الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٣

الأمم المتحدة

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٩٣

تعد التقارير التقنية التفصيلية التالية مكملة لهذا التقرير الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وسوف تصدر بعد ذلك ضمن منشورات الأمم المتحدة للمبيع :

"المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٤ ؛ احصاءات عام ١٩٩٢" (E/INCB/1993/2) ؛

"المؤثرات العقلية : احصاءات عام ١٩٩٢ ـ تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع ؛ والمواد التي تتطلب أذونات استيراد والمدرجة في الجدولين الثالث والرابع" (E/INCB/1993/3) ؛

"السلائف والكيماويات التي يكثر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة : تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨" (E/INCB/1993/4) .

عنوان أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

International Narcotics Control Board
Vienna International Centre
P.O.Box 500
Room F-0845
A-1400 Vienna, Austria

الهاتف : 211310
التلكس : 135612
الفاكس (النسخ البرقي) : 2309788/232156
برقيا : UNATIONS VIENNA

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

فيينا

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٣

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٣

E/INCB/1993/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع A.94.XI.2

ISSN 0257-375X

تصدير

جاءت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلفا لعدد من الهيئات المعنية بمراقبة العقاقير المخدرة ، كانت الأولى منها قد أنشئت بمعاهدة دولية قبل أكثر من ستين سنة . وهناك سلسلة من المعاهدات تلقى على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة . فالهيئة تسعى "الى قصر زراعة المخدرات وانتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية" ، والى "ضمان توافرها لهذه الأغراض" والى "منع زراعة المخدرات أو انتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة ، أو الاتجار غير المشروع فيها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" وفقا للمادة ٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ .[(١)] وتعمل الهيئة ، في اضطلاعها بمسؤولياتها ، بالتعاون مع الحكومات ، وتقيم حوارا مستمرا معها من أجل تعزيز أهداف المعاهدات . ويجري هذا الحوار في مشاورات دورية ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية .

وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم (أنظر المرفق المتعلق بالعضوية) . ويختار ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في الطب أو علوم العقاقير أو الصيدلة من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية ، وعشرة أعضاء من قائمة بأسماء أشخاص ترشحهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف غير الأعضاء في الأمم المتحدة ، وفقا للمادة ٩ من اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . وأعضاء الهيئة هم أشخاص يتمتعون بالثقة العامة لكفاءتهم وحيادهم وتنزههم عن الغرض . ويتخذ المجلس بالتشاور مع الهيئة ، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها التقني التام في مباشرة وظائفها . وقد وافق المجلس ، في قراره ٤٨/١٩٩١ ، على الترتيبات المنقحة التي أعدها بالنيابة عن الأمين العام وبالاتفاق مع الهيئة ، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات .

وتتعاون الهيئة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، الذي تشكل أمانتها جزءا منه ، ومع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة العقاقير المخدرة لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له ، بل تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة ، ولاسيما منظمة الصحة العالمية . وتتعاون الهيئة كذلك مع هيئات من خارج منظومة الأمم المتحدة ، وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) .

وتقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها ويتضمن التقرير السنوي تحليلا لأوضاع مراقبة العقاقير المخدرة على نطاق العالم ، كي تظل الحكومات ملمة بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرّض للخطر

أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ،[٢] وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ،[٣] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .[٤] وتلفت الهيئة انتباه الحكومات الى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات ، كما تبدي اقتراحات وتصدر توصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي . وتنص الاتفاقيات على تدابير خاصة تتاح للهيئة لكفالة تنفيذ أحكامها .

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة ، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية ، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة . وتعد هذه البيانات لازمة لضمان الأداء السليم لنظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية . وعلاوة على ذلك ، وبموجب أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تطبيق هذه المادة . وينشر هذا التقرير أيضا للمرة الأولى .

وتساعد الهيئة الادارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها التي تقضي بها الاتفاقيات . وتقترح ، لهذه الغاية ، حلقات وبرامج تدريبية اقليمية لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة وتشترك فيها . وقد عقدت حلقة تدربية اقليمية واحدة لمديري أجهزة مراقبة العقاقير المخدرة في بعض البلدان الآسيوية ، في بكين في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، وعقدت حلقة أخرى لمديري مراقبة العقاقير المخدرة في بلدان في أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة ، في وارسو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ .

وتتوسع أعمال الهيئة باطراد نتيجة تنفيذ الحكومات تدابير طوعية ترمي الى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية ، وتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية ، والمسؤوليات الاضافية التي ألقيت على عاتق الهيئة بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، والحاجة الماسة الى القيام بدراسة موقعية للحالات التي يمكن أن تهدد بلوغ أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، والى اجراء حوار مستمر مع الحكومات بغية تشجيعها على اتخاذ تدابير ترمي الى منع انتاج العقاقير المخدرة غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها .

الحواشي

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٧٦ ، رقم ١٤١٥٢ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٥٢٠ ، رقم ٧٥١٥ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، رقم ١٤٩٥٦ .

(٤) E/CONF.82/15 و Corr.2 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير		أ
الفصل		
الأول - نظرة عامة	١ - ٤١	١
ألف - أهمية تخفيف الطلب	١٣ - ٣١	٤
باء - تأثير الفساد على نظم مراقبة العقاقير المخدرة	٣٢ - ٣٣	٨
جيم - منع غسل الأموال	٣٤ - ٣٧	٩
دال - ملاحظات اضافية	٣٨ - ٤١	١٠
الثاني - سير نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة	٤٢ -١١٣	١٢
ألف - المخدرات	٤٢ - ٦٦	١٢
باء - المؤثرات العقلية	٦٧ - ٩٢	٢١
جيم - المواد التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية	٩٣ -١١٣	٢٨
الثالث - تحليل الوضع العالمي	١١٤-٣١٨	٣٤
ألف - أفريقيا	١١٤-١٥٠	٣٤
باء - القارة الأمريكية	١٥١-٢١٧	٤٠
١ - أمريكا الوسطى والكاريبي	١٥١-١٦٧	٤٠
٢ - أمريكا الشمالية	١٦٨-١٨٥	٤٤
٣ - أمريكا الجنوبية	١٨٦-٢١٧	٤٨
جيم - آسيا	٢١٨-٢٦٨	٥٤
١ - شرقي آسيا وجنوب شرقيها	٢١٨-٢٣٥	٥٤
٢ - جنوبي آسيا	٢٣٦-٢٤٨	٥٩
٣ - غربي آسيا	٢٤٩-٢٦٨	٦٢
دال - أوروبا	٢٦٩-٣٠٥	٦٦
هاء - أوقيانيا	٣٠٦-٣١٨	٧٤
الحواشي		٧٧
المرفق - الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات		٨٠

ملاحظات تفسيرية

تشير النقطتان (..) ، في الجدول ، الى أن البيانات غير متوافرة أو لم ترد منفصلة .

معاني بعض المختصرات :

سيكاد : لجنة البلدان الامريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة

ايكساس : الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا

الانتربول : المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

اليوندسيب : برنامج الامم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات

اليونيسكو : منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اليونيسيف : مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

ل. س. د. : ثنائي اثيل أميد حامض الليسرجيك

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الاعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها وتخومها .

أولا - نظرة عامة

١ - شهد العالم ، خلال العقدين الاخيرين ، اكتساب مشكلة تعاطي العقاقير المخدرة طابع "العالمية" واستفحال الوضع على نحو هائل . ولم تعد لجنة المخدرات تبحث الأحوال كل على حدة ، مثل تهريب الهيروين الى الصين أو الاتجار غير المشروع في الأفيون من تركيا الى مصر أو ادخال امدادات الهيروين الى نيويورك عن طريق "الحلقة الفرنسية" . وقبل بضع عقود خلت ، لم تكن مشكلة تعاطي المخدرات تهم سوى عدد محدود من البلدان ، ولكن البلدان التي لا تعاني من النتائج الضارة لاساءة استعمال العقاقير المخدرة أصبحت تشكل اليوم الاستثناء لا القاعدة .

٢ - وتتزايد القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لكارتيلات المخدرات . وفي حين اكتسبت اساءة استعمال العقاقير المخدرة طابعا "عالميا" ، تنامى التدويل والتعاون فيما بين كارتيلات المخدرات كذلك . وهناك أيضا دلائل جلية على أن منظمات الاتجار غير المشروع تتقايض فيما بينها مختلف أنواع المخدرات . وتتزايد مشاركة عصابات الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة في أشكال أخرى من الجريمة المنظمة والمتسمة بالعنف ، مستخدمة معينات تقنية متطورة ونظما حديثة للاتصالات . وتتحكم المنظمات الاجرامية في العقاقير المخدرة ابتداء من مرحلتي الزراعة والانتاج الى مرحلتي الخزن والتوزيع . ويتم خزن كميات كبيرة من المخدرات في مراكز انتقالية في بلدان معينة بغية استغلال ضعف القوانين أو عدم فعاليتها في تلك البلدان . وهناك أدلة على أن منظمات الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة تستخدم أراضي البلدان (أ) التي ليست أطرافا في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ؛ و (ب) التي صدقت رسميا على الاتفاقيات دون أن تعمل أحكام هذه الاتفاقيات ؛ و (ج) التي تعاني من الحرب الأهلية أو من الأنشطة الارهابية أو من عدم الاستقرار السياسي أو من النزاعات العرقية أو من الركود الاقتصادي أو من التوتر الاجتماعي ؛ و (د) التي لا تستطيع تأمين المراقبة الحكومية على أجزاء من أراضيها ؛ و (هـ) التي ليس بوسعها تأمين خدمات كافية فيما يتعلق بانفاذ القوانين وبالجمارك وبمراقبة المستحضرات الصيدلية .

٣ - ويتزايد عدد الحكومات التي بدأت تدرك أن التعاون الدولي في مجال مراقبة العقاقير المخدرة قد أصبح الآن مسألة دفاع عن النفس تكتسي طابعا ملحا ، بعد ما كان في الماضي مجرد تعبير عن التضامن . وكان المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في فيينا من ١٧ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، مؤشرا هاما على تغير فلسفة المجتمع الدولي بهذا الخصوص . وبعد هذا المؤتمر اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ ، في قرارها دإ - ٢/١٧ ، برنامج العمل العالمي ، وهو عبارة عن أداة تيسر العمل الدولي من خلال التعاون الطوعي بين البلدان ذات السيادة والمنظمات الدولية .

٤ - وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات

والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨[١] أداة أكثر أهمية . وقد أحدثت هذه الاتفاقية آلية دولية لمكافحة الأنشطة الاجرامية الدولية ذات الصلة بالعقاقير المخدرة وذلك عن طريق توسيع نطاق المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة من مجرد تدابير أساسية لمراقبة العقاقير المخدرة لتشمل أحكاما ملموسة لمناهضة أنشطة المنظمات الاجرامية . ويعكس تزايد عدد البلدان التي تنضم الى اتفاقية ١٩٨٨ تنامي التزام الحكومات بتنفيذها الاجباري . وليس من قبيل الصدفة أن البلدان في أمريكا الجنوبية المستهدفة أساسا من المنظمات الاجرامية اتخذت مبادرات أفضت الى اعتماد تلك الاتفاقية .

٥ - وفي عام ١٩٩٣ ، أبرزت الحكومات مرة أخرى أنه يلزم أوثق تعاون دولي ممكن لمكافحة آفة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها المستشرية في جميع أرجاء العالم . لذلك عقدت الجمعية العامة خمس جلسات عامة رفيعة المستوى لدراسة حالة هذا التعاون الدولي . واعتماد الجمعية العامة ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، القرار ١٢/٤٨ بشأن تدابير لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة ، قد يشكل خطوة هامة نحو المضي قدما في تطوير استراتيجية مشتركة وآلية دولية لمناهضة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . ويبرز قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨ بشكل جلي عزم الحكومات على زيادة تعاونها مع المنظمات الدولية وفيما بينها من أجل مواجهة مشاكل العقاقير المخدرة التي تهدد النسيج الأساسي للمجتمع والاستقرار السياسي للأمم .

٦ - وتلاحظ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، مع الارتياح ، أن الجمعية العامة قد أكدت في قرارها ١٢/٤٨ أهمية العمل الوطني والدولي في إعمال أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . واستجابة للطلبات التي تقدمت بها الجمعية العامة في ذلك القرار ، ستواصل الهيئة الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية المتمثلة في رصد وتقييم تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، والتعاون مع لجنة المخدرات في استبانة مجالات احراز التقدم ومجالات الضعف ، ومساعدة اللجنة في صياغة توصيات تقدم الى الجهاز الأعلى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٧ - ويتوقف سير عمل النظام العالمي لمراقبة العقاقير المخدرة على تطبيق أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة على صعيد العالم . وتؤدي النقائص التي تشوب التشريعات الوطنية و/أو تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية الى خلق ثغرات في الشبكة العالمية للتدابير الحمائية . وتدعو الهيئة الحكومات الى تحديث تشريعاتها الوطنية بما يتوافق مع المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة والى تأمين تنفيذ تلك التشريعات ، وتشجعها على طلب المساعدة لهذه الأغراض من برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات .

٨ - وتلاحظ الهيئة بقلق استمرار وجود أوجه قصور في امتثال الحكومات لالتزامات

الابلاغ المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١[٢] وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢[٣] وفي اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١[٤] واتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وكذا في العديد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتؤكد الهيئة أن من المهم أن يقدم الأطراف في تلك المعاهدات ، وكذلك غير الأطراف ، في الوقت المناسب ، البيانات اللازمة بموجب تلك الاتفاقيات أو المطلوبة في تلك القرارات ، كي يتسنى للنظام العالمي لمراقبة العقاقير المخدرة أن يعمل بالشكل المناسب وكي تكون البيانات والتوقعات شاملة ودقيقة . وعلى وجه الخصوص ، اضطرت الهيئة الى ارجاء التقييم ، الذي طلبت اللجنة اجراءه ، للنطاق الحالي لمراقبة السلائف* بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، لأن عدد الحكومات التي قدمت البيانات الضرورية قليل جدا .

٩ - ويساور الهيئة قلق عميق من أن بعض البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية لم تصبح بعد ، بعد مرور ما يزيد عن ٢٠ سنة على اعتماد اتفاقية ١٩٧١ ، أطرافا في هذه الاتفاقية ، ولم تستحدث بعد تدابير رقابية على التجارة الدولية في عدد كبير من المؤثرات العقلية . ويعرقل هذا الوضع سير عمل النظام العالمي لمراقبة المؤثرات العقلية ، وكان له أثر سلبي بوجه خاص على العديد من البلدان النامية التي ينتشر فيها تعاطي هذه المواد .

١٠ - وهناك دلائل قوية على أن اساءة استعمال المنشطات تتزايد في جميع مناطق العالم . وقد ضبطت كميات كبيرة من أقراص الفينيتيلين في غربي آسيا ؛ واستمر تهريب الامفيتامين والبيمولين الى غرب افريقيا ؛ وأبلغ عن أن سائقي الحافلات في جنوب شرقي آسيا ، يتعاطون أقراص الامفيتامين بشكل منتظم ؛ كما يمثل الامفيتامين العقار المخدر الأساسي الذي يساء استعماله في البلدان الاسكندنافية وفي بلدان أوروبية أخرى ؛ وكان الميثيلين ديوكسي الميثامفيتامين ، المعروف باسم "النشوة" ، سببا في عدد كبير من حوادث السير الليلية في أوروبا ؛ وتم تفكيك عدد كبير من معامل الميثامفيتامين السرية في أمريكا الشمالية وشرقي آسيا ؛ كما يمثل تعاطي الافيدرون (ميثكاثينون)

---

* تستخدم عبارة السلائف للاشارة الى أي مادة من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ ، الا اذا تطلب السياق عبارة مختلفة . وعادة ما يشار الى هذه المواد بالسلائف أو الكيماويات الأساسية تبعا لخصائصها الكيميائية الأساسية . ولم يستخدم مؤتمر المفوضين الذي اعتمد هذه الاتفاقية أي مصطلح للاشارة الى هذه المواد . وعوضا عن ذلك ، أدرج في الاتفاقية تعبير "المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية" . وقد أصبح من الممارسات الشائعة أن يشار الى جميع هذه المواد بالسلائف ؛ وبالرغم من أن هذه التسمية غير صحيحة من الناحية التقنية ، فقد قررت الهيئة استخدامها في هذا التقرير لغرض الاختصار .

مشكلة مخدرات رئيسية في كومنولث الدول المستقلة ، ويصنع نفس المركب في معامل سرية في أمريكا الشمالية . وتصدر كميات متزايدة من القات من البلدان المنتجة الى استراليا والى بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية . وتدعو الهيئة الحكومات الى التعاون في منع الاتجار غير المشروع الواسع النطاق في المنشطات والى دراسة مدى وأنماط اساءة استعمال هذه المواد المدرجة في اتفاقية ١٩٧١ ، أو المواد الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية ، مثل الايفيدرون والقات .

١١ - وتحظى الجهود التي يبذلها اليوندسيب بتقدير كبير من الهيئة . وقد تعاون اليوندسيب في عام ١٩٩٣ مع ٥٩ بلدا من خلال ١٨٣ برنامجا اقليميا وقطريا لمكافحة المخدرات . وعلاوة على ذلك ، يتضمن برنامج عمله التنفيذي لعام ١٩٩٣ ٣٢ مشروعا دوليا لدعم طائفة متنوعة من أنشطة مكافحة المخدرات ، مثل التدريب المتخصص والبحوث والخدمات الاستشارية . وقد نفذت هذه الأنشطة بالتعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ومع منظمات دولية أخرى ومنظمات غير حكومية . وتبلغ اعتمادات الميزانية المخصصة لمشاريع التعاون التقني في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ٩ر١٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . كما يدعم اليوندسيب عمل الهيئة عن طريق توفير أمانة أدمجت اداريا ضمن هيكله ، وغير ذلك من أشكال الدعم المقدم بناء على الطلب .

١٢ - وبخصوص مراقبة السلائف ، ووفقا لما لاحظته الهيئة في تقريرها بشأن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ ، المقدم الى لجنة المخدرات في دورتها السادسة والثلاثين ،(٥) لن يتم الابقاء على فرقة العمل المعنية بالاجراءات الخاصة بالكيماويات ، التي أنشأها عام ١٩٩٠ رؤساء دول وحكومات مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى ورئيس لجنة الجماعات الأوروبية ، وسوف تضطلع الهيئة والأجهزة المعنية بالأمم المتحدة بمهام المتابعة ، حسبما نص عليه في تلك الاتفاقية . وتقدم الهيئة بالفعل ، في اطار الوظائف المعهود بها اليها بموجب الاتفاقية ، المساعدة الى الحكومات في وضع الاجراءات واقامة الآليات لمراقبة السلائف ، بما في ذلك التأكد من شرعية المعاملات . وتعتزم الهيئة توسيع نطاق عملها الحالي كما ستضطلع بأنشطة اضافية وفقا لما تراه ضروريا ، رهنا بتوفر الموارد .

ألف - أهمية تخفيض الطلب

١٣ - بفضل التشجيع الذي لقيته الهيئة من الجمعية العامة في قرارها ١٢/٤٨ الذي اعترفت فيه على النحو الواجب بأهمية المهمة الأساسية للهيئة والمتمثلة في رصد وتقييم تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، وبفضل رد الفعل الايجابي للحكومات على موقف الهيئة الحازم ضد اضفاء الشرعية على الاستعمال غير الطبي للعقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية ، تواصل الهيئة اطلاق اشارات التحذير الى الحكومات والهيئات الدولية . وتود الهيئة ، في هذا التقرير ، أن تلفت انتباه الحكومات الى الأهمية الحاسمة التي تكتسيها برامج تخفيض الطلب .

١٤ - وقد كان يميز في الماضي بين البلدان الموردة والمستهلكة . ويدرك الآن على نطاق واسع أن هذا التمييز لم يعد له أي معنى : فقد تحولت البلدان المستهلكة الى بلدان موردة والعكس بالعكس . كما فقدت عبارة "بلدان العبور" معناها الأصلي : اذ أخذت هي كذلك تتحول بسرعة الى بلدان مستهلكة وربما تصبح بلدانا موردة أيضا . ولم يعد صحيحا ، ان كان كذلك في وقت ما ، الرأي المبسط القاضي بأن قمع الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة في بعض "البلدان الموردة" و/أو تخفيض الطلب غير المشروع عليها في "البلدان المستهلكة" سوف يفضي تلقائيا الى حل مشكلة العقاقير المخدرة .

١٥ - ومع ذلك يلزم ألا يغيب عن البال أن المجهودات الرامية الى تخفيض الطلب لا يمكن أن يحالفها النجاح دون تقليص العرض غير المشروع للعقاقير المخدرة تخفيضا كبيرا : فاذا كانت العقاقير المخدرة متوافرة ويمكن الحصول عليها بسهولة ، فان متعاطي مخدرات جدد سوف يحلون بسرعة محل المتعاطين القدامى . وفي ذات الوقت ، هناك دلائل على أن القضاء على عقار مخدر معين في السوق لا يعني التغلب على مشكلة العقاقير المخدرة ولكن يعني فقط حدوث تحول نحو عقاقير مخدرة أخرى أو مواد أخرى يساء استعمالها . ونتيجة لذلك ، فان الاجراءات الرامية الى تخفيض العرض غير المشروع للعقاقير المخدرة لن تكلل سوى بنجاح مؤقت في غياب الجهود التي تستهدف تخفيض الطلب غير المشروع عليها .

١٦ - وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن هذه الفلسفة ، وهذا النهج المتوازن ، يتجسد في استراتيجية اليوندسيب ، اذ أن المساعدة على صوغ صكوك قانونية وطنية وتعزيز دوائر انفاذ القوانين ودعم التنمية الاقتصادية البديلة وتقديم المساعدة بغرض تحسين الأحوال الاجتماعية والتربوية والصحية ، كلها عناصر تندرج ضمن برامج اليوندسيب ومشاريعه .

١٧ - ومن الواضح انه لا يمكن الفصل ، على الصعيد الوطني ، بين خفض العرض وخفض الطلب . ومع ذلك فان هناك فرقا رئيسيا بين الاثنين على الصعيد الدولي : اذ يمكن أن "تقنن" في المعاهدات الدولية تدابير مكافحة صنع المخدرات وانتاجها والاتجار بها وتسريبها بشكل غير مشروع ، لأن تطبيق هذه المعاهدات على نحو متماثل يشكل معيارا لا مناص منه لسير عمل النظام العالمي لمراقبة العقاقير المخدرة ؛ غير أن أساليب خفض الطلب لا يمكن "توحد" بالوثائق القانونية .

١٨ - وتدعو الهيئة الحكومات الى اعتبار خفض الطلب احدى الأولويات الأساسية لتلك الحكومات في مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتحث الهيئة الحكومات على أن تتعاون بشكل وثيق في تبادل المعلومات بشأن النتائج التي أسفرت عنها برامجها الرامية الى تخفيض الطلب (حالات النجاح وكذلك حالات الاخفاق) . وتقدر الهيئة تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها اليوندسيب وغيره من كيانات الأمم المتحدة مثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) والمنظمات الدولية الحكومية وبعض المنظمات غير الحكومية . وتدعو الهيئة الحكومات الى التعاون مع هذه المنظمات والى التماس مساعدتها في صوغ برامج خفض الطلب .

١٩ - وقبل ٢٠ عاما أدرك المجتمع الدولي ، لأول مرة ، أهمية خفض الطلب : وقد ترجمت هذه الفكرة الى أحكام اتفاقية ١٩٧١ ، متبوعة مباشرة بتعديل اتفاقية ١٩٦١ ببروتوكول ١٩٧٢ . ومن الجدير بالملاحظة أن اتفاقية ١٩٨٨ ، التي كان الغرض منها أن تكون اتفاقية تناهض صراحة الاتجار غير المشروع ، تتضمن كذلك أحكاما بشأن خفض الطلب .

٢٠ - وتهدف أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة الى منع العرض غير المشروع للعقاقير المخدرة أو على الأقل تخفيضه . ونتيجة لذلك تشكل تلك الأحكام العمود الفقري لأي برنامج وطني لتخفيض العرض . ويختلف الوضع فيما يتعلق بالبرامج الوطنية لخفض الطلب : ففي معظم البلدان تتوافر بالأسواق المحلية مواد مشروعة بديلة ولا سيما المشروبات الكحولية ومن شأن احداث تحول من اساءة استعمال العقاقير المخدرة الخاضعة للمراقبة الدولية الى اساءة استعمال الكحول والمذيبات العضوية والمواد الأخرى أن يشكل انجازا مشكوكا فيه لبرامج خفض الطلب .

٢١ - وهكذا فمن المهم بمكان أن يكون هدف هذه البرامج الوطنية خفض الطلب على جميع المواد التي يساء استعمالها . وتتجسد هذه الفلسفة في النهج الذي تتبعه منظمة الصحة العالمية تجاه هذه المشكلة : فبرنامج هذه المنظمة المتعلق باساءة استعمال المواد شامل ولا يقتصر على المخدرات والمؤثرات العقلية . وتشيد الهيئة بلجنة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالارتهان بالعقاقير المخدرة للفتها الانتباه مجددا ، في تقريرها الثامن والعشرين الذي تم نشره مؤخرا ، الى المشاكل المقترنة باستهلاك التبغ والكحول وعقاقير أخرى . وترحب الهيئة بتركيز لجنة الخبراء على ضرورة الأخذ بنهج شامل في مكافحة اساءة استعمال العقاقير المؤثرة على العقل . وتلاحظ الهيئة ان هذا النهج الشامل يرد كذلك في استراتيجية اليونيسكو للتربية الوقائية .

٢٢ - وقد شدد على الأهمية الأساسية لخفض الطلب المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، المعقود عام ١٩٨٧ ، واجتماع القمة الوزاري العالمي لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، المعقود في لندن من ٩ الى ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، والجمعية العامة ، في عام ١٩٩٠ عندما اعتمدت برنامج العمل العالمي . وتود الهيئة أن تؤكد أن الجمعية العامة ، في الفقرة ١٠ من قرارها ١٢/٤٨ ، وضعت خفض الطلب على رأس القضايا التي طلبت الى لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر فيها واصدار توصيات بشأنها .

٢٣ - وينبغي أن يستند صوغ البرامج والأنشطة ذات الصلة بخفض الطلب الى معرفة بالحالة الحقيقية لاساءة استعمال العقاقير المخدرة . وترى الهيئة انه يمكن تقييم طبيعة ومدى مشاكل العقاقير المخدرة دون اجراء دراسات وبائية مكلفة . ويسمح جمع البيانات وغيرها من المعلومات من دوائر انفاذ القوانين والأطباء والصيادلة والمرشدين الاجتماعيين باجراء تقييم سريع لحالة اساءة استعمال العقاقير المخدرة (أي فئات تتعاطى أية مخدرات وما هي الوسائل المستعملة في ذلك ، الخ.) بل يتيح كذلك الخروج بتقييم تقريبي لمدى اتساع نطاق المشكلة . وتود الهيئة أن تسترعي انتباه الحكومات الى الحاجة الى الرصد المستمر للحالة الدائمة التغير لاساءة استعمال العقاقير المخدرة .

٢٤ - وينبغي أن تصمم استراتيجيات تخفيض الطلب تصميما دقيقا ، على ألا يوضع في الاعتبار الأفراد المعنيون وحدهم بل كذلك البيئات الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية . وتبعا لذلك يجب أن تكيف البرامج حسب المجتمع المعني .

٢٥ - وتخويل السلطات للمجتمع المحلي فيما يتعلق باساءة استعمال العقاقير المخدرة يشكل في كثير من الاحيان الرابط الأساسي بين الخدمات التربوية وخدمات العلاج . والهدف من هذا الاجراء هو تعزيز شعور المجتمع المحلي بأن لديه بعض السيطرة على عملية اتخاذ القرارات التي تمسه مسا مباشرا . وقد يكون هذا النهج حاسما في انجاح كل من استراتيجية تخفيض العرض واستراتيجية تخفيض الطلب ، ولا سيما في الظروف التي تكون فيها الضوابط الاجتماعية في حكم المعدومة . ولذلك يشكل تعزيز تماسك المجتمعات المحلية واحدة من أهم المهمات .

٢٦ - ويجب أن تكون البرامج التربوية مصممة بدقة كي لا تعطي نتائج عكسية . ويمكن أن يقدم الدعم لحملات وسائط الاعلام بهدف توعية الجمهور بأخطار اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتستهدف البرامج التربوية في المقام الأول الشباب داخل المدارس وخارجها . وينبغي تشجيع البرامج الرامية الى ترويج نمط حياة سليم والمتضمنة عنصر الوقاية من المخدرات . وينبغي ألا ننسى أن البرامج التربوية ، في عدد كبير من البلدان النامية التي ليست لديها خدمات كافية في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية ، تشكل عمليا الوسيلة الوحيدة المتاحة للقيام بأنشطة خفض الطلب .

٢٧ - كما تشكل معالجة مسيئي استعمال المخدرات واعادة تأهيلهم عنصرين أساسيين من عناصر استراتيجيات تخفيض الطلب . غير أن أي برنامج معين لم يكن فعالا بالنسبة لجميع متعاطي المخدرات ، حتى داخل البلد الواحد ، كما أن نقل نظام للعلاج من ثقافة الى أخرى لم يكن دائما عملية بناءة . ولذلك يجب أن تكيف برامج العلاج واعادة التأهيل حسب الأحوال والظروف المحلية .

٢٨ - ويتوقف نجاح برامج خفض الطلب على عاملين هما : توفر الارادة السياسية لدى

الحكومات في التصدي للمشكلة ، الذي قد يتجسد ، في جملة أمور ، في توفير الموارد المالية اللازمة ؛ واستعداد المجتمع المحلي للتعاون . وما لم يؤخذ بنهجي "من القمة الى القاعدة" و "من القاعدة الى القمة" في آن واحد ، فلن يكون من المعقول واقعيا انتظار نتائج ايجابية من برامج خفض الطلب .

٢٩ - وتسلم الهيئة بأهمية جوانب معينة من استراتيجية "تخفيف الضرر" باعتبارها استراتيجية وقائية ثالثة لأغراض تخفيض الطلب . غير أن الهيئة ترى أن من واجبها أن تسترعي انتباه الحكومات الى أن برامج "تخفيف الضرر" ليست بدائل لبرامج خفض الطلب .

٣٠ - وتود الهيئة أن تلفت انتباه الحكومات الى بعض من الأمثلة الكثيرة على نجاح أنشطة تخفيض الطلب . وبهذا الخصوص تحظى باهتمام متزايد ، حتى في البلدان النامية استراتيجيات العمل على استنفار مجتمعات محلية بكاملها من أجل دعم معالجة الأشخاص المرتهنين بالعقاقير المخدرة واعادة تأهيلهم . ويبدو أن هذه التدخلات تتسم بالكفاءة كما أن تكلفتها قليلة نسبيا وتلاحظ الهيئة على وجه الخصوص النتائج المشجعة التي أبلغت عنها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالأخذ بالنهج المجتمعي في ازالة السموم وفي العلاج في بلدان مثل سري لانكا وميانمار والهند . وفي ميانمار ، أدى هذا النهج كذلك الى انخفاض كبير في الجرائم ذات الصلة بالعقاقير المخدرة .

٣١ - كما أبلغ اليوندسيب كذلك عن نجاحات حققتها مشاريع تخفيض الطلب . وقد نجح مشروع متكامل لتخفيض الطلب في باكستان في زيادة وعي الطلاب والجمهور عامة بأخطار اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وأشرفت فرق تدخل مكونة من عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية على توجيه دوائر المجتمع المحلي العاملة في مجالات التربية العامة والتنظيم المجتمعي وخدمات العلاج نحو الوقاية من مشكلة المخدرات والتخفيف من حدتها . وفي كولومبيا ، شاركت السلطات البلدية في بوغوتا ، بنجاح ، في تنفيذ مشروع للوقاية من اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وركز المشروع ، الذي يستهدف تقليص عوامل الخطر المؤدية الى اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، على الفرد والأسرة والمجتمع المحلي . وفي بوليفيا اعتبر استهداف فئة محددة تحديدا جيدا - وهي في هذه الحالة أطفال الشوارع - على انه السر وراء النتائج الجيدة التي حققها مشروع يرمي الى صوغ استراتيجيات وسياسات لحماية أطفال الشوارع من خلال الترويج لنمط عيش بديل عن طريق التربية والتدريب وتوفير المشورة وخلق امكانيات عمل بديلة .

باء - تأثير الفساد على نظم مراقبة العقاقير المخدرة

٣٢ - تود الهيئة أن تعرب مجددا عن قلقها العميق ازاء تأثير الفساد على النظم الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة . والفساد مشكلة لا يستطيع أي مجتمع ، أيا كان مستوى نموه ، أن يدعي انه محصن ضدها . والفساد في أوساط المسؤولين الحكوميين

وموظفي العدالة الجنائية يعرض للخطر حتى مبادىء وأهداف معاهدات مراقبة العقاقير المخدرة ويدمر فعالية نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة . وقد أدى توسع الجريمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة ، في السنوات الأخيرة ، الى تفاقم المشكلة . كما دعت مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين جميع الأمم ، بصفة متكررة ، الى مكافحة الفساد .

٣٣ - وتود الهيئة أن تلفت انتباه الحكومات الى القرار ٧ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .(٦) وقد أوصى المؤتمر الثامن ، في ذلك القرار المعنون "الفساد الحكومي" ، بأن تنشىء الدول الأعضاء مجموعة متنوعة من الآليات الادارية والتنظيمية لمنع الممارسات الفاسدة التي تنطوي على سوء استغلال السلطة ؛ ودعا الدول الأعضاء الى اعادة النظر في مدى كفاية قوانينها الجنائية ، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالاجراءات القضائية . وتلاحظ الهيئة أن دليل التدابير العملية لمحاربة الفساد(٧) ومشروع المدونة العالمية لقواعد السلوك للموظفين العموميين ، اللذين سيعرضان على المؤتمر التاسع عملا بالقرار ٧ الصادر عن المؤتمر الثامن ، يمكن أن يشكلا أساسا لتصميم برامج تدريب للمسؤولين الحكوميين ولموظفي العدالة الجنائية في مجال مكافحة المخدرات كما يمكن أن يقدما مساعدة عملية للدول الأعضاء .

جيم - منع غسل الأموال

٣٤ - بما أن الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة على الصعيد العالمي يدر أرباحا تبلغ بلايين الدولارات سنويا ، وحيث أن غسل الأموال ييسر اضفاء المشروعية على هذه الأرباح ، فان هناك حاجة ملحة الى مكافحة غسل الأموال على الصعيد الدولي . وبالرغم من أن جهودا قد بذلت في بلدان في جميع أنحاء العالم لوضع تشريعات جديدة تتيح اقتفاء أثر متحصلات الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة وضبطها ومصادرتها فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله .

٣٥ - وقد أدخل عدد كبير من البلدان تغييرات فعالة على قوانينه ولوائحه ؛ وأصبح طرفا في اتفاقية ١٩٨٨ ؛ واعتمد معظم أو كل التوصيات بشأن تعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة غسل الأموال ، التي اعتمدتها فرقة العمل للاجراءات المالية عن غسل الأموال التي أنشأها رؤساء دول أو حكومات مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى ورئيس لجنة الجماعات الأوروبية ؛ وامتثل للتوجيه 91/308/EEC الصادر عن مجلس الجماعات الأوروبية والمؤرخ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن منع استخدام النظام المالي لغرض غسل الأموال ، أو اعتمد اللوائح النموذجية بخصوص جرائم غسل الأموال المقترنة بالاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والجرائم ذات الصلة ، التي اعتمدتها في عام ١٩٩٢ لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية . والغرض من تنسيق الجهود الدولية ضد غسل

الاموال هو أن يؤدي في نهاية المطاف الى تطبيق برامج فعالة داخل معظم البلدان ، مما يكفل فعالية تنفيذ التشريعات والقيام بتحريات واتخاذ تدابير عملية في اطار النظام المالي والابلاغ عن التدفقات النقدية عبر الحدود وعن المعاملات النقدية المشبوهة وتعزيز التعاون الدولي من خلال استخدام معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة .

٣٦ - غير أن غسل الاموال يستمر ، وذلك أساسا كنتيجة لتزايد تطور وتغير الأساليب التي يستخدمها مهربو المخدرات لغسل متحصلاتهم . ويبحث المهربون عن بلدان وأقاليم ذات مصارف مركزية ضعيفة ، وممارسات تقييدية في مجال السرية المصرفية ، وضوابط محدودة على الصرف الأجنبي . وتدل التجربة على أنه حتى في البلدان التي سنت فيها الولايات القضائية قوانين تجعل من غسل الاموال جريمة ، يحتمل أن تكون هذه القوانين عديمة الفعالية ما لم يتم التخفيف من اشتراطات السرية في المصارف والشركات والجهات الرسمية ، رهنا بتوفر ضمانات مناسبة . وتدعو اتفاقية ١٩٨٨ الى التخفيف من اشتراطات سرية المصارف في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بالاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، بما في ذلك غسل الأموال ذات الصلة بالعقاقير المخدرة . وكثيرا ما تلزم أحكام اضافية للحد من فرص غسل الأموال ولتوفير امكانية اقتفاء أثر المستندات والأموال بما يرضي المحاكم اذا ما حدث هذا الغسل .

٣٧ - ولا تزال مكافحة غسل متحصلات الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة في بدايتها . وترحب الهيئة بخطة عمل اليوندسيب بخصوص غسل الأموال والتحقيقات المالية ، وكذا بالأنشطة التي يضطلع بها فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا لمساعدة الحكومات في محاربة الفساد . وتدعو الهيئة المجتمع الدولي الى تكثيف دعمه لتلك الأنشطة .

دال - ملاحظات اضافية

٣٨ - ما لم يتم التقليل من توافر عامة العقاقير المخدرة التي يساء استعمالها ومن فرص الحصول عليها ، فليس من المعقول أن نتوقع أن تحقق الجهود الرامية الى تخفيض الطلب نجاحا مستديما . واضفاء الشرعية على أي عقار مخدر يساء استعماله يؤدي بالضرورة الى ازدياد توافر ذلك العقار . وهنا يكمن أحد الأسباب وراء الموقف المتشدد الذي اتخذته الهيئة ازاء هذه التجارب .[٨] وتقدر الهيئة ما أبدته الحكومات من تأييد عام لموقفها من هذه المسألة في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣ وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة المخدرات . وتلاحظ مع الارتياح أنه تم رفض خيار اضفاء الشرعية من طرف جميع الذين تحدثوا عن هذا الموضوع في الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة . وتأمل الهيئة أن تعمد حكومة ايطاليا الى تقويم الحالة التي أفضى اليها ، في ذلك البلد ، أصدار مرسوم في حزيران/يونيه ١٩٩٣ يلغي حظر الاستخدام غير الطبي للعقاقير المخدرة ، وهو مرسوم لا يتوافق مع روح المعاهدات

الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . وتقدر الهيئة اصدار اسبانيا والبرتغال مؤخرا تشريعات تعزز التدابير الرامية الى منع الاستخدام غير الطبي للعقاقير المخدرة .

٣٩ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، أوفدت الهيئة بعثات لاستعراض سير عمل نظم مراقبة العقاقير المخدرة في اسرائيل وأوروغواي وبلغاريا وبولندا وبوليفيا وبيرو وجنوب افريقيا والدانمرك وزامبيا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا وميانمار ونيكاراغوا والهند . وزارت بعثة تقنية مشتركة بين اليوندسيب والهيئة اثيوبيا والكاميرون . وقد خلفت البعثات التي أوفدتها الهيئة في الماضي آثارا ايجابية من حيث الانضمام الى المعاهدات وتنفيذها ، وتثق الهيئة بأن حكومات البلدان التي زارتها بعثاتها في السنة الماضية سوف تتخذ كذلك خطوات من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثات الهيئة .

٤٠ - وتقدر الهيئة ازدياد التعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وقد تمخض تصميم الحكومات على ضم قواها في العمليات عبر الحدود ، وكذلك جهود اليوندسيب ، عن ابرام عدد من الاتفاقات وصوغ عدد من المشاريع الاقليمية في افريقيا وجنوب شرقي آسيا وغربي آسيا وأمريكا الوسطى والكاريبي . وتشجع الهيئة الحكومات واليوندسيب وغيره من الكيانات الدولية والمنظمات الاقليمية على مواصلة تنسيق جهودها في تخطيط التدابير الاقليمية ودون الاقليمية المشتركة وتنفيذها .

٤١ - وتشدد الهيئة على ضرورة تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية وفي المنظمات الدولية الحكومية في كل ميدان من ميادين مراقبة العقاقير المخدرة . وستواصل الهيئة توسيع نطاق اتصالاتها المنتظمة مع كيانات الأمم المتحدة ومع منظمات أخرى مثل مجلس التعاون الجمركي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية/(الانتربول) . وتقترح الهيئة أن يدعو الأمين العام الى عقد قمة لرؤساء جميع المنظمات الدولية التي تتحمل مسؤولية في المسائل ذات الصلة بالعقاقير المخدرة أو تهتم بها ، وفقا لما تمت مناقشته في لقاء بين رئيس الهيئة والأمين العام في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ .

ثانيا - سير نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة

ألف - المخدرات

١ - حالة الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات

٤٢ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، كان مجموع الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات ١٤٤ دولة ، منها ٢٣ دولة طرف في اتفاقية سنة ١٩٦١ وحدها و ١٢١ دولة طرف في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ .[٩] ومنذ أن نشرت الهيئة تقريرها الأخير ، أصبحت أرمينيا ، وأنتيغوا وبربودا ، والبوسنة والهرسك ، وبوروندي ، وبولندا ، والجمهورية الدومينيكية ، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ، ودومينيكا ، وزمبابوي ، وسلوفاكيا ، وكرواتيا ، ولاتفيا ، أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ . وكانت بولندا والجمهورية الدومينيكية قد أصبحتا سابقا طرفين في اتفاقية سنة ١٩٦١ .

٤٣ - والدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات توجد أساسا في افريقيا (١٤) وآسيا (٦) والكاريبي (٥) وجنوب المحيط الهادئ (٥) . وفضلا عن ذلك لم يوضح بعد كثير من الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة والدول الأخرى الحديثة الاستقلال في أوروبا الشرقية ما إن كانت تعتزم أن تصبح أطرافا بالخلافة في اتفاقية سنة ١٩٦١ أو أن تنضم اليها .[٩]

٤٤ - وبالنظر الى الخطر الذي تشكله اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، طلبت الهيئة تكرارا من الدول التي ليست بعد أطرافا في الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات أن تنضم الى تلك الاتفاقيات دون إبطاء وأن تسن قوانين ولوائح تتفق معها . وتشجيعا للتصديق على الاتفاقيات واقامة هياكل فعالة لمراقبة العقاقير المخدرة ، يواصل اليوندسيب وغيره من الهيئات الدولية المعنية تقديم المساعدة القانونية . ويؤمل أن تصبح الدول المستفيدة من تلك المساعدة أطرافا في الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات قريبا . وعلاوة على ذلك ينبغي للدول التي لها نظم فعالة للمراقبة وليست بعد أطرافا في تلك الاتفاقيات أن تنضم اليها رسميا .

٢ - التعاون مع الحكومات

٤٥ - تحتفظ الهيئة ، في اضطلاعها بالمسؤوليات المسندة اليها بموجب الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات ، بحوار مستمر مع الحكومات . والمعلومات المقدمة من الحكومات تمكن الهيئة من دراسة الحركة المشروعة للمخدرات ، وبذلك تكفل أن تراعي جميع الحكومات مراعاة دقيقة الأحكام المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات بغية قصر صنع واستيراد المخدرات على الكميات اللازمة حصرا للأغراض الطبية والعلمية وأن تتخذ ،

عند الاقتضاء ، تدابير لمنع تسريب المخدرات الى الاتجار غير المشروع . ويمكن للحكومات استخدام تلك المعلومات ، التي تنشرها الهيئة كل عام ،[٩] للتحقق مما إن كانت الحكومات قد طبقت أحكام تلك الاتفاقيات تطبيقا كافيا .

٤٦ - وحيثما لا يوجد انضمام رسمي الى الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات ، يمكن تحقيق المشاركة في نظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة من خلال التعاون الطوعي بين الهيئة والسلطات الوطنية لمراقبة العقاقير المخدرة ، وذلك أساسا بتقديم التقديرات والاحصائيات اللازمة بموجب تلك الاتفاقيات الى الهيئة .

٤٧ - وقد وردت تقديرات سنوية للاحتياجات الى المخدرات لعام ١٩٩٤ من ١٣٣ دولة و ١٢ اقليما . ووضعت الهيئة تلك التقديرات عن ٥٣ دولة واقليما تخلفت عن تقديم تقديراتها الخاصة لعام ١٩٩٤ . وأثناء السنوات الخمس الماضية ، تخلفت ٥٠ دولة واقليما في المتوسط كل عام عن تقديم تقديراتها . وتخلف بعضها عن تقديم تقديراته لبضع سنوات متتالية ؛ ومن هذه الدول والاقاليم أنغولا وأنغيلا وجبل طارق وجزر القمر والسودان والصومال وفييت نام وكمبوديا وليبريا وموريتانيا .

٤٨ - وفي عام ١٩٩٢ ، أكدت الهيئة ٥٥٠ تقديرا تكميليا عن عام ١٩٩٣ . وكما في السنوات السابقة ، كانت التقديرات التي يتواتر تعديلها أكثر من غيرها هي التقديرات الخاصة بالكودين والفنتانيل والمورفين والبيثيدين . وقد شهد عدد التقديرات التكميلية الخاصة بالفنتانيل ازديادا مطردا في السنوات الأخيرة بسبب تزايد استعمال الرقعة الادمية ، التي تقتضي تركيزا عاليا للفنتانيل لضمان أن يمتصه الجسم الامتصاص الأمثل . ولا تزال التقديرات التكميلية المتعلقة بالميثادون تقدم بتواتر أكبر ، ولاسيما من جانب الدول الأوروبية . وينبغي للحكومات لدى تقديم تقديرات عن المخدرات أن تراعي أية احتياجات يمكن التكهن بها بغية تفادي الاضطرار الى كثرة تقديم التقديرات التكميلية .

٤٩ - وفيما يتعلق بالبيانات الاحصائية اللازمة بموجب المادة ٢٠ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ، قدمت ١١٥ دولة واقليما معلومات احصائية مكتملة عن عام ١٩٩٢ . وهناك دول مجموعها ٤٨ دولة ، منها باكستان والصين ولكسمبرغ والمغرب ونيوزيلندا ، لم تقدم بعد سوى بيانات جزئية عن عام ١٩٩٢ . ولم ترد بعد بيانات احصائية عن عام ١٩٩٢ من ٢٤ دولة واقليما هي أفغانستان ، وأنتيغوا وبربودا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وبرمودا ، وبوليفيا ، وتريستان دا كونها ، وجبل طارق ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر سليمان ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية جيبوتي ، وزامبيا ، وسانت لوسيا ، والسودان ، والصومال ، وغابون ، وغانا ، وغرينادا ، وفييت نام ، والكاميرون ، وكمبوديا ، وكينيا ، وليبريا ، وموريتانيا . وقد تخلف بعض هذه الدول والاقاليم عن تقديم بيانات احصائية لبضع سنوات متعاقبة .

٥٠ - وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن أذربيجان واستونيا وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا بدأت تطبيق أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ بتقديم تقديراتها وبياناتها الاحصائية الخاصة . وقد أبلغت الهيئة بأن اللجنة الدائمة المعنية بمكافحة المخدرات في الاتحاد الروسي ستفي ، في الوقت الراهن ، بالتزامات معينة من التزامات المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة نيابة عن جورجيا وعن الدول التالية الاعضاء في كومنولث الدول المستقلة : الاتحاد الروسي ، أرمينيا ، أوزبكستان ، أوكرانيا ، بيلاروس ، تركمانستان ، جمهورية مولدوفا ، طاجيكستان ، قيرغيزستان ، كازاخستان .

٥١ - وكما ذكر في تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٢ ،[١٠] لا تزال الهيئة تشعر بالقلق لاضطرارها الى وضع تقديرات للاحتياجات المشروعة الى المخدرات عن عدد متزايد من الدول والاقاليم التي تتخلف عن تقديم هذه المعلومات بنفسها . وفضلا عن ذلك واصل عدد متزايد من الدول ، بما في ذلك بلدان صانعة و/أو مصدرة رئيسية مثل الاتحاد الروسي وايطاليا والبرازيل والدانمرك وفرنسا ، تقديم البيانات الاحصائية اللازمة بموجب الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات متأخرة للغاية . وعلاوة على ذلك لا يستجيب عدد متزايد من الدول ، الا بعد تأخير طويل ، الى طلبات الهيئة تقديم ايضاحات اضافية بشأن البيانات الاحصائية المقدمة اليها . وأدى ذلك الى اعاقة خطيرة لقدرة الهيئة على اتخاذ تدابير تصحيحية عاجلة . وتشدد الهيئة مرة أخرى على أن تقديم المعلومات اللازمة في أوانها حاسم الاهمية لفعالية نظام المراقبة الدولية للمخدرات . وتحث الهيئة الحكومات على ضمان تقديم هذه المعلومات اليها في حينها .

٥٢ - ولا تزال الهيئة تشعر بالقلق لاضطرارها الى بحث عدد متزايد من المفارقات في البيانات التي تقدمها اليها الحكومات . ويفرض التحري عن هذه المفارقات ، التي يبدو انها ناجمة أساسا عن أخطاء كتابية من جانب الاطراف المبلّغة ، عبئا ثقيلا على أمانة الهيئة ، وكذلك على الحكومات . وتود الهيئة أن تشدد على أهمية تقديم تقديرات واحصائيات دقيقة ، لأن تلك عنصر رئيسي في ضمان إبقاء المخدرات اللازمة للأغراض الطبية عند المستويات المثلى لتقديم رعاية صحية كافية وعدم تسريب المخدرات من المصادر المشروعة الى القنوات غير المشروعة . كما تؤدي التدابير الرامية الى تحسين دقة التقديرات والاحصائيات الى تخفيض الحاجة الى كثرة تقديم التقديرات التكميلية والاحصائيات المنقحة . وتعقد أمانة الهيئة حلقات دراسية تدريبية بشأن هذا الموضوع في مناطق شتى . وينبغي للحكومات أن تواصل تزويد الادارات الوطنية لمكافحة العقاقير المخدرة بموارد مالية وتقنية كافية وموظفين مؤهلين .

٣ - تقييم سير نظام المراقبة الدولية للمخدرات

٥٣ - لا يزال تقييم سير نظام المراقبة الدولية للمخدرات الذي أُجري في تقارير الهيئة عن الاعوام القليلة الماضية صحيحا لعام ١٩٩٢ والنصف الاول من عام ١٩٩٣ . وفي

تلك الفترة لم تصل الى علم الهيئة سوى خمس حالات لتسريب المخدرات من التجارة المشروعة الى القنوات غير المشروعة ، اشتملت جميعها على تسريب كميات قليلة من المخدرات في شكل نقي . وهذا برهان على أن نظام المراقبة الدولية للمخدرات لا يزال ، بعد قرابة ٣٠ عاما من بدء نفاذ اتفاقية عام ١٩٦١ ، يعمل على نحو مرضٍ ، وذلك أساسا بسبب نظام التقديرات ، الذي يمكن الهيئة من الموافقة على خطة عالمية بشأن الاحتياجات الى المخدرات تكون ملزمة لجميع الحكومات .

٤ - التدابير الرامية الى كفالة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات

٥٤ - في السنوات الأخيرة ، أصبح كثير من المنظمات مشتركا في تقديم المساعدة الانسانية في عدد متزايد من البلدان ، وذلك بسبب الحرب و/أو الاضطراب السياسي في عدة مناطق . وتضمنت تلك المساعدة ، في بعض الحالات ، توفير مخدرات . وقد أعربت حكومات معينة للهيئة عن قلقها من أن بعض تلك المنظمات الانسانية لم تكن تلتزم التزاما كاملا بأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة وأن مخدرات قدمتها تلك المنظمات تسربت الى أسواق الشوارع أو الى الاتجار غير المشروع داخل البلدان المتلقية .

٥٥ - وتخلف المنظمات الانسانية عن التقيد في التجارة الدولية في المخدرات أو في منح المخدرات تقيدا دقيقا بالالتزامات المبينة في الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات يخل بنظام المراقبة الدولية للعقاقير المخدرة . ونذكّر حكومات البلدان المصدرة والبلدان التي تشترك فيها المنظمات الانسانية في صرف المخدرات ، وكذلك حكومات البلدان المتلقية ، بأنه ينبغي أن تكفل المراعاة التامة والدقيقة لأحكام المعاهدات الدولية الخاصة بمراقبة العقاقير المخدرة . وستضطلع الهيئة من جانبها في عام ١٩٩٤ بدراسة تفصيلية للممارسات التي تتبعها حاليا المنظمات الانسانية في توريد المخدرات والمؤثرات العقلية .

٥٦ - وتدرك الهيئة أن صعوبات نشأت حول اصدار أذون الاستيراد والتصدير التي احتاجتها منظمات دولية معينة ، منها هيئات في الأمم المتحدة ، للتجارة الدولية في المخدرات أو لصرف المخدرات . وقد أعاقت تلك الصعوبات في بعض الحالات التوريد العاجل للمخدرات الضرورية الى بلدان تمزقها الحرب . وتحث الهيئة الأطراف المعنية على أن تتعاون بتيسير توفير المخدرات الضرورية للمجموعات السكانية التي تحتاجها لأغراض طبية . فالتخلف عن تلبية هذه الضرورة الأساسية يناقض الأهداف العامة للمعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . والهيئة على استعداد لمساعدة البلدان المتلقية وبلدان العبور على توريد المخدرات في الظروف الاستثنائية . وفي هذا الصدد ، ترحب الهيئة بالمبادرة التي اتخذتها حكومة الدانمرك لإعداد ترتيب عمل ، بالتعاون مع شعبة الإمداد التابعة لليونيسيف في الدانمرك ، سييسر توريد

المخدرات والمؤثرات العقلية بواسطة اليونيسيف وتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية بشأن مراقبة العقاقير المخدرة تنفيذا تاما .

٥ - اساءة استعمال المستحضرات المحتوية على الكودين

٥٧ - يتزايد الابلاغ في عدد من البلدان الواقعة في عدة مناطق عن اساءة الاستعمال واسعة النطاق للمستحضرات الصيدلية المحتوية على الكودين (عادة ما يكون شرابا مضادا للسعال) . وفي بعض البلدان تصرف هذه المنتجات عند الطلب دون وصفة طبية ، و/أو تهرّب الى تلك البلدان حيث تباع في ما يسمى "الأسواق الموازية" . وتحث الهيئة حكومات البلدان المعنية على أن تتخذ ، دون إبطاء ، التدابير الملائمة للتصدي لهذه المشكلة ، مثل اتخاذ تدابير منسقة تشمل خدمات المراقبة الصيدلية والجمارك وانفاذ القوانين . وينبغي لحكومات البلدان التي يساء فيها استعمال الكودين اتخاذ تدابير تصحيحية وابلاغ الهيئة بذلك .

٦ - وصف الهيروين لعلاج المرتهنين بالعقاقير المخدرة

٥٨ - بعد قرار من حكومة سويسرا بالاضطلاع بمشروع بحث علمي يشتمل على وصف الهيروين أثناء العلاج لمن يسيئون استعمال العقاقير المخدرة ، أبلغت الهيئة بأنه ، في المانيا ، طلبت مدينة فرانكفورت من مكتب الصحة الاتحادي السماح لها بالاضطلاع بمشروع بحث علمي مماثل . وعلاوة على ذلك تقدم البوندسرات (المجلس الاتحادي) الالماني ، الذي يمثل ١٦ مقاطعة ، بمشروع قانون لكي ينظر فيه البوندستاغ (البرلمان) يمكن بموجبه أن يستخدم لأغراض البحوث الهيروين ومخدرات أخرى لم تكن تسوق أو يتاح الحصول عليها بواسطة وصفة طبية . وأحاطت الهيئة علما بأن حكومة المانيا رفضت مشروع القانون وبأن الطلب المقدم من مدينة فرانكفورت لن يوافق عليه . وترحب الهيئة بالقرارين اللذين توصلت اليهما المانيا وتأمل أن تسوى الحالات المماثلة في البلدان الأخرى بنفس الطريقة . وكما ورد في تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٢ ،[١١] نذكّر الحكومات بأن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ، وكذلك توصيات منظمة الصحة العالمية ، تطلب حظر صنع الهيروين وتصديره واستيراده واستخدامه في معالجة البشر .

٧ - مراقبة الزيبيبرول

٥٩ - الزيبيبرول مادة مضادة للسعال ذات آثار مزيلة للتشنج الشعبي وحالّة للمخاط ، علاوة على آثار شبه أفيونية ، وهو غير خاضع للمراقبة الدولية حاليا . وقد أبلغ عن اساءة استعمال الزيبيبرول في بلدان مثل ايطاليا وفرنسا . وفضلا عن ذلك ، أبلغت الهيئة بأن اساءة استعمال الزيبيبرول كانت مسؤولة عن ٥٦ حالة وفاة على الأقل في البرازيل نتيجة لتناول جرعات مفرطة . وفي حين حظر استعمال الزيبيبرول في ذلك البلد ، لا يزال متاحا في بلدان أخرى في امريكا الجنوبية . ونظرا للعواقب الصحية

لاستعمال الزيبيبرول ، أوصت لجنة الخبراء المعنية بالارتهان بالعقاقير المخدرة ، التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، في تقريرها الثامن والعشرين ، باجراء استعراض نقدي لإمكانية جدولته بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . وتحث الهيئة الحكومات على تزويد منظمة الصحة العالمية بأية بيانات ذات صلة عن مدى اساءة استعمال تلك المادة .

٨ - طلب المواد الأفيونية الخام وعرضها

(أ) استهلاك المواد الأفيونية

٦٠ - على الرغم من تزايد استعمال المورفين ، وذلك أساسا لعلاج الآلام الحادة ، وتزايد استعمال الديهيدروكودين ، لا يزال الاستهلاك العالمي السنوي للمواد الأفيونية باقيا عند نحو ٢٠٠ طن بمكافىء المورفين ، ويشكل الكودين جزءا كبيرا من ذلك المجموع . والسبب الرئيسي هو أنه ، علاوة على استمرار الانخفاض المطرد في استعمال الإيثيل مورفين والفولكودين ، لا يزال الاستهلاك العالمي السنوي للكودين عند ١٦٠ طنا بمكافىء المورفين . وقد انخفض الاستهلاك الكلي للإيثيل مورفين والفولكودين الى ٣ أطنان و ٤ر٩ أطنان بمكافىء المورفين ، على التوالي ، في سنة ١٩٩٢ ، وهي آخر سنة توجد بيانات احصائية مكتملة عنها . وعلى النقيض من ذلك ، وصل الاستهلاك العالمي للمورفين في السنة نفسها الى ١٠ أطنان والاستهلاك العالمي للديهيدروكودين الى ٢٢ طنا بمكافىء المورفين . وقياسا على الاتجاهات التي كانت سائدة في السنوات السابقة ، يحتمل أن يظل مجموع الاستهلاك السنوي للمواد الأفيونية ، على المدى المتوسط ، عند المستوى الحالي البالغ ٢٠٠ طن بمكافىء المورفين .

(ب) انتاج المواد الأفيونية الخام

٦١ - كما هو مبين في الجدول الوارد أدناه ، كانت سنة ١٩٩٢ السنة الثانية على التوالي ، منذ عام ١٩٨٥ ، التي كان فيها الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام ، الذي يتذبذب على وجه العموم ، أكثر من ٢٠٠ طن بمكافىء المورفين . وبسبب حالات انخفاض في المساحات الفعلية المحصودة والكميات المنتجة في استراليا وتركيا والهند ، انخفض الانتاج العالمي للمواد الخام الأفيونية في عام ١٩٩٣ الى نحو ١٨٣ طنا بمكافىء المورفين . وقد قبلت استراليا ، التي ظلت حتى عام ١٩٩٣ تزيد انتاجها من المواد الأفيونية الخام زيادة مطردة ، توصية من المجلس[١٢] بأن تخفض المساحة التي تزرع فيها بخشخاش الأفيون من ٠٣٠ ٨ هكتارا في عام ١٩٩٢ الى ٥٠٠ ٦ هكتار في عام ١٩٩٣ وأن تبقيها عند ذلك المستوى في السنوات القادمة . واستنادا الى تقديرات قدمتها حكومات البلدان المنتجة الرئيسية الخمسة ، يتوقع أن يزداد الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام في عام ١٩٩٤ الى زهاء ١٩٢ طنا بمكافىء المورفين .

انتاج المواد الافيونية الخام واستهلاك المواد الافيونية والفرق بين الاثنين ، ١٩٨٠ - ١٩٩٣[1]

(المساحة المحصودة بالهكتارات ، والانتاج والاستهلاك بالاطنان بمكافىء المورفين)

البند	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
استراليا														
المساحة المحصودة	١ ٥٣١	٣ ٧٤٢	٤ ٥٩ ٢	٥ ٢٧٣	٥ ٧٣٨	٤ ٨٥١	٣ ٩٩٤	٣ ٢٧٤	٣ ٤٦٢	٥ ٠١١	٥ ٥٨١	٧ ١٥٥	٨ ٠٣٠	٦ ٠٢٦
الانتاج	١٠ر٠	٣٣ر٣	٣٠ر٥	٤١ر٤	٤٢ر٣	٤٩ر٤	٣٨ر٥	٣١ر٨	٣٨ر٥	٣٨ر٨	٤٣ر٠	٦٧ر٥	٨٩ر٨	٦٩ر١
فرنسا														
المساحة المحصودة	٤ ٥٩٧	٣ ٦١٥	٤ ٤٦٠	٣ ٧٣١	٣ ٧٠٥	٤ ٠٢٩	٣ ٢٠٠	٣ ٢٠٠	٣ ١١٣	٣ ٦٤٤	٣ ٦٥٦	٣ ٥٩٨	٣ ٦٤٨	٤ ١٥٨
الانتاج	١٥ر٧	١١ر٤	٢٥ر٠	١٢ر٧	٢٣ر٣	٢٠ر٧	١٥ر٧	١٦ر٦	٢١ر٤	١٢ر٤	١٩ر٥	٣٠ر٣	٣١ر٨	٣٨ر٨
الهند														
المساحة المحصودة	١٦٦ ٣٥	٣٧٨ ٣٥	٩٥٨ ٣١	٢٥٩ ٣١	٦٢٠ ١٨	١٥٣ ٢٥	٨١١ ٢٣	٨٢٣ ٢٢	٨٥٨ ١٩	٠١٩ ١٥	٣٥٣ ١٤	١٤٥ ١٤	٣٦١ ١٤	٠٩٧ ١١
الانتاج	١٠٦ر٦	١٢٧ر٨	١٠٨ر٠	١١٢ر٨	٥٣ر٤	٨٦ر٨	٧٥ر١	٧٦ر٨	٦٣ر٨	٥٣ر٩	٤٨ر٠	٤٣ر١	٥٤ر٣	٣٦ر٣
اسبانيا														
المساحة المحصودة	١٢٧ ٣	٦٧	٦٠٣ ١	٣١١ ٣	٥٦٧ ٤	٠٤٣ ٤	٤٥٨ ٣	٢٥٣ ٣	٩٣٥ ٣	١٥١ ٣	٤٦٤ ١	٣٠٠ ٤	٠٨٤ ٣	١٧٦ ٣
الانتاج	٥ر٠	١ر٠	٢ر٣	١١ر٤	١٧ر٣	١١ر٣	٥ر٦	١٢ر٣	١٠ر٨	٥ر٧	٨ر٠	٢٤ر٣	١٣ر٨	٨ر٩
تركيا														
المساحة المحصودة	٤٠٠ ١٨	٣٣٠ ١٥	٥٣٤ ٨	٠٠٣ ٧	٥٦٩ ١٣	٩٠٣ ٤	٤٠٤ ٥	١٣٧ ٦	٢٦٠ ١٨	٣٧٨ ٨	٠٢٥ ٩	٠٣٠ ٢٧	٣٩٣ ١٦	٩٣٠ ٦
الانتاج	٤٩ر٤	٣٦ر٥	١٣ر٣	١١ر٥	٢٠ر٨	٩ر٣	٨ر٤	٩ر٣	٢٤ر٧	٧ر٣	١٣ر٣	٥٧ر٩	١٨ر٧	١١ر٦
البلدان الاخرى														
المساحة المحصودة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الانتاج	٤٨ر٤	١٩ر٣	١٥ر٥	٢٣ر٩	٢٨ر٨	٢٤ر٦	٢٧ر١	٣٠ر٣	٣٦ر٩	١٨ر٤	٣٨ر٠	٣١ر٣	١٤ر٩	٢٨ر٠
المجموع														
المساحة المحصودة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الانتاج (١)	٢١٥ر١	٢٢٨ر٣	١٨٤ر٥	٢١٤ر٧	١٨٥ر٨	٢١١ر٩	١٧٠ر٤	١٧٧ر٠	١٩٦ر١	١٣٧ر٤	١٦٩ر٨	٢٥٤ر١	٢١٢ر٣	١٨٢ر٧
المجموع														
الاستهلاك (٢)	١٨٧ر٦	١٩٧ر١	١٨٣ر٦	١٩٣ر٣	١٩٤ر٥	٢٠٣ر٤	٢٠٣ر٣	١٩٠ر٤	١٨٣ر٨	١٨٦ر٠	١٧٨ر٧	٢٠٠ر٠	١٨٩ر٧	١٨٩ر٥
الفرق														
((١) - (٢))	+٣٧ر٥	+٢١ر٢	+٩ر٠	+٢٢ر٥	-٨ر٧	+٩ر٥	-٢١ر٩	-١٣ر٤	+١٣ر٣	-٤٨ر٦	-٨ر٩	+٥٤ر١	+٢٢ر٦	-٦ر٨

(١) استنادا الى بيانات قدمتها الحكومات الى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .

(ج) الفرق بين انتاج المواد الأفيونية الخام واستهلاك المواد الأفيونية

٦٢ - كان لإزدياد الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ تأثير ضار على الفرق بين الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام والاستهلاك الكلي للمواد الأفيونية . غير أن الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام في عام ١٩٩٣ كان أقل من الاستهلاك الكلي بنحو ٧ أطنان فقط بمكافىء المورفين . وحسب التنبؤات ، يحتمل أن يعود في عام ١٩٩٤ التوازن بين الانتاج الكلي للمواد الأفيونية الخام والاستهلاك العالمي للمواد الأفيونية . وبالنظر الى ضرورة الاحتفاظ بتوازن دائم بين طلب وعرض المواد الأفيونية ، تحث الهيئة مرة أخرى الحكومات المعنية على حصر الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام عند مستوى مناظر للاحتياجات الفعلية وعلى الامتناع عن أي تكثير للانتاج .

(د) صادرات المواد الأفيونية الخام وارداتها

٦٣ - في الهند ، انخفضت صادرات الأفيون في عام ١٩٩٢ الى ٥٥ طنا بمكافىء المورفين ، بعد سنتين متتاليتين كان يصدر فيهما أكثر من ٦٠ طنا في السنة بمكافىء المورفين . ويبدو أن الانخفاض الذي حدث عام ١٩٩٢ لم يكن ناجما عن عدم الاستيراد في تلك السنة من جانب الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة فحسب بل أيضا عن انخفاض كبير في الكميات التي استوردتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية ، وفي المقام الأول فرنسا . ومن بين المستوردين الرئيسيين للأفيون ، لم تزد وارداتها في عام ١٩٩٥ سوى اليابان ، حيث وصل الى ١١ طنا بمكافىء المورفين . وبالأرقام المطلقة ، ظلت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ أكبر مستورد للأفيون ، حيث استوردت ٣٦ طنا بمكافىء المورفين ؛ واستوردت فرنسا والمملكة المتحدة ، وهما مستوردان رئيسيان آخران ، ٢ر٠ طنا و ٧ر٢ طنا بمكافىء المورفين ، على التوالي . وعلى خلاف ذلك ، ارتفعت صادرات مركّز قش الخشخاش في عام ١٩٩٢ الى ٦٩ طنا بمكافىء المورفين ، بعد أن كانت قد انخفضت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ الى ٦٤ طنا بمكافىء المورفين عقب بلوغها في عام ١٩٨٨ قمة قدرها ٨٨ طنا بمكافىء المورفين . وقد زادت استراليا حصتها من صادرات مركّز قش الخشخاش زيادة مطردة . وكان المصدرون الرئيسيون الآخرون لمركّز قش الخشخاش في عام ١٩٩٢ هنغاريا وتركيا وفرنسا واسبانيا ، بهذا الترتيب . وفي عام ١٩٩٢ استوردت المملكة المتحدة كمية قياسية قدرها ٣٥ طنا من مركّز قش الخشخاش بمكافىء المورفين ، وأساسا من استراليا ، في حين استوردت هولندا ١٢ طنا بمكافىء المورفين واستوردت الولايات المتحدة من استراليا وتركيا وفرنسا كمية مجموعها ٥ر٨ أطنان بمكافىء المورفين . وفي مشاورات غير رسمية نظمتها الهيئة استجابة الى قراري المجلس ٣٠/١٩٩٢ و ٣٧/١٩٩٣ ، أعاد ممثلو البلدان المستوردة الرئيسية للمواد الأفيونية الخام تأكيد عزم حكوماتهم على الحفاظ على السياسة الحالية المتمثلة في منح الأولوية لاستيراد المواد الأفيونية الخام من البلدان الموردة التقليدية .

(هـ) مخزونات المواد الخام الأفيونية

٦٤ - يبين الشكل الوارد أدناه مخزونات المواد الأفيونية الخام التي تحتفظ بها الهند وتركيا ، من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٢ . وبين عام ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩٢ انخفضت المخزونات التي تحتفظ بها الهند انخفاضا كبيرا ، لتصل الى ١٣٩ طنا بمكافىء المورفين . وبنهاية عام ١٩٩٢ بلغت المخزونات التي تحتفظ بها تركيا ٤٧ طنا بمكافىء المورفين . وفي مشاورة غير رسمية نظمتها الهيئة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٣ استجابة الى قرار المجلس ٣٠/١٩٩٢ ، أفاد ممثل الهند بأن مخزونات الأفيون في بلده ستنخفض في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ الى ١١٧ طنا بمكافىء المورفين ؛ وعلاوة على ذلك ، أبلغ ممثل تركيا بأن مخزونات مركّز قش الخشخاش في بلده بلغت ٥٣ طنا بمكافىء المورفين بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٣ .

مخزونات المواد الأفيونية الخام بمكافىء المورفين
الهند ، ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، تركيا ، ١٩٨٢ - ١٩٩٢
(بالأطنان)

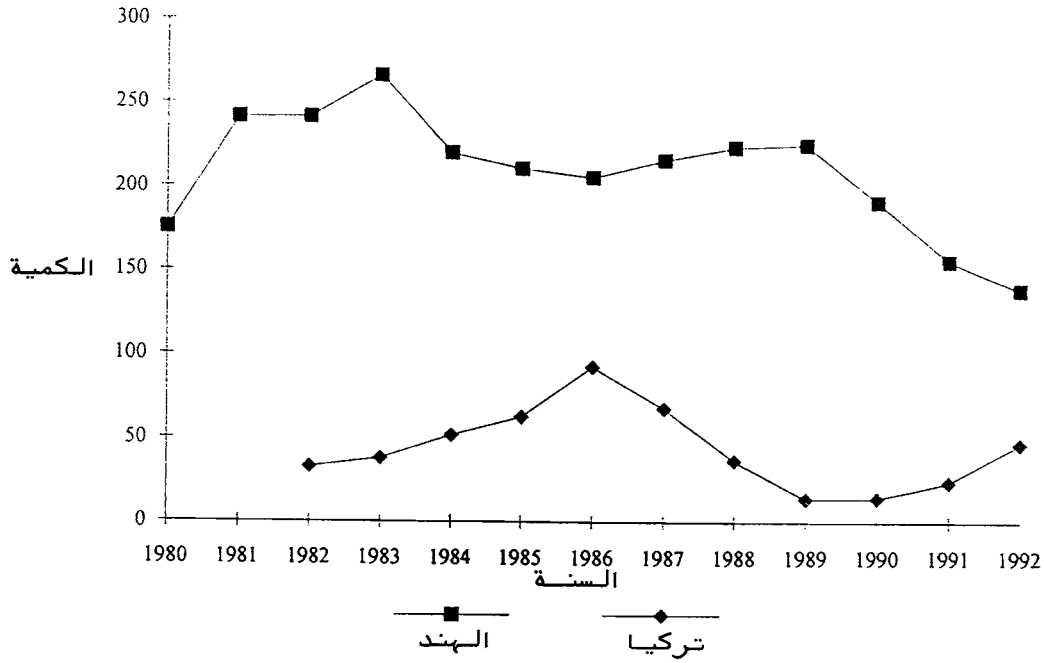

٦٥ - وتحظر استراليا تخزين كميات كبيرة من قش الخشخاش أو مركّز قش الخشخاش . وهي تتبع سياسة لا يحتفظ بموجبها الا بامدادات تكفي لشهرين الى ثلاثة . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان مخزونا لدى استراليا ٧ر١١ طنا بمكافىء المورفين من مركّز قش الخشخاش ، وهي أكبر كمية احتفظت بها على الاطلاق . وكقاعدة عامة تحتفظ فرنسا أيضا بكميات قليلة من قش الخشخاش ومركّز قش الخشخاش مخزونة . وهي تفي باحتياجاتها باستيراد الأفيون من الهند وقش الخشخاش ومركّز قش الخشخاش من اسبانيا ، علاوة على انتاجها الخاص من قش الخشخاش . ولا تحتفظ اسبانيا ، أصغر المنتجين الرئيسيين الخمسة للمواد الأفيونية الخام (أنظر الجدول أعلاه) ، الا بكميات قليلة من مركّز قش الخشخاش مخزونة .

(و) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن طلب وعرض المواد الأفيونية

٦٦ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٣٧/١٩٩٣ ، الذي أثنى فيه على الهيئة لما تبذله من جهود في (أ) حث الحكومات على وقف الانتاج العالمي للمواد الأفيونية الخام عند المستوى الذي يقابل الاحتياجات المشروعة الفعلية وتفادي أي تكاثر للانتاج ؛ و (ب) عقد مشاوراتها غير الرسمية مع أهم الدول المنتجة والمستوردة للمواد الأفيونية الخام . وستواصل الهيئة تنظيم هذه المشاورات غير الرسمية أثناء دورات اللجنة ، كما فعلت منذ عام ١٩٩٢ .

باء - المؤثرات العقلية

١ - حالة اتفاقية سنة ١٩٧١ والتعاون مع الحكومات

٦٧ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، كان عدد الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ ١٢٦ دولة .[١٣] ومنذ صدور تقرير الهيئة الأخير ، أصبحت أرمينيا ، واسرائيل ، وانتيغوا وبربودا ، والبوسنة والهرسك ، وبورندي ، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ، ودومينيكا ، ورومانيا ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسري لانكا ، وسلوفاكيا ، والسودان ، وفيجي ، وكرواتيا ، ولاتفيا ، والنيجر ، وهولندا ، أطرافا في تلك الاتفاقية .

٦٨ - ويقدم سنويا نحو ١٥٠ دولة ، من الدول الأطراف في الاتفاقية والدول غير الأطراف فيها ،[١٤] الى الهيئة التقارير الاحصائية المطلوبة عن المؤثرات العقلية عملا بالمادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١ . وتتجلى الى حد كبير في تقديم تلك التقارير في مواعيدها ومدى شمولها ومعوليتها الطريقة التي تنفذ بها الحكومات أحكام الاتفاقية وكذلك توصيات الهيئة التي يقرها المجلس في قراراته بغية تعزيز مراقبة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية .

٦٩ - وتجري الهيئة بصفة مستمرة تحليلات للبيانات المقدمة من الحكومات لكي تستبين الثغرات الممكنة في الآليات الوطنية للمراقبة ومحاولات تسريب المؤثرات العقلية الى الاتجار غير المشروع . ومن خلال هذه التحليلات وما يعقبها من تحريات ، قدمت الهيئة المساعدة الى عدة حكومات على استبانة الشركات أو الأفراد الذين ينتهكون التشريعات الوطنية أو يحاولون تسريب هذه المواد الى القنوات غير المشروعة .

٧٠ - وفي حين دأب معظم البلدان الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ على تقديم تقاريره الاحصائية السنوية الالزامية ، تلاحظ الهيئة مع القلق أن بيرو وغابون وملاوي وموريتانيا تخلفت لأكثر من ثلاث سنوات عن تقديم احصائيات سنوية عن المؤثرات العقلية . وفضلا عن ذلك ، لم تقدم الدول التالية الأطراف في الاتفاقية تقارير سنوية عن السنتين الأخيرتين : أفغانستان ، بنن ، الجزائر ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، توغو . وستواصل الهيئة حوارها مع تلك الدول الأطراف من أجل ضمان حدوث تحسن في تعاونها .

٧١ - وقد أعربت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٩٢[١٥] عن قلقها بشأن تأخر تقديم التقارير السنوية من جانب عدة دول أطراف ، منها بعض الدول الصانعة والمصدرة الرئيسية للمؤثرات العقلية . ويجعل هذا التأخير من الصعب على الهيئة أن تضطلع بتحليل الحركة الدولية للمؤثرات العقلية في أوانه . وترحب الهيئة بأن معظم الحكومات المعنية قدمت في عام ١٩٩٣ ، بعد المناشدة الصادرة عن الهيئة ، تقاريرها السنوية في وقت أبكر من الوقت الذي قدمتها فيه في السنة السابقة . وعلى الرغم من هذا التحسن ورد عدد كبير من التقارير السنوية بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، وهو الموعد الذي طلبت الهيئة ألا يتأخر عنه تقديم التقارير . وتأمل الهيئة أن تتخذ جميع الحكومات المعنية ، مستقبلا ، التدابير التنظيمية اللازمة لضمان الامتثال الى التزاماتها الابلاغية في مواعيدها .

٧٢ - وفي حين يتعاون معظم الدول غير الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ تعاونا طوعيا مع الهيئة ، لم تعتمد الى الآن بعض الدول الصانعة والمصدرة الرئيسية ، وهي بلجيكا وسويسرا والنمسا ، التشريعات اللازمة للمراقبة الفعالة لجميع المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع للاتفاقية ، بما في ذلك مراقبة استيراد تلك المواد وتصديرها . ويؤمل أن تؤدي قريبا الخطوات التشريعية الجارية حاليا في تلك الدول الى أن تكون لها مراقبة فعالة على تصدير المؤثرات العقلية واستيرادها وأن تجعل بوسعها ابلاغ الهيئة عن تلك الصفقات .

٧٣ - وتشعر الهيئة بالقلق من أن دولا معينة من الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ تخلفت لعدة سنوات عن اخضاع بعض المؤثرات العقلية للمراقبة بموجب التشريعات الوطنية . وقد حاول المتجرون استغلال الثغرات الناجمة في نظام المراقبة الدولية بغية تسريب المؤثرات العقلية الى القنوات غير المشروعة . وتدعو الهيئة جميع

الحكومات الى التعجيل باستعراض تشريعاتها الوطنية بغية كفالة أن تكون جميع المواد التي أضافتها اللجنة الى جداول الاتفاقية قد أخضعت فعليا للمراقبة الوطنية ، وفقا لاحكام المادة ٢ من الاتفاقية . وتأمل الهيئة أن تتصرف حكومات كندا ولكسمبرغ ونيوزيلندا ، التي لفت انتباهها الى هذه المسألة ، تصرفا سريعا لضمان المراقبة الكافية لجميع المؤثرات العقلية في بلدانها .

٧٤ - وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن عددا متزايدا من الحكومات أخذ بزمام المبادرة في لفت انتباه الهيئة الى انتهاكات أحكام مراقبتها الوطنية فيما يتعلق باستيراد المؤثرات العقلية ، وهي انتهاكات ارتكبتها شركات قائمة في بلدان أخرى تصدر هذه المواد . وقد طلبت الهيئة الى سلطات البلدان المصدرة المعنية تصحيح هذه الأوضاع . وتشجع الهيئة جميع الحكومات على ابقائها على علم بأية انتهاكات لأحكام مراقبة المؤثرات العقلية فيها تنجم عن ثغرات في نظم المراقبة في بلدان أخرى . فقد برهنت هذه المعلومات في الماضي على فائدتها للهيئة في تحليل مدى فعالية نظام المراقبة الدولية للمؤثرات العقلية .

٢ - سير نظام مراقبة المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثاني لاتفاقية سنة ١٩٧١

٧٥ - دلت الخبرة على أن تسريب المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثاني لاتفاقية سنة ١٩٧١ من الصنع والتجارة المشروعين الى القنوات غير المشروعة يمكن منعه اذا نفذت ضوابط رقابية فعالة في جميع البلدان المعنية واذا تعاونت حكومات تلك البلدان تعاونا وثيقا مع الهيئة . ومراقبة التجارة الدولية في تلك المواد بواسطة نظام أذون الاستيراد والتصدير هو الزامي وفقا للمادة ١٢ من الاتفاقية . وفضلا عن ذلك ظل العمل جاريا بنجاح منذ أوائل الثمانينات بنظام تقديرات مبسط لتلك المواد ، عملا بتوصية من الهيئة أقرها المجلس في قراره ١٩٨١/٧ . وحيث لم يكتشف منذ عام ١٩٩٠ أي تسريب للمؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثاني ، يبدو أن الاقراص المحتوية على هذه المواد ، بما فيها الفينيتيلين والميثاكوالون ، والتي ضبطت في مختلف أنحاء العالم ، كانت ناشئة عن الصنع غير المشروع (أنظر الفقرات ١٣٠ - ١٣٤ و ٢٤٤ و ٢٦٣ أدناه) .

٧٦ - وتجري الحكومات حاليا استعراضا دقيقا لمشروعية طلبات شراء المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثاني ، وتتشاور مع الهيئة في حالات الشك . وتوافر تقديرات مبسطة للاحتياجات المشروعة الى تلك المواد في البلدان المستوردة ييسر على البلدان المصدرة وعلى الهيئة استبانة محاولات تسريب هذه المواد بواسطة أذون الاستيراد المزورة . وقد أحبطت نتيجة للتعاون الوثيق بين الحكومات والهيئة عدة محاولات من المتجرين لتسريب هذه المواد ، وأساسا الميثاكوالون والفينيتيلين والسيكوباربيتال .

٧٧ - وترحب الهيئة بأن المخزونات العالمية من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الثاني ، بما فيها الميثاكوالون والفينيتيلين ، قد خفضت ، استجابة الى طلب الهيئة ، الى مستوى يتماشى مع الاحتياجات الطبية المتناقصة . وبناء على طلب الهيئة أتلفت ألمانيا ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ، ٥٠ في المائة من مخزونها من الفينيتيلين . وطلبت الهيئة أيضا الى سلطات بلغاريا اتلاف الفينيتيلين الذي كان قد صنع صنعا غير مشروع ثم ضبط في ذلك البلد ، وكذلك اتلاف المخزونات التي جمعها بعض الشركات الصيدلية من السلائف المستخدمة في صنع المؤثرات العقلية غير المشروع (أنظر الفقرتين ٢٩٨ و ٢٩٩ أدناه) .

٣ - منع تسريب المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١

٧٨ - ظلت الهيئة منذ منتصف الثمانينات تلفت انتباه الحكومات تكرارا الى تسريب الكميات الكبيرة من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، مثل المنشطات والمسكنات المنومة والمهدئات ، الى الاتجار غير المشروع ، وذلك أساسا في البلدان النامية . وقد شددت الهيئة في العديد من المناسبات على أن آلية مراقبة التجارة الدولية في تلك المواد ، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية ، برهنت في الممارسة على عدم كفاية فعاليتها في التصدي لقدرة المتجرين بالعقاقير المخدرة على تكييف اتجارهم .

٧٩ - ومن أجل تصحيح هذا الوضع ، اقترحت الهيئة على الحكومات أن تطبق تدابير رقابية اضافية على التجارة الدولية في تلك المواد ، أي مراقبة استيراد وتصدير تلك المواد بواسطة نظام أذون استيراد وتصدير وبنظام تقديرات مبسط . وشددت الهيئة أيضا على ضرورة أن تقدم الحكومات ، في تقاريرها الاحصائية السنوية الى الهيئة ، تفاصيل عن واردات وصادرات تلك المواد لكي يتيسر للهيئة أن ترصد الحركة الدولية لتلك المواد رصدا فعالا . وقد كرر المجلس الاعراب عن تلك التوصيات في عدة قرارات ، منها قراراته ٣٠/١٩٨٧ و ٤٤/١٩٩١ و ٣٨/١٩٩٣ .

٨٠ - وحاليا تشترط التشريعات الوطنية في ٧٠ بلدا ، عملا بقرار المجلس ٣٠/١٩٨٧ ، الحصول على أذون استيراد لغالبية المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع . وقد استحدثت ٧٠ حكومة أخرى اشتراط أذون استيراد لبعض ، على الأقل ، من المواد المدرجة في هذين الجدولين .[١٦] وعملا بقرار المجلس ٤٤/١٩٩١ ، قدمت بالفعل أكثر من ١٠٠ حكومة الى الهيئة تقييمات (تقديرات مبسطة) لاحتياجاتها السنوية المشروعة الى المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع .[١٧] ودأبت الهيئة على نقل المعلومات عن هذه التدابير الرقابية الاضافية الى الحكومات بانتظام عن طريق تقريرها التقني عن المؤثرات العقلية .

٤ - التدابير التي ينبغي لحكومات البلدان المصدرة اتخاذها

٨١ - لا يمكن للتدابير الرقابية الاضافية التي اتخذتها البلدان المستوردة بشأن التجارة الدولية أن تكون كاملة الفعالية الا اذا نفذت تدابير رقابية تكميلية في الوقت نفسه في البلدان المصدرة . وقد طلب المجلس في قراره ٣٨/١٩٩٣ الى جميع الحكومات أن تستخدم آليات لضمان تمشي الصادرات من المؤثرات العقلية مع التقديرات التي تضعها الدول المستوردة واحترام مصدري المؤثرات العقلية للتدابير الرقابية الاخرى في الدول المستوردة ، مثل تدابير حظر الاستيراد المنصوص عليها في المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١ ومقتضيات الاذن بالاستيراد . وتمثل مراقبة مشروعية كل صفقة تشتمل على تصدير مواد مدرجة في الجدولين الثالث والرابع العنصر الرئيسي في هذه الآليات .

٨٢ - وقد أنشأ بالفعل معظم الحكومات آليات فعالة لمراقبة التصدير ، ويتشاور مع الهيئة في حالات وجود شك في مشروعية طلبات الاستيراد . وتود الهيئة أن تثني على سلطات الهند لتعاونها الوثيق على منع تسريب المؤثرات العقلية من الصنع والتجارة المشروعين الى القنوات غير المشروعة . وفي عام ١٩٩٣ تشارك مكتب مفوض المخدرات في الهند مع الهيئة في التحري عن مشروعية أكثر من ٣٠ أمرا تجاريا ، وبذلك استبينت ومنعت محاولات لتسريب مئات الملايين من الأقراص المحتوية على مؤثرات عقلية ، منها منشطات (بيمولين) ومهدئات (كلورديازيبوكسيد ، ديازيبام) ومضادات للصرع (فينوباربيتال) ومسكنات (بوبرينورفين) . وكانت الأقراص موجهة الى القنوات غير المشروعة في عدة بلدان في افريقيا وأمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية .

٨٣ - وعلى الرغم من أن كثيرا من الحكومات يراقب مراقبة فعالة صادرات المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ فان تسريب تلك المواد من البلدان ذات الرقابة الضعيفة أو المعدومة على الصادرات مستمر دون نقصان . وقد أبلغت عدة حكومات في افريقيا وآسيا وأوروبا الهيئة عن اكتشاف شحنات كبيرة من المؤثرات العقلية صدرت الى بلدانها دون أذون الاستيراد اللازمة بموجب تشريعاتها الوطنية . وفي معظم الحالات ، أجرت الصادرات شركات في دول أوروبية لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أو لا تراقب التجارة الدولية في هذه المواد من خلال نظام أذون الاستيراد والتصدير .

٨٤ - وكثيرا ما يحاول المتجرون الالتفاف حول ضوابط التصدير الرقابية المتشددة الموجودة في بعض البلدان بواسطة اعادة تصدير المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ عن طريق بلدان ذات نظم رقابية ضعيفة . وتجرى حالات التسريب هذه في كثير من الحالات بدعم من سماسرة موجودين في بلدان ثالثة . ففي احدى هذه الحالات صدرت أولا أقراص بيمولين مصنوعة في آسيا الى لكسمبرغ ثم أعيد تصديرها الى نيجيريا ، على الرغم من أن استيراد البيمودين كان قد حظر في

نيجيريا عملا بالمادة ١٣ من الاتفاقية . وجرى التسريب بدعم من شركة تجارية كائنة في المملكة المتحدة . وتدعو الهيئة جميع الحكومات الى الانتباه الى عمليات السماسرة بغية ضمان ألا يتصرفوا انتهاكا لأحكام الاتفاقية .

٥ - المؤتمر المعني بمراقبة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية في أوروبا

٨٥ - عقد في ستراسبورغ ، فرنسا ، في الفترة من ٣ الى ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ ، المؤتمر المعني بمراقبة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية في أوروبا ، الذي تشاركت تنظيمه الهيئة وفريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا . وكان الغرض من المؤتمر استعراض مدى تسريب المؤثرات العقلية من أوروبا ، وتقييم فعالية التدابير الرقابية للتجارة المشروعة في المؤثرات العقلية التي تطبقها حاليا دول فريق بومبيدو ، ووضع توصيات لتعزيز مراقبة التجارة الدولية المشروعة التي تضطلع بها تلك الدول وذلك من أجل منع التسريب .

٨٦ - وكانت احدى استنتاجات المؤتمر أن على البلدان الأوروبية التزام بأن تستجيب على نحو ايجابي الى طلبات الدول النامية التي تتخذ تدابير فعالة لمنع تسريب المؤثرات العقلية المصنوعة في أوروبا الى القنوات غير المشروعة . واتفق على أن مراقبة التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع بواسطة نظام أذون الاستيراد والتصدير ستكون فعالة على نحو خاص في منع تسريب تلك المواد الى الاتجار غير المشروع . ودعا المؤتمر حكومات البلدان المصدرة التي ستجد من الصعب عليها أن تستحدث هذا النظام الرقابي فورا الى البحث عن خيارات فعالة ، مثل نظام الاقرارات الالزامية السابقة للتصدير ، بغية تمكين حكومات البلدان المصدرة من كفالة تماشي صادرات المؤثرات العقلية مع الأحكام الرقابية التي تعتمدها حكومات البلدان المستوردة .

٨٧ - وقد لاحظ المجلس في قراره ٣٨/١٩٩٣ ، مع الارتياح ، استنتاجات المؤتمر وتوصياته . وتأمل الهيئة أن تعزز البلدان الصانعة و/أو المصدرة الرئيسية للمؤثرات العقلية في المناطق الأخرى ، فضلا عن البلدان الأوروبية المعنية ، مراقبة صادرات المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ تعزيزا كافيا .

٦ - التدابير التي ينبغي لحكومات البلدان المستوردة اتخاذها

٨٨ - على الرغم من أن الرقابة الفعالة للتصدير ضرورية لمنع تسريب المؤثرات العقلية ، تود الهيئة أيضا إن تكرر رجاءها لحكومات البلدان المتأثرة بالواردات غير المشروعة أن تستفيد بمزيد من التواتر من أحكام المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٧١

من أجل حظر استيراد المؤثرات العقلية التي لا تلزم للاستعمال المشروع ولكن كثيرا ما تسرب الى القنوات غير المشروعة . فمن شأن حظر استيراد هذه المواد أن يؤدي تلقائيا الى تعزيز كبير لمراقبة الاستيراد في معظم البلدان ، وبذلك تتحسن حماية البلدان المستوردة من الواردات التي لا تريدها .

٨٩ - وينبغي لحكومات البلدان المستوردة التي لم تبلغ الهيئة بعد باحتياجاتها الطبية والعلمية السنوية الى المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكي يتيسر ابلاغ تلك التقييمات الى حكومات البلدان المصدرة واستهداء تلك الحكومات بها . ومن أجل دعم الحكومات في جهودها الرامية الى تقديم تقييمات يعول عليها ، بدأت الهيئة مشروعا بحثيا يرمي الى أن يعد اليوندسيب منهجية لتقييم الاحتياجات المشروعة الى المؤثرات العقلية .

٩٠ - ولاحظت الهيئة أن كثيرا من الحكومات ، ولا سيما في افريقيا وأمريكا الجنوبية ، لم تمنح عناية كافية ، في سياساتها الوطنية الخاصة بالصحة ومراقبة العقاقير المخدرة ، لمراقبة قنوات توزيع المنتجات الصيدلية . وفي كثير من هذه البلدان أدى وجود نظم توزيع "موازية" ، مشفوعا بانتشار ممارسة التداوي الذاتي ، فيما أدى اليه ، الى استخدام المؤثرات العقلية استخداما غير مراقب . ولم تقدر بعد تقديرا كاملا الآثار الطويلة الأجل الواقعة على الصحة العامة من جراء ذلك التطور . وتود الهيئة أن تسترعي انتباه جميع الحكومات المعنية الى هذه المسألة وأن تكرر الاعراب عن ضرورة اتخاذ سياسة متوازنة لمراقبة العقاقير المخدرة تضمن توفير الموارد اللازمة للسلطات التنظيمية المعنية بالعقاقير المخدرة . وعلاوة على ذلك ففي بعض البلدان التي لديها تشريعات كافية بشأن مراقبة قنوات التوزيع يعترض الافتقار الى ترتيبات ادارية بشأن التنسيق والتعاون بين السلطات التنظيمية المعنية بالعقاقير المخدرة وسلطات انفاذ القوانين ، بما فيها أجهزة الجمارك والشرطة ، تنفيذ تلك التشريعات . وتدعو الهيئة الهيئات الدولية ، مثل اليوندسيب ومنظمة الصحة العالمية ، الى دعم الحكومات في جهودها الرامية الى مراقبة قنوات توزيع المنتجات الصيدلية مراقبة كافية .

٧ - منع تسريب البيمولين

٩١ - لفتت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٩٢[١٨] انتباه الحكومات الى تسريب كميات كبيرة من البيمولين ، وهو منشط مدرج في الجدول الرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ ، الى الاتجار غير المشروع ، وذلك أساسا في غربي افريقيا . وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن التدابير النشطة التي اتخذتها الحكومات في عدد من البلدان الصانعة والمصدرة في آسيا وأوروبا أدت الى انخفاض كبير في تسريب تلك المادة على الرغم من محاولات المتجرين الحصول عليها . ويرجى من جميع الحكومات أن تواصل يقظتها بشأن الحركة

الدولية للبيمولين وأن تتشاور مع الهيئة في حالات وجود شك بشأن مشروعية الصفقات التجارية .

٩٢ - ومن رأي الهيئة أن المتجرين سيحاولون تسريب منشطات أخرى ، بعضها غير خاضع للمراقبة بموجب اتفاقية سنة ١٩٧١ ، الى الاتجار غير المشروع في غربي افريقيا ، لأن التجارة الدولية في البيمولين مراقبة الآن في جميع البلدان الصانعة بواسطة نظام أذون الاستيراد والتصدير أو الاقرارات السابقة للتصدير ، مما ييسر كثيرا منع تسريب تلك المادة . وقد يحاول المتجرون أيضا البدء في الصنع غير المشروع للمنشطات في تلك المنطقة من سلائف مستوردة . وتشعر الهيئة بالقلق بشأن تقارير حديثة عن صادرات مشبوهة للايفيدرين الى غربي افريقيا ، وتود شاكرة ابلاغها عن أية ضبطيات لمنشطات في تلك المنطقة . وتوصي الهيئة بأن يتشارك اليوندسيب ومنظمة الصحة العالمية في دعم بلدان غربي افريقيا في تعزيز قدرتها على استبانة العناصر الفعالة الموجودة في الاقراص المحتوية على المنشطات ، والتي يجري توزيعها بصفة غير مشروعة من خلال ما يسمى "الأسواق الموازية" ، وفي تقييم ما ينجم عن اساءة استعمالها من مشاكل صحة عامة ومشاكل اجتماعية .

جيم - المواد التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية

١ - حالة اتفاقية ١٩٨٨

٩٣ - دخلت اتفاقية ١٩٨٨ حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، كانت ٨٩ دولة والجماعة الاقتصادية الأوروبية قد أصبحت أطرافا في الاتفاقية . ومنذ صدور تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٢ أصبحت ٢٢ دولة أطرافا في الاتفاقية . وترحب الهيئة بهذا التطور . وتود أن تكرر طلبها الى جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

٩٤ - وتود الهيئة مجددا أن تدعو جميع الدول الى تطبيق التدابير المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٨٨ بصورة مؤقتة ، حتى قبل أن تصبح الاتفاقية ملزمة لها رسميا ، حسب ما أوصى به ، ضمن جهات أخرى ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرارات عديدة . وتلاحظ الهيئة بارتياح أن بعض الدول غير الأطراف في الاتفاقية تتخذ خطوات ملموسة لتطبيق التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية تطبيقا مؤقتا . وهي تأمل أن توضع أحكام المادة ١٢ من الاتفاقية موضع النفاذ في جميع البلدان ، بصرف النظر عن كونها أطرافا في الاتفاقية أم لا ، ضمانا لتطبيق تلك الأحكام عالميا .

٢ - التعاون مع الحكومات

٩٥ - تقضي الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ بأن تقدم الأطراف الى الهيئة سنويا معلومات عن المقادير المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ، وعن مواد غير مدرجة في الجدول الأول أو الثاني ولكن تبين أنه جرى استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة ، وعن طرائق التسريب والصنع غير المشروع . وقد دعت لجنة المخدرات ، في قرارها ٥ (د - ٣٤) ، جميع الدول التي ليست طرفا بعد في الاتفاقية أن تقدم الى الهيئة سنويا ، وبصورة موقوتة ، المعلومات المذكورة في المادة ١٢ .

٩٦ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، كان ما مجموعه ٨٣ حكومة ، من بين البلدان والأقاليم الـ ١٩٦ التي طلب منها ذلك ، قد قدمت معلومات عن عام ١٩٩٢ .* وهذا تطور ايجابي مقارنة بعدد الحكومات المستجيبة في السنوات السابقة .

٩٧ - وتلاحظ الهيئة بقلق أن حوالي ٥٠ في المائة فقط من الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ قدمت تقارير الى الهيئة عن عام ١٩٩٣ ، أي مثلما كانت الحال في السنوات السابقة . وقد وجهت الهيئة في عام ١٩٩٢ رسائل خاصة الى الحكومات المعنية تطلب منها ضمان التنسيق اللازم بين الجهات الادارية وسلطات انفاذ القوانين ، واتخاذ كل الخطوات الضرورية لتيسير الابلاغ الفوري والامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية . ولهذا الغرض ، يجب أولا وضع التشريعات واللوائح التنظيمية المناسبة .

٣ - كيفية عمل نظام المراقبة ومنع التسرب الى قنوات الاتجار غير المشروع

٩٨ - تواصل الهيئة استعراض ما تتخذه الحكومات من تدابير تشريعية وادارية وغيرها لتنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية ، سعيا الى منع تسرب السلائف . والمعلومات المتاحة للهيئة لا تزال محدودة ، ومع ذلك فقد أدرج في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٣ عن تنفيذ المادة ١٢[١٩] استعراض لحالة التشريعات والجهود الادارية المبذولة . ويجري اصدار ذلك التقرير كملحق لتقرير الهيئة هذا ، جنبا الى جنب مع المنشورين التقنيين المعروفين الآخرين ، الذي يتناول أحدهما المخدرات[٢٠] والآخر المؤثرات العقلية .[٢١]

---

* يشمل هذا المجموع الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، التي تقدم تقاريرها من خلال لجنة الجماعات الأوروبية . والجماعة الأوروبية طرف في اتفاقية ١٩٨٨ (نطاق الاختصاص : المادة ١٢) ، ووفقا للوائح هذه الجماعة ، تقدم الدول الأعضاء تقاريرها الى الهيئة عن طريق لجنة الجماعات الأوروبية .

(أ) المعلومات المقدمة الى الهيئة

٩٩ - تلاحظ الهيئة ، استنادا الى التقارير المقدمة اليها عن المضبوطات ، أن المواد المستخدمة في صنع الكوكايين والهيروين والامفيتامين و/أو الميتامفيتامين ، ضبطت في أكثر الحالات وبأكبر الكميات . وأبلغ عن مضبوطات ضخمة في المناطق التي تصنع فيها العقاقير المخدرة بصورة غير مشروعة . فعلى سبيل المثال ، أبلغت بوليفيا وبيرو وكولومبيا جميعا عن ضبط مذيبات وأحماض تستخدم في صنع الكوكايين ، بينما أفادت ميانمار عن ضبط كميات من انهيدريد الخل ، الذي يستخدم في تحويل المورفين الى هيروين .

١٠٠ - وترحب الهيئة بأن عددا متزايدا من البلدان المنتجة للكيماويات أفاد أيضا عن وقف شحنات مشبوهة من السلائف . فبالنسبة لعام ١٩٩٢ . وإثر نجاحات مماثلة في السنوات السابقة ، أفادت الولايات المتحدة مثلا بأنه جرى وقف شحنات مشبوهة من الميثيل ايثيل كيتون ، قاصدة الى بيرو وكولومبيا ، وأخرى من انهدريد الخل قاصدة الى كولومبيا . وكان التقرير المتعلق بانهدريد الخل هو التقرير الوحيد الذي جرى فيه ربط مضبوطات المواد المستخدمة في صنع الهيروين بازدياد زراعة الخشخاش في أمريكا اللاتينية . كما أفادت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، لأول مرة ، عن وقف بضع شحنات ، إثر اكتشاف مخالفات في طلبيات خاصة بسلائف تستخدم في صنع الميثاكوالون والهيروين .

١٠١ - ومع أن هذه الانجازات تدل على جهود مكثفة من جانب الحكومات لمنع تسرب السلائف فان الكميات المبلغ عن ضبطها لا تمثل سوى جزء صغير من الكميات اللازمة لسد احتياجات صانعي العقاقير المخدرة غير المشروعة .

(ب) الحاجة الى تدابير اضافية من جانب الحكومات

١٠٢ - على وجه العموم ، ورغم اتخاذ عدد من المبادرات مؤخرا ، لا تزال هناك حاجة الى مزيد من الادراك لأهمية فرض رقابة فعالة على السلائف بالتعاون مع جميع سلطات الرقابة مع الصناعة الكيميائية . ففي داخل المناطق الجغرافية ، على الخصوص ، يلزم تنسيق تدابير الرقابة بحيث لا يؤدي ضعف الضوابط في بلد ما الى الاضرار بجهود بلدان مجاورة قد تكون الضوابط فيها أكثر فاعلية . فمن شأن انعدام التنسيق أن يحد بشدة من فاعلية الجهود الاقليمية والعالمية المبذولة لمنع تسرب هذه المواد ، لأن الضالعين في صنع العقاقير المخدرة يستغلون مواطن الضعف الموجودة على الصعيد المحلي . وتدعو الهيئة جميع الحكومات أن تتوخى منتهى اليقظة في الكشف عن الصفقات المشبوهة وأن تتخذ كل التدابير اللازمة لمنع تسرب السلائف الى قنوات الاتجار غير المشروع .

١٠٣ - وفي هذا الصدد ، تقدم قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات اطارا عمليا للمراقبة والتعاون ، خصوصا فيما يتعلق بالتجارة الدولية . ولدى تطبيق أحكام المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ ، ينبغي للحكومات أن تنظر في التدابير المقترحة خصيصا لهذا الغرض . ففي قرار لجنة المخدرات ٥ (د - ٣٤) مثلا ، حثت اللجنة الدول على العمل معا باستحداث تدابير تتيح التحري عن شحنات الكيماويات المشبوهة ، وأن تدعم اقامة وسائط اتصال آمنة وفعالة تمكن الدول من ارسال وتلقي أي معلومات ذات صلة بشرعية صفقات معينة . كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٢٩/١٩٩٢ ، حث الدول المصدرة للكيماويات ذات الأهمية الأساسية في صنع الهيروين والكوكايين بصورة غير مشروعة على ضمان تطبيق نظام أذون التصدير تطبيقا سليما . وفي ذلك القرار ، دعا المجلس أيضا الحكومات الى اقامة تعاون وثيق مع الصناعة . كما أوصى المجلس ، في القرار ذاته ، بأن تطبق الدول أسلوب التسليم المراقب على الصعيد الدولي في الحالات المناسبة ، اذا كانت المبادىء الأساسية لنظمها القانونية تسمح بذلك .

١٠٤ - وتلاحظ الهيئة ، في هذا السياق ، أن مجلس الجماعات الأوروبية ، في قراره التنظيمي (EEC) No 3677/90 ،[٢٢] المتعلق بارساء التدابير التي يتعين اتخاذها لمنع تسرب مواد معينة الى قنوات الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، بصيغته المعدلة بالقرار التنظيمي (EEC) No 900/92 ،[٢٣] فرض نظام أذون تصدير الزاميا على بعض المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية . وفي حالة السلائف غير الخاضعة لنظام أذون التصدير الالزامي بمقتضى ذلك القرار ، يجوز للدول أن تطلب تطبيق نظام أذون التصدير على شحنات تلك المواد الموجهة اليها .

١٠٥ - وتقوم لجنة الجماعات الأوروبية بالاتصال بحكومات البلدان المتأثرة بالصنع غير المشروع للكوكايين أو الهيروين ، وكذلك حكومات بلدان العبور ، التماسا لموافقتها على اضافة أسماء بلدانها الى قائمة البلدان والاقاليم التي ينطبق عليها نظام أذون التصدير . وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ كان قد أدرج في القائمة ٢٣ بلدا واقليم واحد . وتأمل الهيئة أن تبدي حكومات أخرى رغبتها في اضافة أسماء بلدانها وأقاليمها الى تلك القائمة .

١٠٦ - وكيما يتسنى إعمال مثل هذه الترتيبات ، يلزم أن تحدد البلدان المستوردة السلطات المختصة وأدوارها في مراقبة الواردات ، وأن توصل هذه المعلومات الى البلدان المصدّرة . كما ينبغي أن تكون هناك آلية مناسبة تمكن تلك السلطات من الرد فورا على الاستفسارات الواردة من البلدان المصدرة . فبدون جهود كهذه من جانب البلدان المستوردة لا يمكن لاشعارات ما قبل التصدير ولأذون التصدير أن تمنع التسرب .

١٠٧ - وتأمل الهيئة أن تؤدي مثل هذه الترتيبات المتبادلة الى تمكين البلدان المصدرة التابعة للجماعة الأوروبية على وجه الخصوص من تنفيذ هذه التدابير قريبا ،

وجعلها قادرة على ارسال اشعارات ما قبل التصدير وأذون التصدير بصورة روتينية في كل الحالات المعنية . وتدعو الهيئة حكومات البلدان المصدرة الأخرى الى اتخاذ تدابير مماثلة .

١٠٨ - وتود الهيئة في هذا الصدد أن تلفت انتباه جميع الحكومات مجددا الى حكم مشابه في المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ . فالفقرة ١٠ من تلك المادة تنص على اشتراط اشعارات سابقة للتصدير فيما يتعلق بمواد الجدول الأول من الاتفاقية ، بناء على طلب خاص يوجه الى الأمين العام . بيد أن الهيئة تلاحظ أن ما من بلد قد استفاد من ذلك الحكم . وهي تأمل أن تنظر كل البلدان ، وخصوصا البلدان المتأثرة بالصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة ، بصورة جدية في الاستفادة من ذلك الحكم .

١٠٩ - وبالاضافة الى رصد التجارة الدولية ، الذي تنص المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ على تدابير الزامية بشأنه ، ينبغي للحكومات أن تولي اهتماما مماثلا ، حيثما يقتضي الأمر ، لمراقبة صنع السلائف وتوزيعها محليا . فثمة معلومات تدل على أن الكيماويات الضرورية لصنع الهيروين ، وكذلك الكوكايين ، بصورة غير مشروعة كثيرا ما تهرب عبر الحدود الى البلدان التي يجري فيها صنع العقاقير المخدرة غير المشروعة . وسوف تواصل الهيئة استعراض الضوابط المنطبقة على حركة تلك المواد محليا ، وهذا موضوع تأمل الهيئة أن تقدم ملخصا بشأنه في تقريرها عن عام ١٩٩٤ .

(ج) الاحتياجات الأساسية من البيانات

١١٠ - تذكر الهيئة بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات قد دعيا الهيئة الى الاضطلاع بأنشطة معينة تتطلب ورود معلومات خاصة من الحكومات . ففي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٢ مثلا ، دعا المجلس الهيئة الى اصدار وحفظ دليل يتضمن : (أ) أسماء السلطات الادارية والانفاذية المسؤولة عن تنظيم أو انفاذ الضوابط الوطنية على السلائف وعناوين تلك السلطات وأرقام الهاتف والفاكسيميلي الخاصة بها ؛ و (ب) ملخصا عن الضوابط التنظيمية المنطبقة في كل دولة ، خصوصا فيما يتعلق باستيراد وتصدير المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ . وقد نشرت المعلومات المقدمة عن السلطات المختصة استجابة لرسالتين من الأمين العام[٢٤] جنبا الى جنب مع بيانات عن سلطات وطنية مختصة أخرى في اطار المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة . وعند نشر تلك المعلومات كان ٦٦ بلدا واقليم واحد ولجنة الجماعات الأوروبية قد أبلغت عن هوية السلطات المختصة ، عملا بالمادة ١٢ من الاتفاقية . وإثر رسالة تذكيرية بعث بها الأمين العام في آب/أغسطس ١٩٩٣ ، وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، كانت ١٣ حكومة أخرى قد قدمت المعلومات المطلوبة . ولكن هذا لا يمثل سوى ٤٠ في المائة من مجموع الحكومات .

١١١ - وقد أشير في الفقرة ١٠٦ أعلاه الى أهمية تحديد السلطات المختصة ودور كل منها . وتطلب الهيئة من جميع الدول التي لم تبلغها بعد بهوية السلطات المختصة لديها أن تفعل ذلك دون ابطاء ، وأن تزودها بعناوين الاتصال . وعلاوة على ذلك ، تلاحظ الهيئة بقلق أن حكومات قليلة فحسب قد أبلغتها بأي تدابير خاصة يجري تطبيقها في بلدانها ، خصوصا فيما يتعلق باستيراد السلائف وتصديرها . وتأمل الهيئة أن تقوم جميع الحكومات قريبا بتقديم تلك المعلومات كيما يتسنى اصدار دليل بشأن هذا الموضوع ، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٢ .

(د) تقييم المواد من أجل تغيير محتمل في النطاق الرقابي لاتفاقية ١٩٨٨

١١٢ - في قرار لجنة المخدرات ٥ (د - ٣٤) ، دعت اللجنة أيضا الهيئة الى اسداء المشورة اليها بشأن مدى كفاية وصلاحية الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨ في الوقت الحاضر . وقد تعين آنذاك ارجاء أي تقييم للمواد الخاضعة حاليا للمراقبة في اطار المادة ١٢ من الاتفاقية تمكينا للهيئة من تقييم المواد الجديدة المقترح جدولتها في وقت مناسب لعرض الموضوع على اللجنة . ومن أجل الاضطلاع بذلك التقييم ، قررت الهيئة تنظيم اجتماع لفريق خبرائها الاستشاري يعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ . وكان من المقرر أن يقوم فريق الخبراء الاستشاري بدراسة المعلومات المتوفرة ويقدم كل استنتاجاته وتوصياته لكي تدرسها الهيئة دراسة تامة . ولجمع البيانات اللازمة ، أرسلت الهيئة استبيانات شاملة الى جميع البلدان والاقاليم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . بيد أن غالبية الحكومات لم تقدم المعلومات المطلوبة . وبعد دراسة دقيقة لجميع الردود ، تبين أن البيانات المتاحة ليست كافية لاجراء تقييم ذي معنى . ولذلك ، اضطرت الهيئة الى تأجيل اجتماع فريق الخبراء الاستشاري وارجاء تقييمها مرة أخرى . ومما يقلق الهيئة بوجه خاص أن بعض الحكومات التي دعت الهيئة ، من خلال اللجنة ، للاضطلاع بتلك المهمة لم تتعاون معها في ذلك المسعى .

١١٣ - واذا صح ما ذكرته بعض الحكومات من أن عدم وجود اشتراطات تشريعية لجمع البيانات وقصور التعاون مع الصناعة ومصادفة مشاكل تتعلق بالسرية التجارية قد منعتها حتى من التماس البيانات الضرورية ، فانه يصعب على الهيئة أن تتصور كيف سيمكنها تنفيذ أي تدابير رصدية أو رقابية بدون تلك البيانات . وتبدي الهيئة عظيم تقديرها لجهود الحكومات التي قدمت المعلومات المطلوبة ، وتأمل أن تتمكن الحكومات الأخرى بدورها من ذلك قريبا .

ثالثا - تحليل الوضع العالمي*

ألف - افريقيا

١١٤ - في عام ١٩٩٣ ، أصبحت بوروندي وزمبابوي طرفين في اتفاقية ١٩٦١ ، وبذلك ، ارتفع عدد الدول الافريقية الأطراف في تلك الاتفاقية الى ٣٨ .

١١٥ - ومنذ صدور تقرير الهيئة الأخير ، أصبحت بوروندي وزامبيا وزمبابوي والسودان والنيجر أطرافا في اتفاقية ١٩٧١ ، وبذلك ارتفع عدد الدول الافريقية الأطراف في تلك الاتفاقية الى ٣٤ .

١١٦ - وأصبحت بوروندي وزامبيا وزمبابوي وكينيا والمغرب وموريتانيا والنيجر مؤخرا أطرافا في اتفاقية ١٩٨٨ ، وبذلك ارتفع عدد الدول الافريقية الأطراف في تلك الاتفاقية الى ٢٠ .

١١٧ - وثمة خمسة عشر بلدا من بلدان المنطقة ليست أطرافا في أي معاهدة دولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، وهي : ارتريا ، أنغولا ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جيبوتي ، سان تومي وبرينسيبي ، سوازيلندا ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الكونغو ، موزامبيق ، ناميبيا .

١١٨ - وأوفدت الهيئة في عام ١٩٩٣ بعثات لاستعراض كيفية عمل نظم مراقبة العقاقير المخدرة في جنوب افريقيا وزامبيا وكينيا . وقامت بعثات تقنية مشتركة بين اليوندسيب والهيئة بزيارة اثيوبيا والكاميرون .

١١٩ - ويتوقع أن يوافق رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (الايكاس) على تشريع نموذجي لمراقبة العقاقير المخدرة ، يتناول مراقبة التجارة المشروعة وقمع الجرائم الجنائية وتبادل المساعدة والتنسيق ، جرى صوغه تحت رعاية الايكاس بمساعدة من اليوندسيب . وتنظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في اتخاذ اجراء مشابه .

---

* يختلف تعريف مصطلح "متعاطي العقاقير المخدرة" ، وكذلك طرائق جمع البيانات ، من بلد الى آخر ومن هيئة الى أخرى . ولذلك ، فان البيانات والتقديرات المتعلقة بعدد متعاطي العقاقير المخدرة ينبغي اعتبارها توضيحية للاتجاهات الراهنة فحسب ، ولا يمكن المقارنة بينها مباشرة .

١٢٠ - وترحب الهيئة بالتشريعات الجديدة التي أقرت في الرأس الأخضر وغامبيا وموريتانيا ، التي تتفق مع أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ، وبالتقدم المحرز في صوغ لوائح تنظيمية وطنية في بوركينا فاصو وغينيا وغينيا - بيساو والنيجر .

١٢١ - وتحث الهيئة الحكومات الافريقية أن تولي اهتماما أكبر لصوغ واعتماد تشريعات لمراقبة العقاقير المخدرة ، امتثالا لأحكام المعاهدات الدولية في هذا الشأن ، وأن تتخذ خطوات فعلية لتنفيذ تلك التشريعات ذات الأهمية الحاسمة في منع مزيد من تدهور الحالة المتعلقة بتعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها .

١٢٢ - وتدرك الهيئة أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة تمثل عقبات هائلة أمام حكومات الكثير من بلدان المنطقة الافريقية ، التي تشهد ، للأسف حروبا أهلية ونزاعات قبلية أدت الى اصابة مئات الألوف ، والى نزوح جماعي للسكان مع ما يصاحب ذلك من مشاكل ، والى تعرض الناس لخطر مجاعة شديد من جراء الجفاف ، والى خراب الاقتصادات الوطنية . وتحث الهيئة الحكومات الافريقية على اتخاذ تدابير وقائية ضد تنامي مشكلتي تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع ، لأنهما عاملان رئيسيان في تفاقم الفقر والعنف والفساد وعدم الاستقرار في المنطقة .

١٢٣ - ويظل القنب هو العقار الأشيع تعاطيا في افريقيا . وتحصل أسواق القنب غير المشروعة ، في معظم بلدان المنطقة ، على امداداتها أساسا من الزراعة المحلية والاتجار الاقليمي . ففي شمال افريقيا وغربها ووسطها يبدو أن أهم مصادر للقنب هي المغرب ونيجيريا وزائير ، على التوالي . وثمة علامات تدل على أن زراعة القنب تتزايد في كل أنحاء المنطقة ، وخصوصا في أوغندا وجنوب افريقيا وزامبيا وسوازيلندا وليسوتو وملاوي . وترتبط تلك الزيادة بتنامي الطلب المحلي وبتصاعد نشاط شبكات الاتجار الدولي غير المشروع ، الذين يتخذون من زراعات القنب الواسعة النطاق مصدرا لامداد السوق الأوروبية . فزراعات القنب في المغرب تغطي أكثر من ٠٠٠ ٥٠ هكتار ، وفقا للتقديرات الحكومية ؛ ولا يزال البلد أهم مصدر لراتنج القنب الموجود في البلدان الأوروبية ، ولكن تزايد اكتشاف شحنات ومقادير من القنب الآتي أصلا من بلدان غرب ووسط افريقيا هو مؤشر واضح على اتجاه ناشىء . وكثيرا ما تستخدم موانىء افريقيا الشمالية والشرقية كنقاط عبور لراتنج القنب المراد نقله من غرب آسيا الى أوروبا .

١٢٤ - ومع أن زراعة القنب في المغرب لا تزال في تصاعد ، فان الآمال المعقودة على انعكاس هذا الاتجاه . ومنذ أن قامت بعثة من الهيئة بزيارة المغرب في عام ١٩٩٢ ، شرع في برنامج لتنمية منطقة "الريف" . ويتوقع أن يحظى هذا البرنامج بدعم من الجماعة الأوروبية ومن مانحين ثنائيين . وتأمل الهيئة أن يسهم برنامج تنمية الريف اسهاما فعالا في القضاء على زراعة القنب .

١٢٥ - وتعاطي القنب منتشر في المنطقة على نطاق واسع . وحتى دون اجراء دراسات انتشارية ، يمكن القول بأن تعاطي القنب في بعض البلدان الافريقية قد أصبح ظاهرة مستوطنة . وحدثت زيادة في عدد الأشخاص الذين يتعاطون القنب مقترنا بالكحول والمستحضرات الصيدلية (خصوصا المؤثرات العقلية) والمذيبات العضوية . وبالاضافة الى الظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والحروب ، كان لقلة قدرات انفاذ القوانين وبرامج الوقاية دور في ازدياد تعاطي العقاقير المخدرة .

١٢٦ - ولم يبلّغ عن زراعة الخشخاش غير المشروعة الا في كينيا ومصر ، ولكن الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية (خصوصا الهيروين) وتعاطيها شهدا ازديادا في عدة أجزاء من المنطقة . وتستخدم المنظمات الاجرامية الدولية مطارات في غرب افريقيا وعدة موانىء بحرية في افريقيا لنقل شحنات الهيروين من آسيا . وقد أفيد أن النيجيريين ، الذين كثيرا ما تستخدمهم تلك المنظمات كسعاة لتهريب الهيروين الى البلدان الأوروبية ، أخذ يستعاض عنهم ، الى حد ما على الأقل ، بمواطني بلدان أخرى في غرب افريقيا . وقد كان لعمليات العبور ، التي توسعت مؤخرا لتشمل مطارات وسط افريقيا وشرقها ، أثر استتباعي في الأسواق غير المشروعة في شرق افريقيا وغربها ووسطها . فقبل سنوات قليلة ، كان تعاطي الأفيونيات في افريقيا بمجملها محدودا . أما في الآونة الأخيرة ، فقد أخذت حكومات بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وسوازيلندا وكينيا ومصر ونيجيريا تبلغ بصورة متزايدة عن حالات تتعلق بتعاطي الهيروين .

١٢٧ - ويتزايد استخدام المنظمات الاجرامية الدولية طرق العبور الافريقية والسعاة المنتمين لغرب افريقيا في نقل الكوكايين من أمريكا الجنوبية الى أوروبا . ورغم تناقص كميات الكوكايين المضبوطة في افريقيا ، يتزايد عدد البلدان التي تفيد عن صفقات كوكايين غير مشروعة في أراضيها .

١٢٨ - وقد لفتت الهيئة ، في تقريرها عن عام ١٩٩٢ ،[٢٥] الانتباه الى أن ازدياد توفر الكوكايين يمكن أن يؤدي ، نظرا لشعبية العقاقير المنشطة في افريقيا ، الى زيادة حادة في تعاطي الكوكايين في المنطقة . وتفيد التقارير الواردة مؤخرا عن بدء انتشار تعاطي الكوكايين في السنغال وغانا وكوت ديفوار وليسوتو ونيجيريا . واكتشاف مختبر لتحضير الكوكايين في غانا يمكن اعتباره دالا على تزايد الطلب .

١٢٩ - ورغم حدوث زيادة في عدد الحالات المتعلقة بتعاطي الهيروين والكوكايين ، فقد ظل تعاطي بعض المؤثرات العقلية والقنب ، بصفة عامة ، يمثل مشكلة في المنطقة . فقد أفيد عن تعاطي المنشطات والمنومات - المهمدات ومزيلات القلق (المهدئات الخفيفة) في جميع المناطق الفرعية لافريقيا .

١٣٠ - وينحصر الصنع السري للميثامفيتامين والأمفيتامين ، والأقراص المحتوية عليهما ، في قلة من بلدان شمال افريقيا وشرقها ؛ ويهرب الجزء الأكبر من أقراص الميثامفيتامين والبيمولين وغيرهما من العقاقير المنشطة الى افريقيا من آسيا وأوروبا في المقام الأول . وتأمل الهيئة أن تكون تدخلاتها وتحذيراتها (٢٦) قد ساعدت على تقليص التهريب الواسع النطاق لأقراص البيمولين من آسيا وأوروبا الى غرب افريقيا . ويتوقع أن يؤدي التزام السلطات البلغارية (أنظر الفقرات ٢٩٨ - ٣٠٠ أدناه) بوقف صنع الأمفيتامين والمنشطات الشبيهة بالأمفيتامين وشحنها بصورة غير مشروعة الى انقطاع توريد تلك العقاقير من أوروبا الشرقية .

١٣١ - وليست هناك دلائل على تناقص شعبية الأمفيتامين والعقاقير المشابهة في افريقيا . وبلدان غرب افريقيا ، خصوصا نيجيريا ، هي البلدان الرئيسية المتورطة في توزيع الأقراص المنشطة الأصلية والمقلدة والمزيفة . ويستمر تعاطي المستحضرات المحتوية على توليفة من الأمفيتامين والأسبيرين .

١٣٢ - ولا يزال الاتجار غير المشروع بالميثاكوالون وتعاطيه من بين أعظم المشاكل في افريقيا الجنوبية والشرقية . فقد اكتشف صنع الميثاكوالون أو أقراصه بصورة غير مشروعة في جنوب افريقيا وزامبيا وكينيا وبعض بلدان المنطقة الأخرى . بيد أنه يعتقد أن الهند تظل هي المصدر الرئيسي للميثاكوالون المتواجد في أسواق افريقيا غير المشروعة ، كما لا تزال جنوب افريقيا هي أهم بلد افريقي تقصده شحنات الميثاكوالون غير المشروعة . وفي كينيا ، جرى تفكيك ثلاثة مختبرات سرية ؛ وكان الجزء الأكبر من الأقراص المصنوعة في تلك المختبرات يذهب الى جنوب افريقيا . وفي جنوب افريقيا ، أصبح صنع الميثاكوالون وتوزيعه بصورة غير مشروعة تجارة بمليارات الراندات . ويجري استخدام عواصم أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلندا وكينيا وليسوتو وملاوي وموزامبيق كنقاط عبور .

١٣٣ - ولا يزال تعاطي الميثاكوالون يتزايد في جنوب افريقيا في كل قطاعات السكان . كما أصبحت بلدان العبور في افريقيا الشرقية والجنوبية بلدانا مستهلكة ؛ اذ يتزايد ابلاغها عن حالات تتعلق بتعاطي الميثاكوالون . وينبغي تشجيع البحوث حول أنماط تعاطي الميثاكوالون ونطاقه وأثره ، لا في جنوب افريقيا وحدها بل وفي البلدان الأخرى أيضا .

١٣٤ - وتعرب الهيئة عن تقديرها للجهود الموجهة نحو تدعيم التعاون الدولي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالميثاكوالون بين شبه القارة الهندية وافريقيا . ومن تلك الجهود مؤتمر أقاليمي بشأن الاتجار غير المشروع بالميثاكوالون بين شبه القارة الهندية وافريقيا الشرقية والجنوبية عقدته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول في نيودلهي من ٩ الى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، وحلقة دراسية حول الميثاكوالون لكبار موظفي أجهزة انفاذ القوانين في المنطقة الافريقية عقده

اليوندسيب في نيروبي من ١٨ الى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وتدعو الهيئة الحكومات الى القيام بدور نشط في اعتراض شحنات الميثاكوالون غير المشروعة .

١٣٥ - ويجري تعاطي الباربيتيورات والبنزوديازيبينات في كل أنحاء افريقيا . ولا يزال السيكوباربيتال أكثر الباربيتيورات شعبية ، والديازيبام أهم المهدئات البنزوديازيبينية ، والفلونيترازيبام (الذي يباع باسم تجاري هو "روهيبنول") أشيع المنومات البنزوديازيبينية ذكرا في الحالات المبلغ عنها ؛ بيد أن كثيرا من التقارير الوطنية تذكر عشرات من الاسماء التجارية والاشكال السائبة للبنزوديازيبينات .

١٣٦ - وفي كثير من البلدان الافريقية ، وبسبب قصور خدمات الرعاية الصحية ، تباع غالبية المستحضرات الصيدلية بدون وصفات طبية . فمن المعتاد شراء المستحضرات الصيدلية دون استشارة أخصائي طبي ، سواء في الصيدليات أو ، كما هو الحال في الغالب ، في ما يدعى "الأسواق الموازية" . وفي مثل هذه الأحوال ، يتعذر عمليا التمييز بين استعمال وتعاطي مستحضرات صيدلية مثل الباربيتيورات والبنزوديازيبينات ، اذ لا يعرف ما هي المستحضرات المستعملة لأغراض طبية أو لأغراض غير طبية . وترحب الهيئة بالمبادرة التي اتخذها اليوندسيب بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية لدراسة الشبكات الموازية لتوزيع المخدرات والمؤثرات العقلية . وترى الهيئة أن الاجتماع التشاوري التقني المشترك بين اليوندسيب والمنظمة والمعني بالشبكات الموازية لتوزيع المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني ، الذي عقد في فيينا من ١٦ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، والذي شارك فيه عدة خبراء من افريقيا ، ينبغي أن تعقبه دراسات حول استخدام وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية المشتراة في "الأسواق الموازية" في افريقيا .

١٣٧ - والمعلومات المتاحة عن الحالة المتعلقة بتعاطي العقاقير المخدرة في كثير من البلدان الافريقية قليلة . وتدعو الهيئة حكومات المنطقة أن تستفيد من "برنامج التقييم السريع" الذي استحدثه اليوندسيب مؤخرا .

١٣٨ - وقد أوفدت بعثة الهيئة الى جنوب افريقيا في الأسبوع التالي لقيام الجمعية العامة برفع معظم العقوبات المفروضة على ذلك البلد ، مما يتيح مجالات جديدة للتعاون الدولي . ولذلك ، تشجع الهيئة جنوب افريقيا على أن تصبح طرفا في اتفاقية ١٩٨٨ وعلى انشاء آليات كافية لتنفيذ أحكام تلك الاتفاقية .

١٣٩ - وتواجه جنوب افريقيا مشكلة ضخمة فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة منذ السبعينات ، عندما بدأ التعاطي التقليدي للقنب ، الذي كان محدودا ، بالانتشار ليعم جميع فئات السكان . ثم أصبح التعاطي الواسع للميثاكوالون غير المشروع مشكلة

كبرى . ومن الشائع جدا في جنوب افريقيا تعاطي الميثاكوالون مقترنا بالقنب ويدخن في غليون .

١٤٠ - ويقدر أن معظم مضبوطات الميثاكوالون في جنوب افريقيا تأتي الى البلد مهرّبة من الخارج ، ولكن صنع هذا العقار يحدث أيضا داخل أراضيه ، ويشهد على ذلك تفكيك سبعة مختبرات سرية في السنوات الخمس الأخيرة .

١٤١ - وتلاحظ الهيئة أن الضوابط المفروضة على التجارة المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها في جنوب افريقيا يبدو أنها تتوافق مع الالتزامات المنبثقة من المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة وأنها تنفذ تنفيذا صارما في حدود الموارد المتاحة .

١٤٢ - وكانت كينيا تعتبر بلد عبور يستخدم في تهريب الميثاكوالون من الهند الى جنوب افريقيا ، ولكن تحولت تدريجيا الى بلد يتعاطى فيه الميثاكوالون ، ثم أصبحت مؤخرا من أهم منتجي الميثاكوالون غير المشروع . فقد اكتشفت سلطات انفاذ القوانين مختبرات سرية لصنع الميثاكوالون أو أقراصه بصورة غير مشروعة ، ولكن يعوق أنشطة انفاذ القوانين عدم وجود تشريعات وطنية كافية . وتتطلع الهيئة الى اعتماد مشروع قانون بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية معروض حاليا على البرلمان .

١٤٣ - وتكرر الهيئة توصيتها لحكومة كينيا بأن تشرع في الانضمام لاتفاقية ١٩٧١ وفي تنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٨٨ ، فهذا ضروري لمنع تدفق السلائف والكيماويات الأخرى اللازمة لصنع الميثاكوالون سرا .

١٤٤ - وقد أشارت الهيئة في عدة مناسبات الى أن الضوابط المفروضة في كينيا على استيراد المؤثرات العقلية والتجارة فيها وتوزيعها ليست كافية . وتحث الهيئة حكومة كينيا على النظر في امكانية تشديد تلك الضوابط ، بالحد مثلا من عدد الشركات والصيدليات المسموح لها باستيراد المؤثرات العقلية وتوزيعها .

١٤٥ - وتعرب الهيئة عن تقديرها البالغ لاعتماد قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٣٧ لعام ١٩٩٣ ودخوله حيز النفاذ في زامبيا . وترحب الهيئة بأن هذا القانون الجديد يتضمن أحكاما لتنفيذ اتفاقية ١٩٨٨ . وهي تتطلع الى ارساء التنظيمات والآليات اللازمة لتنفيذ ذلك القانون عمليا .

١٤٦ - وتبدي الهيئة ارتياحها لجهود حكومة زامبيا الرامية الى زيادة التعاون مع البلدان الأخرى .

١٤٧ - وقد أفيد عن بعض حالات تعاطي الميثاكوالون في زامبيا ، وعن تزايد تعاطي القنب والهيروين . بيد أن المعلومات المتاحة عن حالة تعاطي العقاقير المخدرة ليست كافية ؛ وتقترح الهيئة المضي في دراسة وتقييم تلك الحالة . وثمة حاجة الى تحسين التقنيات المستخدمة في كشف مختبرات الميثاكوالون السرية وتفكيكها .

١٤٨ - وقامت بعثة تقنية من اليوندسيب والهيئة بزيارة الكاميرون في أيار/مايو ١٩٩٣ لدراسة النظام الحالي لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية المشروعة . وينبغي جعل اللوائح التنظيمية الوطنية متوافقة مع أحكام اتفاقية ١٩٧١ ، كما ينبغي تعزيز وزارة الصحة بالموارد البشرية اللازمة لانشاء نظام رقابي فعال .

١٤٩ - وبناء على طلب الحكومة الاثيوبية ، قامت بعثة مماثلة بزيارة اثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٣ لاستعراض نظام مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية المشروعة . والنظام الحالي يعمل بكفاءة ضمن الحدود الادارية لمنطقة أديس أبابا ؛ ولكن يلزم تدعيمه في سائر أنحاء البلد .

١٥٠ - وقد أشارت الهيئة في تقريرها عن عام ١٩٩٢[٢٧] الى بعض المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالقات (Catha edulis) وبتعاطيه . وتجارة القات واستهلاكه لا يخضعان لأي حظر أو تنظيم في المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة ؛ ولكن عدة بلدان افريقية استحدثت تدابير تحظر هذا النشاط في المنطقة ، كما اتخذت بعض البلدان الأوروبية تدابير لمنع استيراد القات الى أراضيها . وثمة تقارير تفيد بأن هناك صلات بين تجارة القات وشراء الأسلحة في القرن الافريقي ، وبأن استعمال القات (الذي يعتبر تعاطيا في عدة بلدان افريقية) آخذ في التزايد . وهناك آراء متضاربة بشأن ما اذا كان على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ضد تجارة القات واستهلاكه . وترى الهيئة أن الوقت قد حان لاجراء مشاورات حول هذا الموضوع على الصعيد الدولي .

باء - القارة الأمريكية

١ - أمريكا الوسطى والكاريبي

١٥١ - جميع دول أمريكا الوسطى ، باستثناء بيليز والسلفادور ، هي أطراف في اتفاقية ١٩٦١ . أما في الكاريبي فان نسبة الدول الأطراف هي الأدنى في العالم : فنصف دول هذه المنطقة الفرعية ليس طرفا في تلك الاتفاقية .

١٥٢ - ومن بين دول أمريكا الوسطى ، لم تنضم بيليز والسلفادور وهندوراس بعد الى الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٧١ ؛ أما في الكاريبي فان نسبة الدول الأطراف في تلك الاتفاقية متدنية ، تماما مثل نسبة الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٦١ .

١٥٣ - وفي منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي ، أصبحت أنتيغوا وبربودا وبربادوس والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا والسلفادور أطرافا في اتفاقية ١٩٨٨ . أما في منطقة أمريكا الوسطى الفرعية فان جميع الدول ، باستثناء بنما وبيليز ونيكاراغوا ، أطراف في اتفاقية ١٩٨٨ ؛ وأما في منطقة الكاريبي الفرعية فان غالبية الدول لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقية .

١٥٤ - وأنشئت في عدة من دول المنطقة مجالس وطنية معنية بتعاطي العقاقير المخدرة من أجل تنسيق التدابير الوقائية والتعاون الدولي . ويعمل اليوندسيب مع الحكومات من خلال تلك المجالس على تحديد مجالات الاشكال وصوغ خطط عمل متكاملة وتنفيذ مشاريع في المجالات المحددة .

١٥٥ - وقد واصل المتجرون بالعقاقير المخدرة استغلال الموقع الاستراتيجي لمنطقة الكاريبي الفرعية فشحنوا عبرها كميات ضخمة من القنب والكوكايين الى أمريكا الشمالية ، والى أوروبا بقدر ما . وهناك أيضا دلائل على أن بعض كميات الهيروين القاصدة الى تينك المنطقتين يجري شحنها عبر سلسلة جزر الكاريبي . ويشهد عدد من دول المنطقة الفرعية تراجعا أو جمودا في اقتصاداتها . ويبدو أن ما يصاحب ذلك من تزايد في البطالة قد أدى الى تصاعد في الاجرام ، كان معظمه ذا صلة بالعقاقير المخدرة . ففي بربادوس ، مثلا ، ربط المسؤولون الحكوميون ازدياد تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها بتصاعد غير مسبوق في معدل الاجرام ، وكذلك بتراجع في النشاط السياحي الذي يمثل حجر الزاوية في اقتصاد بربادوس .

١٥٦ - وتعتزم حكومات شرق الكاريبي انشاء مركز اقليمي لاستخبارات العقاقير المخدرة يكون مقره في سانت لوسيا . كما يجري النظر في انشاء مركز لاستخبارات العقاقير المخدرة للجماعة الكاريبية (الكاريكوم) . ومن شأن هذين المركزين أن يعززا كثيرا قدرة الحكومات في منطقة الكاريبي الفرعية على قمع الاتجار بالعقاقير المخدرة غير المشروعة ، الذي يتنامى بسرعة .

١٥٧ - وتستمر زراعة القنب في المنطقة ، خصوصا للاستهلاك المحلي . ولا يزال القنب المزروع في جامايكا يدخل الى كندا والولايات المتحدة . ويزرع القنب في جامايكا الآن على قطع صغيرة من الأرض لتقليل احتمال اكتشافها . ويظل تدخين القنب هو الشكل الأشيع لتعاطي العقاقير المخدرة في غالبية بلدان المنطقة .

١٥٨ - وأفيد عن ازدياد زراعة الخشخاش وانتاج الأفيون في غواتيمالا في السنوات الخمس الأخيرة ، ولكن يبدو أن تعاطي الأفيونيات (الأفيون والمورفين والهيروين) يقتصر على حالات منفردة في بعض بلدان المنطقة .

١٥٩ - ويمثل الاتجار العابر بالكوكايين أكبر مشكلة متعلقة بالعقاقير المخدرة في

المنطقة برمتها . وترى حكومة جزر البهاما أن ازدياد أنشطة انفاذ القوانين أدى الى هبوط مطرد في حجم العقاقير المخدرة التي مرت عبر البلد في السنوات العشر الأخيرة . ولكن هذا الاتجار العابر شهد توسعا في المنطقة بمجملها .

١٦٠ - ولم ترد أي تقارير عن صنع العقاقير المخدرة بصورة غير مشروعة ، ولكن قد تكون هناك بضعة مختبرات سرية لتكرير الكوكايين أو لتحويل هيدروكلوريد الكوكايين الى "كراك" . ونتيجة لضخامة نشاط الاتجار العابر ، أفيد عن ازدياد تعاطي الكوكايين في عدة من بلدان أمريكا الوسطى . وثمة وضع مماثل في الكاريبي ، حيث أصبح تعاطي "الكراك" أكثر انتشارا . وتشهد منطقة الكاريبي الفرعية تزايدا في عدد الوفيات المرتبطة بالعقاقير المخدرة .

١٦١ - وأفيد عن تراجع مشهود في الاتجار غير المشروع بالقنب والكوكايين في جزر البهاما . وجاء هذا التطور نتيجة لسلسلة من التدابير استهلتها الحكومة البهامية في أواسط عام ١٩٨٧ ، بالتعاون مع الولايات المتحدة ، لتوسيع وتكثيف الجهود ضد الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وتعاطيها . فبين الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ والفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ، انخفضت امدادات القنب السنوية المارة عبر جزر البهاما الى الولايات المتحدة ، ولسد احتياجات السوق غير المشروعة في جزر البهاما نفسها ، مما يقدر بنحو ٧٣٢ طنا الى ١٠ر٦ أطنان . وبين الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ والفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، انخفض مقدار الكوكايين المشحون عبر جزر البهاما كل سنة بما يقدر بنحو ٨٣ طنا الى ٣٤ طنا ، أي بنسبة ٥٩ في المائة . وقد أدى الاتجار العابر بالقنب وبالكوكايين ، اللذين بدءا في أواخر الستينات وأواسط السبعينات ، على التوالي ، الى مشاكل محلية مرتبطة بتعاطي العقاقير المخدرة لم تكن موجودة في جزر البهاما من قبل اطلاقا . وحالما أدركت الحكومة وجود تلك المشاكل شرعت في برامج لتقليل الطلب ، ولكن لم يتسن تحقيق نتائج ايجابية ، رغم فاعلية تلك البرامج ، الا بعد تقليص امدادات العقاقير المخدرة غير المشروعة تقليصا جذريا . ويتبين من دراسة استقصائية عن تعاطي العقاقير المخدرة في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ أن عدد متعاطي العقاقير المخدرة غير المشروعة للمرة الأولى قد انخفض في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ . وتعرب الهيئة عن تقديرها الشديد لمنجزات الحكومة البهامية ، بما في ذلك انفاق ٢١ مليون دولار ، أو ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية ، على شؤون العقاقير المخدرة ، وهي تدعو حكومات البلدان الأخرى ، وخاصة البلدان التي يستهدفها المتجرون بالقنب والكوكايين ، الى زيادة مساعدتها لجزر البهاما .

١٦٢ - ولا تزال جامايكا ، حيث يزرع القنب منذ ٥٠ سنة من أجل السوق المحلية ، مورّدا للقنب الى الأسواق غير المشروعة في البلدان الأخرى ، وخصوصا الولايات المتحدة . وقد بلغت صادرات القنب غير المشروعة من جامايكا ذروتها في عام ١٩٨٥ ، حيث قدر نصيب جامايكا في اجمالي صادرات القنب في نصف الكرة الغربي بحوالي ٦ في المائة . وبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، شهد نصيبها هبوطا حادا الى ٥ر٠ في المائة نتيجة

لاتخاذ تدابير فعالة لتقليل الطلب . وتفيد التقارير الواردة من الحكومة البهامية أن تعاطي القنب بين أفراد الفئة العمرية ١٣ - ١٩ سنة هبط من ١٩٫٨ في المائة عام ١٩٩٠ الى ١٤ في المائة عام ١٩٩١ ، وأن عدد متعاطي الكراك انخفض من قرابة ٢٢ ٠٠٠ الى ١٩ ٠٠٠ .

١٦٣ - وقامت بعثة من الهيئة بزيارة كوستاريكا في تموز/يوليه ١٩٩٣ . وتؤكد البيانات الواردة مؤخرا عن المضبوطات تنامي أهمية اقليم كوستاريكا كنقطة اعادة شحن على طرق الاتجار المؤدية الى أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وأوروبا . ومن أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والجرائم المتصلة بها أدخلت كوستاريكا في تشريعاتها المحلية معظم أحكام اتفاقية ١٩٨٨ واللوائح النموذجية الخاصة بمراقبة السلائف والكيماويات والآلات والمواد ، التي اعتمدتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة (السيكاد) . وبالاضافة الى ذلك ، اقتنت حكومة كوستاريكا ، بمساعدة من حكومة الولايات المتحدة ، نظاما اداريا حديثا لرصد حركة المرور الجوية والبحرية ، وأنشأت وحدة خاصة لمكافحة المخدرات ضمن اطار وزارة الأمن العام تعزيزا لقدرتها على انفاذ القوانين .

١٦٤ - وتستمر زراعة القنب غير المشروعة في المناطق النائية من كوستاريكا . وفي السنتين الأخيرتين ، تضاعف استهلاك القنب بينما ارتفع استهلاك الكوكايين ، حسبما تفيد التقارير ، الى ثلاثة أضعاف . ويمثل توفر المنومات والمهدئات الخفيفة (وخصوصا البنزوديازيبينات) دون قيود وفرط استهلاكها واساءة استعمالها مشاكل حقيقية في كوستاريكا .

١٦٥ - وعلى الرغم من التشريعات الموجودة وتوفر نظم مراقبة متطورة وما تبذله الحكومة من جهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، تفتقر كوستاريكا الى الموارد البشرية والمعدات اللازمة لمكافحة ذلك الاتجار والجرائم المتصلة به مكافحة فعالة . ومما يثير قلقا خاصا لدى الهيئة الافتقار الواضح الى التنسيق بين الأجهزة الحكومة المسؤولة عن مراقبة التجارة المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والكيماويات الأخرى وعن مكافحة التجارة غير المشروع في تلك المواد . وينبغي تحسين الضوابط المفروضة على تدفق رأس المال وعلى العمليات المصرفية واجراءات الاستيراد والتصدير .

١٦٦ - وأثناء بعثة الهيئة الى نيكاراغوا في تموز/يوليه ١٩٩٣ ، لوحظ قدرة الحكومة على فرض سيطرة الشرطة بصورة فعالة قد تراجعت منذ حل جزء كبير من الجيش الشعبي الساندينى السابق وانحلال الميليشيات الشعبية ، خصوصا في كوستا دي موسكيتوس ، وهي منطقة غابات استوائية قليلة السكان على امتداد الشاطىء الأطلسي . ونتيجة لذلك ، شهدت نيكاراغوا في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في الاتجار غير المشروع بالكوكايين وغيره من الجرائم المتصلة بالعقاقير المخدرة .

١٦٧ - ووصفت الحكومة البلد بأنه في حالة انتقالية ، بعد أكثر من عشر سنوات من الحكم الساندينى والحرب الأهلية . ومع أن قلة الموارد الحكومية المخصصة لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها أدت الى زيادة تفاقم الحالة ، فقد أنشىء في أوائل عام ١٩٩٣ المجلس الوطني للعقاقير المخدرة في نيكاراغوا ، ليكون هو الهيئة الرئيسية المعنية بتخطيط وتنسيق السياسات الوطنية الخاصة بالعقاقير المخدرة ، وتقوم الحكومة حاليا باعداد تشريع جديد لمراقبة العقاقير المخدرة يتوقع أن تتجسد فيه أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

٢ - أمريكا الشمالية

١٦٨ - جميع الدول الثلاث في أمريكا الشمالية ، وهي كندا والمكسيك والولايات المتحدة الامريكية ، أطراف في اتفاقيات سنة ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ .

١٦٩ - وقد جددت كندا في عام ١٩٩٢ استراتيجيتها المستحدثة في عام ١٩٨٧ لمراقبة العقاقير المخدرة ، مع زيادة التمويل بنسبة ١٨ في المائة . وتشتمل هذه الاستراتيجية على تكوين شراكات فعالة ، على جميع الاصعدة ، بين الحكومة ومجتمعات محلية ومنظمات مختلفة . وفي المكسيك واصلت الحكومة اتباع سياسة نشطة لمكافحة العقاقير المخدرة . وعلى الرغم من أن الادارة الجديدة في الولايات المتحدة لا تزال تستعرض السياسة الخاصة بالعقاقير المخدرة فانه يبدو أن تغيرا حدث في السياسة بحيث حولت موارد خاصة بمكافحة العقاقير المخدرة من التدخل الخارجي الى برامج محلية في مجالات التثقيف والعلاج وانفاذ القوانين تهدف الى تخفيض الطلب غير المشروع على العقاقير المخدرة . وأصبح مجال تركيز الادارة الجديدة هو الوقاية والعلاج .

١٧٠ - وفي الولايات المتحدة ، تشير الدراسة الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية عن اساءة استعمال العقاقير المخدرة الى استمرار انخفاض عدد مسيئي استعمال أي عقار مخدر غير مشروع (في عام ١٩٩١ كان الرقم ١٢ر٦ مليون نسمة ؛ وفي عام ١٩٩٢ أصبح ١١ر٤ مليون نسمة) . غير أنه حدثت زيادة بنسبة ٧ في المائة في عدد الحالات الطارئة المتعلقة بالعقاقير المخدرة ، وهو تطور عزى ازدياد نقاء العقاقير المخدرة (الهيروين في المقام الأول) ، وازدياد فعاليتها (في حالة منتجات القنب) ، واستخدام طرائق أكثر خطورة للتعاطي . وفي كندا كانت اساءة استعمال العقاقير المخدرة لدى الشباب في انخفاض ؛ غير أنه حدث ازدياد يدعو الى القلق في اساءة استعمال المذيبات الطيارة ، وعلى وجه الخصوص الفازولين ، بين الشباب في الأرياف . وعلى الرغم من أن المذيبات الطيارة لا تخضع للمراقبة الدولية فان الطلب غير المشروع على هذه المواد مرآة للحالة العامة فيما يتعلق بالمواد التي يساء استعمالها .

١٧١ - وتهرب كميات كبيرة من القنب الى الولايات المتحدة من جامايكا وكولومبيا والمكسيك . غير أن أهمية الزراعة المحلية كمصدر لامداد سوق القنب المحلية غير

المشروعة تتزايد في الولايات المتحدة . وتتزايد زراعة القنب داخل المباني في الولايات المتحدة ؛ ويجرى استخدام أحدث تطورات تكنولوجيا الحاسوب لبلوغ الظروف المثلى لزراعته . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ كان المحتوى المتوسط من التتراهيدروكانابينول (ت. هـ . ك.) في القنب العادي "ذي الرتبة التجارية" والقنب المؤنث غير الملقح والخالي من البذور (السينسيميليا) ٣ر٣ في المائة و ٧ر٩ في المائة على التوالي ، بالمقارنة مع أقل من ٢ في المائة و ٦ في المائة على التوالي في أواخر السبعينات . وفي عام ١٩٩٣ وجد أن محتوى الـ ت. هـ . ك. في عينة مستمدة من قنب محلي ضبط في واشنطون العاصمة كان ٣٠ في المائة ، وهذا أعلى مستوى على الاطلاق سجل في الولايات المتحدة . وبلغ عدد ما أحبط في عام ١٩٩٢ من عمليات زراعة القنب داخل المباني في الولايات المتحدة ٣ ٨٤٩ عملية ، مرتفعا من ٢ ٨٤٨ عملية في عام ١٩٩١ . وفي عام ١٩٩٢ ضبط ٣٤٦ طنا من القنب في الولايات المتحدة ، بالمقارنة مع ٢٢٦ طنا في عام ١٩٩١ ؛ وعلاوة على ذلك حدث انخفاض لم يسبق له مثيل في ضبطيات راتنج القنب ، حيث بلغت ١ ١٤١ كليوغراما في عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع ٨٣٦ ٨٠ كليوغراما في عام ١٩٩١ . وفي عام ١٩٩٢ استولى على موجودات مجموعها ٢ر٦٩ مليونا في الولايات المتحدة فيما يتصل بزراعة القنب والاتجار فيه غير المشروعين . وحسب تقديرات الحكومة وفرت في السوق غير المشروعة ٥٠٠ ٦ طن من القنب في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ . وفي المكسيك ازداد انتاج القنب في عام ١٩٩٢ نتيجة للظروف الزراعية المؤاتية . وقد أبادت السلطات المكسيكية ٨٧٢ ١٦ هكتارا من القنب في عام ١٩٩٢ . وواصلت المكسيك حربها ضد الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ؛ ففي السنوات الاربع الماضية ، ضبطت ٢٠٠ ٢ طن من القنب . وفي كندا انخفضت ضبطيات راتنج القنب انخفاضا كبيرا ، من ٧٤ طنا في عام ١٩٩١ الى ١٥ طنا في عام ١٩٩٢ ؛ غير أن ضبطيات القنب وزيت القنب ازدادت ، في الوقت نفسه ، من ٥ر٧ أطنان و ٤٠٩ كليوغرامات ، على التوالي ، في عام ١٩٩١ الى ٧ر١٣ طنا و ٥٠١ كليوغرام في عام ١٩٩٢ . ولا يزال راتنج القنب يهرب الى أمريكا الشمالية عبر عمليات سفن التموين المنطلقة من غربي آسيا .

١٧٢ - ولا يزال القنب أشيع عقار مخدر يساء استعماله في منطقة أمريكا الشمالية . ففي كندا ، وعلى الرغم من انخفاض بنسبة ١٠ في المائة ، لا يزال القنب بجميع أشكاله أكثر عقار مخدر يساء استعماله ؛ ويفاد بأن المعدل الوطني السنوي لشيوع اساءة استعمال القنب يبلغ ٥ في المائة . وفي المكسيك يقدر أن عدد مسيئي استعمال القنب بقي عند المستوى المقدر لعام ١٩٩١ ؛ غير أن العدد المقدر لمن يسيؤون استعمال القنب استعمالا متواترا ازداد بنسبة ٣٥ في المائة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ . وفي الولايات المتحدة واصلت اساءة استعمال القنب انخفاضها المطرد (انخفض عدد مسيئي استعمال القنب بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٢) ؛ غير أن القنب لا يزال أشيع عقار مخدر يساء استعماله في ذلك البلد .

١٧٣ - وفي المكسيك ، أدى برنامج لمراقبة المحاصيل ، نفذ أثناء السنوات الثلاث الماضية ، الى تخفيض الزراعة غير المشروعة للخشخاش الى أدنى مستوى لها منذ ١٠

سنوات . وفي عام ١٩٩٢ أبلغت السلطات المكسيكية عن ابادة ٥٨٣ ١١ هكتارا من نباتات الخشخاش . وأبلغ عن انخفاض انتاج الأفيون من كمية مقدرة بـ ٧ أطنان في عام ١٩٨٩ الى ٤ أطنان في عام ١٩٩٢ .

١٧٤ - وينتج الهيروين انتاجا غير مشروع في المكسيك ويكاد الغرض الوحيد من انتاجه أن يكون تهريبه الى الولايات المتحدة ؛ وقد شكل الهيروين المكسيكي نسبة نحو ٢٣ في المائة من الهيروين الذي وجد في السوق غير المشروعة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ ، انخفضت من أكثر من ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٨ . ولم يزل الهيروين الوارد من جنوب غربي آسيا وجنوب شرقيها يدخل الولايات المتحدة بكميات كبيرة ؛ وفضلا عن ذلك يجرى تهريب الهيروين الكولومبي الى البلد بكميات متزايدة . وفي عام ١٩٩٢ بلغت الكمية الكلية للهيروين التي ضبطت في الولايات المتحدة ٢١٤ ١ كيلوغراما ، بزيادة طفيفة بالمقارنة مع الكمية الكلية التي ضبطت عام ١٩٩١ وبالغة ٣٧٤ ١ كيلو غراما . ولم يزل المتجرون بالهيروين الوارد من جنوب شرقي آسيا ، والى حد ما المتجرون بالهيروين الوارد من غربي افريقيا ، يستهدفون كندا ، ويعتبر الأخيرون كندا نقطة دخول مريحة الى سوق الهيروين في الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٩٢ ضبطت السلطات الكندية ١١٠ كيلو غرامات من الهيروين .

١٧٥ - وظلت اساءة استعمال الهيروين شاغلا هاما في كندا والولايات المتحدة ، حيث ازداد نقاؤه وانخفضت أسعاره على صعيد الشوارع . وفي الولايات المتحدة ازداد عدد الحالات الطارئة المتعلقة بالهيروين بنسبة ١٦ في المائة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ . وفي المكسيك ازدادت اساءة استعمال الهيروين الى حد ما في عام ١٩٩٢ ، وكان هناك عدد مقدر بـ ٠٠٠ ١٧ من مسيىء استعمال الهيروين في البلد .

١٧٦ - ويمثل الكوكايين ، ولا سيما الكراك ، التحدي الأساسي لانفاذ قوانين العقاقير المخدرة في الولايات المتحدة . ويسهل الحصول على هذه العقاقير بكميات كبيرة في جميع المدن الرئيسية في الولايات المتحدة تقريبا . وواصلت الكارتلات الكولومبية ارسال شحنات متعددة الكيلو غرامات من الكوكايين الى أمريكا الشمالية . وفي الربع الأول من عام ١٩٩٣ ضبطت ٥٥٣ ٥ كيلو غراما من الكوكايين في الولايات المتحدة ، بزيادة قدرها ٤٢ في المائة على الربع السابق . واستمر تهريب كميات متزايدة من الكوكايين الى كندا ؛ وفي عام ١٩٩٢ بلغ مجموع الكميات التي ضبطت من الكوكايين ٢٠٢ ٥ كليوغراما ، تشمل ضبط كمية قياسية قدرها ٩٣٠ ٣ كيلوغراما في كويبيك . وضبطت سلطات انفاذ القوانين في المكسيك ٨ر٣٨ طنا من الكوكايين في عام ١٩٩٢ ؛ ويقدر أن نسبة ٦٠ في المائة من الكوكايين الذي يدخل الولايات المتحدة قادما من كولومبيا تمر عبر المكسيك . وقد فككت في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ ثلاثة معامل لتحويل الكوكايين .

١٧٧ - وفي الولايات المتحدة ، وعلى الرغم من انخفاض في العدد المقدر لمسيئي

استعمال الكوكايين (من ٦ ملايين في عام ١٩٩١ الى ٥ ملايين في عام ١٩٩٢) ، ظلت اساءة استعمال الكوكايين تسبب مشاكل كبرى ، وهذا ما يدل عليه أن عدد الحالات الطارئة ذات الصلة بالكوكايين ازداد بنسبة ١٦ في المائة في عام ١٩٩٢ . وانخفض عدد مسيئي استعمال الكوكايين استعمالا متواترا من ٠٠٠ ٨٩٢ ١ في عام ١٩٩١ الى ٠٠٠ ٣٠٥ ١ في عام ١٩٩٢ . وعلى الرغم من أن اساءة استعمال الكوكايين انخفضت بين الشباب في الضواحي المتوسطة الدخل في الولايات المتحدة فان اساءة استعمال العقاقير المخدرة القوية لا تزال مشكلة خطيرة ولا سيما بين الشباب في الاحياء المركزية المنخفضة الدخل في المدن . وكان الكوكايين ، الذي يساء استعمال جزء منه في شكل الكراك ، ثاني أشيع عقار مخدر يساء استعماله في كندا بعد القنب ، وكان معدل شيوعه السنوي ١ في المائة من عدد السكان البالغين في عام ١٩٩٠ ، وفقا لآخر دراسة استقصائية لتعزيز الصحة في كندا . ويمثل ذلك انخفاضا من الرقم البالغ ١ر٤ في المائة الخاص بالسنة السابقة . وقد أبلغت السلطات المكسيكية عن ازدياد كبير في اساءة استعمال الكوكايين في عام ١٩٩٢ .

١٧٨ - وفي الولايات المتحدة ضبط ١١٥ معملا سريا للميتامفيتامين في الاشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ ، بالمقارنة مع ٢٨٨ معملا في عام ١٩٩٢ . وقد أدى نجاح تدابير انفاذ القوانين وتدابير المراقبة الى عجز في كميات السلائف اللازمة لصنع الميتامفيتامين . ونتيجة لذلك حدث ازدياد في تهريب الكيماويات الضرورية عبر الحدود الشمالية والجنوبية للولايات المتحدة .

١٧٩ - وتطبق الولايات المتحدة نظام مراقبة شاملة للتجارة الدولية في السلائف . وتبلغ الحكومة الآن الهيئة بصفة روتينية عن شحنات السلائف التي أوقفت أو علقت بسبب ظروف مثيرة للشبهة . ويشتمل معظم الحالات على تصدير مذيبات تستخدم في صنع الكوكايين الى أمريكا الجنوبية .

١٨٠ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٣ زادت حكومة الولايات المتحدة التدابير الرقابية على الكاثينون وعلى مادة ٢ر٥ - ثنائي ميثوكسي - ٤ - إيثيل أمفيتامين بموجب قانون المواد المراقبة . وعلى الرغم من أن السلطات لم تجد أي دليل على تركيب الكاثينون سرا في الولايات المتحدة فقد كشف في عدة ولايات الصنع غير المشروع لمادة الميثكاثينون شبيه الميثيل (أي مادة الـ "كان" ، المطابقة للايفيدرون ، وهي مادة تنتج سرا ويساء استعمالها في الدول الاعضاء في كومنولث الدول المستقلة . وضبطت في الولايات المتحدة في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ تسعة معامل سرية للميثكاثينون .

١٨١ - وفي الولايات المتحدة ، ضبطت في عام ١٩٩٢ تسعة معامل سرية للصنع غير المشروع لمادة م. د. م. ا. (وأسمها الشائع "النشوة") ، بالمقارنة مع معمل واحد في عام ١٩٩١ . وقد يدل ذلك على ازدياد الطلب غير المشروع على ذلك العقار المخدر ، وهو ازدياد ظاهر بوضوح في عدة بلدان أوروبية .

١٨٢ - وفي المكسيك كان هناك عدد مقدر بـ ٠٠٠ ٤٢ شخص يسيؤون استعمال المهلوسات في عام ١٩٩٢ ، منهم ٠٠٠ ٧ يفعلون ذلك يوميا ؛ وقد أبلغ عن بعض الازدياد في اساءة استعمال هذه العقاقير في عام ١٩٩٣ . وفي الولايات المتحدة ازداد توافر حمض الليسرجيك ثنائي إيثيل أميد (ل. س. د.) في كل الولايات في السنتين الاخيرتين أو السنوات الثلاث الأخيرة .

١٨٣ - ويتوافر الفينسيكليدين في عدد من المدن في الولايات المتحدة . وفي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات حل الطلب غير المشروع على الكراك محل الطلب غير المشروع على الفينسيكليدين الى حد كبير . غير أنه ظهرت في الآونة الاخيرة دلائل على تزايد اساءة استعمال الفينسيكليدين مجددا .

١٨٤ - وفي عام ١٩٩٢ ضبط في الولايات المتحدة ٠٩٠ ١ كليوغراما من القات . ولا يخضع القات للمراقبة الدولية ولكن ضبطت كميات كبيرة منه في أنحاء أخرى من العالم أيضا ، وأساسا في أوروبا .

١٨٥ - ولا يزال غسل الاموال مشكلة كبيرة في أمريكا الشمالية .

٣ - أمريكا الجنوبية

١٨٦ - تلاحظ الهيئة ، مع الارتياح ، أن جميع الدول في أمريكا الجنوبية ، باستثناء غيانا ، أطراف في اتفاقية عام ١٩٦١ ، وأن جميع الدول في القارة أطراف في اتفاقية عام ١٩٧١ .

١٨٧ - وفي عام ١٩٩٣ صدقت الارجنتين على اتفاقية عام ١٩٨٨ . وجميع الدول في أمريكا الجنوبية ، باستثناء أوروغواي وكولومبيا ، أطراف في اتفاقية عام ١٩٨٨ ؛ ويتوقع أن تصدق كولومبيا على تلك الاتفاقية في المستقبل القريب .

١٨٨ - والانتاج والصنع غير المشروعين للعقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع فيها واساءة استعمالها هي نتائج ، وأسباب في الوقت نفسه ، لمشاكل اقتصادية واجتماعية أساسية في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية .

١٨٩ - ويزرع القنب في غالبية بلدان أمريكا الجنوبية . وفي معظم البلدان يزرع القنب للاستهلاك المحلي ولكن في بعض البلدان يستخدم لتزويد الأسواق غير المشروعة في بلدان أخرى . وفي كولومبيا ، تغطي مزارع القنب غير المشروعة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٧ هكتار . وفي البرازيل ضبط ٦ر١٩ طنا في عام ١٩٩٢ ، بالمقارنة مع ٥ر٨ أطنان في عام ١٩٩١ . ولا يزال تدخين القنب يمثل مشكلة في معظم بلدان أمريكا الجنوبية .

١٩٠ - وفي المنطقة الفرعية الآندية ، يفاد بأن مزارع الخشخاش على الأراضي الكولومبية ازدادت مجددا لتغطي ٠٠٠ ٢٠ هكتار ، على الرغم من الجهود الحكومية (أبيد ٠٠٠ ١٢ هكتار من نباتات الخشخاش في عام ١٩٩٢ وأبيد ٨٦١ ٢ هكتارا في الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٩٣) . ويتصل ازدياد زراعة الخشخاش بأن زراعة نباتات الخشخاش أكثر ربحية بكثير من زراعة شجيرات الكوكا . واكتشفت مزارع للخشخاش في اكوادور على الحدود الكولومبية . وتوجد أيضا دلائل على أن زراعة الخشخاش تجرى في بيرو . ولا توجد بيانات عن مدى انتاج الأفيون وصنع الهيروين في كولومبيا . وأبلغ عن حالات قليلة لاساءة استعمال الأفيون والمورفين والهيروين في بعض من بلدان المنطقة .

١٩١ - ولا تزال بيرو أكبر منتج لورقة الكوكا في العالم . وأدى وجود نوع من الفطريات (فوساريوم أوكسي سبوروم) الى تدني مطرد لربحية زراعة شجيرة الكوكا في وادي والاغا الأعلى . وأدى ذلك ، مقرونا بعمليات الابادة المكثفة ، الى تحرك زراعي شجيرة الكوكا نحو الشمال الى وادي والاغا الأوسط ووادي والاغا الأدنى ، حيث كونوا مزارع هناك بسرعة تكاد أن تساوي السرعة التي يجري بها القضاء على عملياتهم في الجنوب . وتزداد وضعية سلطات انفاذ قوانين العقاقير المخدرة تعقدا من جراء أنشطة الحركات الارهابية . فهذه السلطات مجبرة على أن تحارب لا زارعي النباتات غير المشروعة والمتجرين فيها وحدهم بل أيضا رجال العصابات ، الذين يحصلون على جزء كبير من دخلهم من "ضرائب الحرب" التي يفرضونها على المزارع غير المشروعة وعلى طرق الاتجار غير المشروع . وتتراوح تقديرات زراعة الكوكا بين ٠٠٠ ١٣٠ هكتار و ٠٠٠ ٣٥٠ هكتار . ولا تخصص سوى نسبة قليلة للغاية من هذه الزراعة للأغراض المشروعة ، التي يدرج فيها قانون بيرو ، خلافا لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، مضغ الكوكا واستخدام أوراقها لصنع أكياس شاي الكوكا .

١٩٢ - وفي بوليفيا يزرع نحو ٠٠٠ ٤٠ هكتار من الأراضي بشجيرات الكوكا . ويعتبر أن نحو ثلث هذه الزراعة يخدم الأغراض المشروعة . ويتضمن بعض هذه الأغراض المشروعة ، خلافا لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، مضغ الكوكا واستخدام عدد من الشركات الخاصة أوراق الكوكا لصنع أكياس شاي الكوكا وطائفة واسعة من المنتجات لم تحدد بعد قيمتها الطبية تحديدا سليما .

١٩٣ - وتستمر زراعة شجيرة الكوكا في شرقي كولومبيا ، حيث قدر أن المزارع تغطي نحو ٠٠٠ ٥٠ هكتار . وللحصول على بيانات أدق عن نطاق تلك المزارع ستجرى دراسة استقصائية دقيقة ؛ ويؤمل أن تؤدي الدراسة الاستقصائية الى التمكن من تقدير حجم المشكلة الحقيقي .

١٩٤ - وفي اكوادور ظلت زراعة شجيرة الكوكا في انخفاض منذ عام ١٩٨٨ ، ويرجع ذلك جزئيا الى جهود الابادة . وتجرى زراعة شجيرة الكوكا أيضا في البرازيل ولا سيما في منطقة الأمازون .

١٩٥ - ولا تزال كولومبيا أكبر الموردين في العالم لهيدروكلوريد الكوكايين ، الذي يصنع من عجينة الكوكا (قاعدة الكوكايين الخام) المهربة الى كولومبيا من بوليفيا وبيرو أساسا . وعلى الرغم من التدابير المكثفة لانفاذ القوانين ، والتي أدت الى تفكيك ٢٢٤ معملا سريا في عام ١٩٩٢ و ١٠٩ معامل سرية في الشهور الاربعة الأولى من عام ١٩٩٣ ، لا يزال الصنع غير المشروع لهيدروكلوريد الكوكايين والباسوكو (قاعدة الكوكايين غير المنقاة) يتزايد في شرقي كولومبيا .

١٩٦ - وفي بوليفيا وبيرو ، تعالج أوراق الكوكا لصنع عجينة الكوكا ، التي تهرب بعدئذ الى كولومبيا أساسا لتحويلها الى هيدروكلوريد الكوكايين . وثمة تطور حديث هو تزايد صنع المنتوج النهائي في البلدين كليهما . وأبلغ في البرازيل عن بعض الصنع غير المشروع لعجينة الكوكا وهيدروكلوريد الكوكايين .

١٩٧ - وواصلت الكارتلات الكولومبية توسيع أنشطتها في عدد من البلدان الأخرى . وأصبحت فنزويلا ، وهي أحدى البلدان ذات الحدود المشتركة مع كولومبيا ، بلد عبور رئيسيا ؛ ويرسل المتجرون في فنزويلا أطنانا من الكوكايين بالسفن الى أوروبا وبالطائرات والقوارب الى الولايات المتحدة . وأخذت الارجنتين والبرازيل وشيلي أيضا تصير على نحو متزايد بلدان عبور هامة لشحنات العقاقير المخدرة غير المشروعة ، المرسلة لا الى أمريكا الشمالية وأوروبا وحدهما بل أيضا الى آسيا وافريقيا . ويتزايد الآن استخدام جميع بلدان أمريكا الشمالية تقريبا لشحن الكوكايين العابر الى مناطق العالم الأخرى . وينبغي لحكومات المنطقة أن تنتبه الى امكانية تزايد استخدام موانيها الحرة ومناطقها الحرة للاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وأن تستحدث آليات أكفأ لرصد الشحنات ، بما يتماشى مع مقتضيات المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

١٩٨ - ويبدو أن الممارسة التقليدية لمضغ أوراق الكوكا آخذة في التدني في بوليفيا وبيرو .

١٩٩ - وتشيع اساءة استعمال عجينة الكوكا (الباسوكو ، البيتيليو ، الخ .) في اكوادور وبوليفيا ، وبيرو ، والأجزاء الشمالية من شيلي ، وكولومبيا . وتدخين عجينة الكوكا ، الذي يمكن أن يسبب ضررا صحيا خطيرا ، هو عادة يمارسها أساسا أفقر أفراد المجتمع وأحدثهم سنا . وقد أبلغ عن اساءة استعمال الكوكايين في معظم بلدان المنطقة .

٢٠٠ - وأبلغ عن اساءة استعمال المواد الأمفيتامينية والمواد المزيلة للقلق وغيرها من المواد الصيدلية في عدة بلدان في أمريكا الجنوبية . غير أنه يصعب تقدير حجم المشكلة وذلك بسبب أوجه القصور في معظم نظم الرقابة الصيدلية في بلدان المنطقة . وعلى الرغم من كفاية التشريعات الرسمية ، تصرف المواد الصيدلية المحتوية على

مؤثرات عقلية دون وصفة طبية في الصيدليات ، وتوجد ثغرات كثيرة في نظم الامداد والتوزيع الصيدلية . وتفتيش الصيدليات غير منظم تنظيما كافيا في بلدان كثيرة في المنطقة ، مما يؤدي الى صرف المستحضرات الصيدلية دون وجود صيدلي . ويزداد الوضع تعقدا من جراء تهريب الكثير من المنتجات الصيدلية ، ومنها كميات كبيرة من المنتجات المقلدة أو الزائفة ، من بلد الى آخر . وتلاحظ الهيئة ، مع الارتياح ، الاعمال التي أنجزت في اطار اتفاق أمريكا الجنوبية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ، وتحث حكومات بلدان المنطقة على تنفيذ التوصيات المعتمدة بهدف تعزيز التدابير الرقابية على نظم الامدادات الصيدلية فيها .

٢٠١ - ولا تزال واحدة من أكبر مشاكل اساءة استعمال مواد الادمان في بلدان أمريكا الجنوبية تتمثل في استنشاق المذيبات العضوية ، وهي عادة شائعة بين أطفال الشوارع في الأحياء الحضرية الفقيرة . وتشيع اساءة استعمال مواد الاستنشاق ، وكذلك عجينة الكوكا ، بين أطفال الشوارع في اكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا ، وتسبب أضرارا صحية لا يمكن علاجها .

٢٠٢ - وقد نفذ معظم الحكومات أو ينظر في تنفيذ اللوائح النموذجية لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية والاجهزة والمواد ، التي أقرتها السيكاد في دورتها السابعة . وهذا النهج التنسيقي في المنطقة لازم لتفادي وجود حالة تقوم فيها جماعات الاتجار غير المشروع بتسريب المواد الكيميائية في أنحاء المنطقة التي تكون فيها الآليات الرقابية غير كافية . وترحب الهيئة ، بوجه خاص ، بالتدابير العملية التي اتخذت بالفعل في بوليفيا وبيرو وكولومبيا لمنع تسريب هذه المواد من الصنع وتجارة الجملة في تلك البلدان . ويلزم بذل المزيد من الجهود الرقابية ، ولا سيما في البرازيل وشيلي اللتين تنشأ فيهما أو تمر عبرهما كميات كبيرة من الكيماويات المستخدمة في الصنع غير المشروع لعجينة الكوكا وهيدروكلوريد الكوكايين . وتوجد تقارير عن أنشطة مشبوهة تقوم بها شركات كيميائية تنشىء فروعا في البرازيل على حدود ذلك البلد مع بوليفيا وبيرو ، ولا يمكن ايقاف تلك الانشطة بسبب عدم التشريعات الوطنية ذات الصلة . وينبغي للسلطات التنظيمية وسلطات الجمارك والشرطة لا أن تتعاون فيما بينها على الصعيد الوطني فحسب بل أيضا أن تكفل تبادل المعلومات المنتظم على الصعيد الاقليمي .

٢٠٣ - وأثناء عام ١٩٩٣ ، أرسلت الهيئة بعثات الى أوروغواي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا .

٢٠٤ - وقد أعلنت الحكومة البوليفية الجديدة تدابير نشطة تهدف الى القضاء على زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة من خلال زيادة أنشطة التنمية البديلة المصحوبة بتدابير انفاذ القوانين . وتود الهيئة أن تطلب من المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة دعما كاملا في ذلك الجهد الذي يستحق الثناء ؛ وتود الهيئة أيضا أن تشدد على أن

الشرائح الأكثر وفرة في المجتمع البوليفي ينبغي أن تقدم دعما ماليا متزايدا للاستراتيجية الحكومية وينبغي أن تسهم في احداث تنمية اقتصادية متوازنة في البلد ، فهذا شرط مسبق لنجاح سياسات العقاقير المخدرة .

٢٠٥ - وينبغي أن تعيد الحكومة البوليفية الجديدة النظر في التنسيق بين الوزارات في جميع أنشطة مراقبة العقاقير المخدرة والتنمية البديلة ، وينبغي ، في جملة أمور ، أن تكون هذه مقرونة باعادة تنشيط الهيئة التنسيقية "كونالييد" بغية ضمان الاستخدام المتوازن لجميع الموارد المتاحة الوطنية والدولية .

٢٠٦ - وفي بيرو ، لاحظت بعثة الهيئة أن تركيز الحكومة انصب على مكافحة الارهاب وأن التقدم المحرز كان له تأثير على الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ، الذي كان في كثير من الأحيان مرتبطا بالارهاب . غير أن النجاح في انفاذ القوانين يمكن ، اذا لم تصحبه تنمية اقتصادية في المناطق الخاضعة للمراقبة ، أن يسهم في هجرة الفلاحين الى مناطق أبعد في البلد ، يواصلون فيها الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا ، بل يمكن ، بتشجيع من جماعات الاتجار غير المشروع ، أن ينخرطوا في زراعة خشخاش الأفيون ، الأسرع نموا بكثير .

٢٠٧ - ومما يدعو الى التفاؤل ملاحظة أنه يجري توظيف القوات المسلحة في بيرو بغية تحسين الهياكل الأساسية ، ببناء الطرق مثلا ، بحيث يصبح وصول المنتجات البديلة الى مراكز الاستهلاك أسهل . وترحب الهيئة بالتدابير التي استحدثتها الحكومة مؤخرا لتنظيم أسعار الواردات ، والتي ستسهم في نجاح برامج استبدال المحاصيل .

٢٠٨ - ومن أجل ضمان استراتيجية وطنية متوازنة لمكافحة المخدرات في بيرو ، استراتيجية تشمل التنمية البديلة ، ومن أجل تمكين المنظمات الدولية والمانحين الثنائيين من المشاركة مشاركة أكثر فعالية ، ينبغي ايلاء الأولوية لوضع الخطة الرئيسية الوطنية في صيغتها النهائية ، وينبغي أن تساهم فيها جميع القطاعات الحكومية المختصة .

٢٠٩ - وتشعر الهيئة بالقلق من أن حكومة بيرو لم تتناول مشكلة اساءة استعمال العقاقير المخدرة بعد ببرنامج لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة وتخفيض الطلب عليها . وينبغي أن يستهدف هذا البرنامج أيضا مشكلة اساءة استعمال المذيبات ، الشائعة بين الشباب في الأحياء الفقيرة في ليما . ويتعين قصر امكانية الحصول على الأدوية المؤثرة على العقل على الاستعمالات الطبية المراقبة ، وينبغي الحصول على موارد لزيادة فعالية رصد توزيع هذه المواد الصيدلية . ويلزم تعزيز التدابير الرقابية المتبعة في وزارة الصحة في أقرب وقت ممكن .

٢١٠ - وتشاطر الهيئة حكومة بيرو القلق بشأن مقدار الموارد اللازمة للتنمية

البديلة ولانفاذ القوانين ولغير ذلك من التدابير الرامية الى التصدي للمشكلة تصديا كافيا . وأخيرا تود الهيئة أن تشدد على أنه يبدو أن الاتجاه ينحو الى تخفيض المساهمات الدولية في وقت تمس فيه حاجة بيرو الى الموارد للتنمية البديلة وللأنشطة الأخرى الرامية الى مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . وتود الهيئة أن تشدد على أن من الضروري لتحقيق أي نجاح أن يزيد المجتمع العالمي مساعدته لبيرو .

٢١١ - وفي بوليفيا وبيرو كلتيهما ، لاحظت الهيئة سهولة الحصول على ورقة الكوكا للمضغ ولصنع أكياس شاي الكوكا وتوزيعه . وفي بوليفيا تستخدم ورقة الكوكا أيضا لصنع طائفة كبيرة من المنتجات المحتوية على ورقة الكوكا . وهذه الاستخدامات لا تتماشى مع أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ . وينبغي لحكومتي بوليفيا وبيرو أن تنظرا في تعديل تشريعاتهما الوطنية وينبغي لهما أن تحظرا هذا الاستخدام ما لم يتضح أن أسباب ادراج ورقة الكوكا في الجدول الأول لاتفاقية سنة ١٩٦١ لم تعد سارية وما لم تقرر اللجنة سحب ورقة الكوكا من الجدول الأول للاتفاقية وفقا للاجراءات الموضوعة بموجب الاتفاقية . وحتى اذا اتخذ هذا القرار فيجب الاحتفاظ بآليات رقابية كفوءة على زراعة ورقة الكوكا وتوزيعها وتصديرها واستيرادها ، لأنها المادة الخام الرئيسية للصنع غير المشروع للكوكايين . وفي هذا الصدد ، تلاحظ الهيئة جهود حكومة بيرو الرامية الى قيام مؤسسات بحثية مختلفة ببحث الخصائص الطبية والخصائص الأخرى لورقة الكوكا ؛ وتأمل الهيئة أن تكون هناك نتائج علمية شاملة ومثبتة اثباتا جيدا تساعد على تسوية الخلاف بشأن هذه المسألة .

٢١٢ - ولاحظت بعثة الهيئة الى كولومبيا أن الحكومة اتخذت خطوات لتنسيق جميع أنشطة مراقبة العقاقير المخدرة ، بانشاء هيئات معنية بالسياسات والادارة من أجل تقرير السياسات العامة وتنفيذها . وفي اطار الجهود الشاملة الرامية الى تقوية مراقبة العقاقير المخدرة ، استحدثت مؤخرا تغييرات هامة في النظام القانوني ، تتضمن انشاء مكتب للمدعي العام في تموز/يوليه ١٩٩٢ وسن قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وما يماثله من الجرائم . وتوصي اللجنة بجعل غسل الأموال في حد ذاته عملا جنائيا بموجب القانون الكولومبي وبأن تعزز اللوائح المصرفية بقدر أكبر بغية التمكين من التعاون المتعدد الأطراف .

٢١٣ - وفي حين يمكن أن يقال على وجه العموم ان التشريعات بما فيها التشريعات الجنائية ، والنظام القضائي في مجمله تم تحديثها بنجاح في كولومبيا ، لم تنفذ القوانين الوطنية القائمة والاتفاقيات الدولية في ميدان مراقبة العقاقير المخدرة تنفيذا سليما بعد .

٢١٤ - وقد كانت كولومبيا من أوائل البلدان التي استحدثت تشريعا لمراقبة الكيماويات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع . ويقدم بعض البلدان المصدرة معلومات شاملة مقدما عن شحنات هذه الكيماويات المرسلة الى كولومبيا . غير أن

تحليل هذه المعلومات وما تجريه الحكومة الكولومبية من تحقيقات لاحقة ليس ملائما بعد لاستبانة الصفقات المشبوهة ولكن تكتشف ، في نهاية المطاف ، المعامل السرية التي تستخدم فيها هذه الكيماويات لصنع العقاقير المخدرة غير المشروع . وبسبب التغيرات الرئيسية الأخيرة في موظفي انفاذ القوانين والادارة ، لا تتوافر دائما دراية قيمة ، ويلزم تدريب واسع النطاق للموظفين المكلفين بمراقبة الكيماويات .

٢١٥ - ولكولومبيا تاريخ طويل من العنف والأنشطة المناوئة للحكومة . غير أن الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة آخذ في التغلغل في الحياة التجارية المشروعة ، ويحاول المتجرون دائما اكتساب نفوذ في الجهاز التشريعي وفي الادارة الحكومية . وترتبط المنظمات التي من نوع منظمات حرب العصابات ارتباطا وثيقا بزراعة العقاقير المخدرة غير المشروعة . والهيئة مقتنعة بأن الحكومة ستضع في اعتبارها مسؤوليتها عن بذل غاية ما في وسعها للقضاء على زراعة الخشخاش وتخفيض الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وزراعة المحاصيل الأخرى غير المشروعة تخفيضا هائلا ، باعتبار ذلك جزءا من التزام الحكومة المتين بمكافحة حركات رجال العصابات .

٢١٦ - ويشجع الهيئة ورود تقارير من أوروغواي تشير الى أن ذلك البلد غير متأثر ، على ما يبدو ، باساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها بنفس درجة تأثر بلدان أخرى كثيرة . وتثق الهيئة بأن السلطات المختصة ستظل يقظة من أجل التمكن من الرد الناجز على الحالة الدائمة التغير لاساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، ولاتخاذ التدابير الوقائية المناسبة . ويبدو أن أوروغواي ظلت بمنأى عن معظم المشاكل الكبرى المتعلقة باساءة استعمال العقاقير المخدرة ؛ غير أن معدل استهلاك المواد البنزوديازيبينية للفرد في ذلك البلد من أعلى المعدلات في العالم ، بسبب وصف هذه المواد فيه طبيا دون تحفظ . وتثق الهيئة بأن الحكومة ستبحث أسباب ذلك التطور ونتائجه ، وبأن المهنيين العاملين في ميدان الطب سيتعاونون لمعالجة هذا الوضع .

٢١٧ - ولا يبدو أن الموانىء الحرة ومناطق التجارة الحرة في أراضي أوروغواي خاضعة للمراقبة وفقا للمادة ١٨ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ . ولا يشكل غسل الأموال جريمة يعاقب عليها حتى الآن . ولم تصبح أوروغواي طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ . ويمكن لمنظمات الاتجار غير المشروع ، التي كثيرا ما تنقل عملياتها الى أنحاء المنطقة التي يوجد فيها القدر الأدنى من المخاطرة ، أن تستغل هذا الوضع . لذلك تدعو الضرورة الملحة الى اعتماد قوانين ومراسيم جديدة تراعي أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ مراعاة تامة .

جيم - آسيا

١ - شرقي آسيا وجنوب شرقيها

٢١٨ - من بين الدول الـ ١٥ في المنطقة ، هناك ١٢ دولة طرف في اتفاقية سنة ١٩٦١ و ٨

دول أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ . وفي عام ١٩٩٣ أصبحت ماليزيا طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وبذلك ارتفع عدد الدول الأطراف في تلك الاتفاقية الى أربع دول . وهناك ثلاث دول ، هي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا ، ليست أطرافا في أي من المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

٢١٩ - وحكومات تايلند والصين وميانمار ملتزمة بمشاريع مشتركة على حدودها المشتركة . ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، شاركت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضا في هذه المشاريع . وقد وقع في عام ١٩٩٢ على البرنامج الاطاري الذي يشتمل على مشاريع للتنمية البديلة وتخفيف الطلب وانفاذ القوانين ، ويجري تنفيذه حاليا . وتقدر الهيئة كثيرا جهود الحكومات المشاركة ، وكذلك المبادرات التي اتخذها اليوندسيب والمساعدة التي يقدمها .

٢٢٠ - وفي اليابان عدل في عام ١٩٩١ قانون مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ضمن قوانين أخرى ، بغية تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ تنفيذا كاملا . وبدأ نفاذ التعديل في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وينص على تدابير رقابية دقيقة على صادرات جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لتلك الاتفاقية . وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن حكومة اليابان تنفذ تلك التدابير بعناية ، وستشعر الهيئة بالتقدير اذا تمكنت الحكومة من استحداث تدابير فعالة مماثلة بشأن صادرات المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لاتفاقية سنة ١٩٧١ ومن مراقبة تلك المواد بواسطة نظام أذون الاستيراد والتصدير .

٢٢١ - ويزرع القنب أساسا في جنوب شرقي آسيا ، ولكن لا تتوافر معلومات عن نطاق زراعته . وقد اكتشفت مزارع كبيرة للقنب في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار . وأبلغ عن تزايد الاتجار غير المشروع في القنب في عدة أماكن في المنطقة منذ عام ١٩٩٢ . ويتزايد أيضا حجم شحنات القنب ، كما اتضح مؤخرا من ضبط كمية قياسية منه في هونغ كونغ تبلغ ١ ٥٥٥ كيلوغراما . والقنب أكثر عقار مخدر يساء استعماله في عدة بلدان في المنطقة ، منها اندونيسيا والفلبين وماليزيا ، وقد لوحظ تزايد اساءة استعماله في جمهورية كوريا واليابان .

٢٢٢ - ولا يزال جنوب شرقي آسيا منتجا رئيسيا للأفيون غير المشروع . وتجرى الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون أساسا في ميانمار ، ولا سيما في مناطقها الحدودية . ويتوقع أن يؤدي تقييم دراسة معنية بغلة الأفيون أجريت في شباط/فبراير ١٩٩٣ الى التمكن من تقدير حجم زراعة الخشخاش غير المشروعة . وينتج الأفيون في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام . وتجرى زراعة غير مشروعة للخشخاش في المحافظات الشمالية من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، حيث يقدر انتاج الأفيون بـ ١٢٥ - ١٣٠ طنا سنويا . وفي تايلند أدت برامج التنمية وابادة المزروعات في المرتفعات الى انخفاض زراعة خشخاش الأفيون وانتاج الأفيون انخفاضا كبيرا ، من ١٥٠

طنا في الموسم الزراعي ١٩٧٢/١٩٧٣ الى ما يقدر بـ ١٧ طنا في الموسم الزراعي ١٩٩٢/ ١٩٩٣ . وتقدر الهيئة تقديرا كبيرا النتائج الممتازة التي حققتها حكومة تايلند من خلال برامج وأنشطة التنمية البديلة وانفاذ القوانين . وانخفضت انخفاضا كبيرا المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في المحافظات الشمالية من فييت نام بالمقارنة مع المساحة التي كانت مزروعة في موسم ١٩٩٢/١٩٩٣ الزراعي ، وذلك أساسا نتيجة للجهود المكثفة التي بذلتها الحكومة في ميدان ابادة المزروعات ؛ ومن رأي الهيئة أن هذا الانخفاض يمثل النتائج الايجابية الأولى لجهود الحكومة . وفي شرقي آسيا ، أبلغ عن تزايد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في جمهورية كوريا ؛ وقد أبيد نحو ٠٠٠ ٥٠ من نباتات خشخاش الأفيون في النصف الأول من عام ١٩٩٣ ، بالمقارنة مع نحو ٠٠٠ ١٣ نبات في نفس الفترة من عام ١٩٩٢ .

٢٢٣ - ولا تزال مختبرات الهيروين غير المشروعة تعمل في منطقة المثلث الذهبي في جنوب شرقي آسيا . ومن رأي السلطات التايلندية أن نحو ١٠ أطنان من الهيروين تنتج سنويا في حوالي ٢٥ معملا سريا تقع على الحدود بين تايلند وميانمار . وبلغ مجموع كميات الهيروين التي ضبطتها سلطات انفاذ القوانين في تايلند ١ ٤٣١ كيلوغراما في عام ١٩٩٢ و ٧٢٧ كيلوغراما في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ . وفي عام ١٩٩٢ فكك معمل سري للهيروين في ماليزيا ، ولكن يشتبه في وجود مثل هذه المعامل في بلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا أيضا .

٢٢٤ - ويتزايد استخدام تايلند وجمهورية كوريا وبر الصين الرئيسي والصين (محافظة تايوان) والفلبين وفييت نام وماليزيا وهونغ كونغ واليابان كنقاط عبور لشحنات الهيروين غير المشروعة القادمة من جنوب شرقي آسيا والمرسلة الى أستراليا وكندا والولايات المتحدة وكذلك الى بلدان في أوروبا . ولا تزال بانكوك نقطة انطلاق هامة لسعاة الهيروين الذاهبين الى أوروبا وأمريكا الشمالية ؛ ففي عام ١٩٩٢ ضبط في مطار بانكوك ما مجموعه ٣٥٠ كيلوغراما من الهيروين . وفي النصف الأول من عام ١٩٩٣ ضبطت السلطات الصينية ١ ٩٤٥ كيلوغراما من الأفيون و ١ ٨٩٨ كيلوغراما من الهيروين وذلك أساسا في محافظة يونان الملاصقة للحدود الشمالية الشرقية لميانمار . وفي الصين يتجلى في ازدياد تواتر الضبطيات وتزايد الكميات المضبوطة تزايد الاتجار غير المشروع وفي الوقت نفسه ازدياد فعالية جهود انفاذ القوانين . وقد ازداد عدد موظفي سلطات انفاذ القوانين (الشرطة والجمارك) في الصين ازديادا كبيرا وتحسن تدريبهم وأنشئت فرق خاصة لمكافحة العقاقير المخدرة تستخدم كلاب اشتمام العقاقير المخدرة .

٢٢٥ - ولا تزال اساءة استعمال الأفيون التقليدية مستمرة في مناطق المرتفعات في جنوب شرقي آسيا . وفي عام ١٩٩٢ قدر عدد مسيئي استعمال الأفيون بنحو ٠٠٠ ٤٢ شخص في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبما بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٥٠ شخص في فييت نام . ومن المؤسف أن نجاح برامج التنمية في تخفيض توافر الأفيون وتحسين سبل الوصول الى المرتفعات الشمالية وزيادة موارد القرويين النقدية أدى الى الاستعاضة بالهيروين عن

الأفيون . واساءة استعمال الهيروين عن طريق الحقن الوريدي آخذة في الانتشار بين القبائل الجبلية في تايلند وفي مناطق ميانمار الحدودية حيث يسهل الحصول على الهيروين بسبب قربها الشديد من طرق الاتجار غير المشروع . ويشكل ترويج اساءة استعمال الهيروين في المناطق الحدودية وعلى طرق الاتجار غير المشروع شاغلا كبيرا لحكومة الصين ؛ وقد أخذت اساءة استعمال الهيروين ، التي كانت تتركز في البداية في المحافظات الجنوبية ، تنتشر في أنحاء القطر الاخرى .

٢٢٦ - وأبلغ عن حدوث تغير جذري في جمهورية كوريا . فحتى عام ١٩٩٢ كانت جمهورية كوريا تستخدم كبلد عبور للهيروين القادم من جنوب شرقي آسيا ؛ ولكن في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ اكتشف عدد لم يسبق له مثيل من حالات اساءة استعمال الهيروين . ويبدو أن محافظة تايوان الصينية في طريقها الى أن تصبح بلدا يساء فيه استعمال الهيروين ، بسبب تأثير جانبي مماثل .

٢٢٧ - ويتزايد الابلاغ عن اساءة استعمال أدوية السعال المحتوية على الكودين في بروني دار السلام والفلبين وماليزيا وميانمار وهونغ كونغ . وتشكل حرية الحصول على هذه المستحضرات الصيدلية عاملا مساهما رئيسيا .

٢٢٨ - وحدث ازدياد كبير في ضبطيات الكوكايين في جمهورية كوريا والفلبين وهونغ كونغ واليابان ؛ وقد يدل ذلك على أن الكارتلات الأمريكية الجنوبية اتخذت المنطقة هدفا لها . غير أن حجم الاتجار غير المشروع بالكوكايين في تلك المناطق يبدو حجما لا يؤبه له بالمقارنة مع حجم هذا الاتجار في أوروبا أو في أمريكا الجنوبية أو الشمالية أو الوسطى . وقد سبب احتمال أن تكون الكارتلات الأمريكية الجنوبية قد كونت صلات مع المنظمات الاجرامية المحلية قلقا لسلطات اليابان . واذ تضع الهيئة في اعتبارها شعبية العقاقير المنشطة في عدة بلدان في المنطقة ، تدعو الهيئة حكومات تلك البلدان الى استحداث تدابير فعالة لمنع الاتجار غير المشروع بالكوكايين ، لأن ازدياد توافر الكوكايين يمكن أن يؤدي الى انتشار سريع لاساءة استعمال الكوكايين بأبعاد كبرى .

٢٢٩ - ويشكل الصنع غير المشروع للمواد الامفيتامينية ، وفي مقدمتها الميتامفيتامين ، والاتجار غير المشروع فيها واساءة استعمالها مشكلة رئيسية في عدة بلدان في المنطقة . وقد ظلت محافظة تايوان الصينية موردا رئيسيا للمواد الأمفيتامينية الى جمهورية كوريا والفلبين واليابان ، ولكن الصنع غير المشروع لهذا العقار المخدر يجري أيضا في مناطق أخرى . وفككت في الصين في عام ١٩٩٢ سبعة معامل سرية للميتامفيتامين ، واكتشفت أربعة في تايلند في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ ، واستحدثت في جمهورية كوريا تدابير لمكافحة الصنع والاستيراد غير المشروعين للايفيدرين ، أهم السلائف لانتاج المواد الامفيتامينية ؛ وسنت في الصين في عام ١٩٩٣ لوائح خاصة لمراقبة الايفيدرين .

٢٣٠ - وفي جمهورية كوريا واليابان ظل الميتامفيتامين أكثر عقار مخدر يساء استعماله . وفي تايلند كانت اساءة استعمال أقراص الميتامفيتامين مرتبطة بعدد من المشاكل منها المعدل العالي لوقوع حوادث السيارات . وكشف فحص عشوائي أجري في المحطات الرئيسية للحافلات في بانكوك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أن ٣٥ في المائة من سائقي الحافلات كانوا قد تعاطوا مواد امفيتامينية .

٢٣١ - وتلاحظ الهيئة مع الارتياح ازدياد التعاون بين سلطات انفاذ القوانين في الصين وهونغ كونغ واليابان على منع الاتجار غير المشروع في الميتامفيتامين والايفيدرين . وفي اليابان ضبط في عام ١٩٩٢ أكثر من ١٦٦ كيلوغراما من الميتامفيتامين واعتقل ٣١١ ١٥ من مجرمي الميتامفيتامين . وكجزء من البرنامج الجاري لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة في اليابان ، تضطلع الحكومة ، بالتعاون مع منظمات غير الحكومية ، بحملات تثقيفية وقائية وطنية لمكافحة اساءة استعمال المنشطات .

٢٣٢ - وقد زارت بعثة من الهيئة ميانمار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . ولا تزال مناطق ميانمار الحدودية تستخدم لمعظم الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون التي تجرى في منطقة المثلث الذهبي . ويبدو أن السلائف لا تهرب الى تلك المناطق الحدودية عن طريق وسط ميانمار بل عن طريق البلدان المجاورة ، التي يسهل الدخول منها لأن الهياكل الاساسية فيها أفضل . وعليه فان الأفيون والهيروين يدخلان الى طرق الاتجار غير المشروع الدولية عن طريق تايلند والصين أساسا ، والى حد أقل كثيرا عن طريق وسط ميانمار ، وهذا ما يمكن أن يفسر القلة النسبية لكميات الأفيون والهيروين التي تضبطها سلطات انفاذ القوانين في ميانمار .

٢٣٣ - ومن التطورات المشجعة في ميانمار ابرام اتفاقات سلام بين الحكومة وقادة محافظات المناطق الحدودية وتعاونهم على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية ، وكذلك تعاون الحكومة مع البلدان المجاورة . وسيكون لهذه التطورات تأثير مؤات على الجهود الرامية الى القضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والاتجار غير المشروع في الأفيون والهيروين في المنطقة . ويجب أن تكون مشاريع استبدال الدخل مقترنة بتحسين الهياكل الاساسية ، وبذلك يتمكن السكان في المناطق الحدودية النائية من الحصول على سبل أفضل للوصول الى وسط ميانمار والى المحافظات الحدودية في البلدان المجاورة التي تحظى بتنمية اقتصادية أسرع .

٢٣٤ - ويجب أن تكون مشاريع استبدال الدخل مصحوبة بجهود لانفاذ القوانين . وتلاحظ اللجنة مع الارتياح التعاون المتزايد بين ميانمار والبلدان المجاورة لها . وبما أن المتجرين يستغلون أوجه الضعف في مراقبة الحدود الوطنية والضعف النسبي للهياكل الاساسية في المناطق الحدودية في ميانمار ، فقد ترغب حكومات المنطقة في مواصلة بحث المزيد من امكانيات التعاون الفعال عبر الحدود ، ولا سيما في ميدان انفاذ القوانين .

٢٣٥ - وقد شددت حكومة ميانمار أحكامها التشريعية المتعلقة بمراقبة العقاقير المخدرة . وتثق الهيئة بأن ذلك التطور سييسر زيادة دقة التحري في أنشطة الاتجار غير المشروع ، مما سيؤدي الى القاء القبض على المتجرين الرئيسيين . ويلزم احراز مزيد من التقدم في مراقبة توزيع المؤثرات العقلية ، وخصوصا في السيطرة على نظم التوزيع الموازية التي نشأت لأسباب منها حالات العجز في الامدادات الصيدلية العادية . ويحتمل أن يكون التهريب الواسع النطاق ، من الهند أساسا ، للمستحضرات الطبية المحتوية على المخدرات والمؤثرات العقلية قد أدى بالفعل الى اساءة استعمالها على نطاق واسع ؛ غير أن مدى ذلك التطور ونتائجه لم تقدر بعد تقديرا كاملا . ويبدو أن الاتجار غير المشروع بالفينسيديل ، وهو دواء للسعال يحتوي على الكودين ، هو الاشيع ، لان غالبية حالات ضبط العقاقير المخدرة تشمل هذا العقار .

٢ - جنوبي آسيا

٢٣٦ - من بين الدول الست في جنوبي آسيا ، هناك أربع دول أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ . وفي عام ١٩٩٣ ، وبعد ايفاد بعثة من الهيئة الى سري لانكا ، أصبحت تلك الدولة طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١ ، وبذلك ارتفع عدد دول المنطقة الأطراف في تلك الاتفاقية الى ثلاث دول . وجميع دول المنطقة ، باستثناء ملديف ، أطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٢٣٧ - وتقوم جميع بلدان المنطقة بتحسين وتحديث تشريعاتها الوطنية الخاصة بالعقاقير المخدرة ، وتقوية اداراتها الخاصة بمكافحة المخدرات ، وتعزيز أنشطتها في ميادين انفاذ القوانين وبرامج علاج وتأهيل المرتهنين بالعقاقير المخدرة ونظم التثقيف والاعلام الوقائيين . وتقدر الهيئة المساعدة التي يقدمها اليوندسيب تقديرا كبيرا .

٢٣٨ - وتستمر زراعة القنب الواسعة النطاق في مناطق أحراش جنوب شرقي سري لانكا . ولا تزال الزراعة غير المشروعة مشكلة في بنغلاديش برغم الحظر الحكومي الذي فرض عام ١٩٩٠ . وفي الهند دمرت مزارع غير مشروعة للقنب في عام ١٩٩٢ في كيرالا ومانيبور وناغالاند وتاميل نادو . ولاحظت السلطات الهندية ازديادا كبيرا في الاتجار غير المشروع في القنب ؛ وقد ضبط في الهند ٥٠ طنا من القنب وشحنات كبيرة غير مشروعة من راتنج القنب على حدودها مع باكستان ونيبال في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ . ولا تزال نيبال مصدرا هاما لراتنج القنب لبلدان في أوروبا ، وكذلك للهند . وضبطت في أوروبا كميات كبيرة من القنب القادم من سري لانكا . وفي عام ١٩٩٣ جرت في ملديف عدة ضبطيات لزيت القنب .

٢٣٩ - واساءة استعمال القنب شائعة في نيبال وفي بلدان أخرى في المنطقة . وأبلغ مؤخرا عن اساءة استعمال زيت القنب في ملديف .

٢٤٠ - وفي الهند يزرع خشخاش الأفيون بصفة مشروعة وينتج الأفيون تحت رقابة حكومية (أنظر أيضا الفقرة ٦١ أعلاه) . وفي عام ١٩٩٢ اكتشفت في أروناتشر براديش ومانيبور وراجاستان مزارع غير مشروعة للخشخاش وأبيدت . وضبط في الهند في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ أكثر من ٥ر١ طن من الأفيون . واكتشفت أيضا في عام ١٩٩٢ مزارع غير مشروعة للخشخاش في نيبال قرب الحدود الهندية .

٢٤١ - وفككت في الهند معامل سرية للهيروين في أوتار براديش وفي مناطق الحدود المحلية لولايتي ماديا براديش وراجاستان . وضبطت كميات كبيرة من أنهيدريد الخليك في غوجارات وعلى حدود الهند مع باكستان . وبموجب أمر المخدرات والمؤثرات العقلية (تنظيم المواد غير المراقبة) ، وضع أنهيدريد الخليك تحت نظام المراقبة الخاص بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية . ويعزز هذا الأمر الذي بدأ نفاذه في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ الضوابط الرقابية على صنع أنهيدريد الخليك وبيعه واستيراده وتصديره ونقله . وصودر بالفعل ٠٠٠ ١٦ لتر من أنهيدريد الخليك في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣ .

٢٤٢ - ويمثل الاتجار العابر غير المشروع بالهيروين القادم من جنوب غربي آسيا وجنوب شرقيها مشكلة كبرى ومتزايدة في المنطقة . ففي الهند كادت الكميات التي ضبطت من الهيروين أن تتضاعف في عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ ، واستمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٣ . ويستمر الاتجار غير المشروع في الهيروين القادم من بلدان المصدر والمتجه الى بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية عبر بنغلاديش . ومن الصعب منع هذا النشاط غير المشروع لأنه يجري أساسا في مناطق المرتفعات على حدود بنغلاديش وميانمار ؛ وفضلا عن ذلك أعاق الافتقار الى الموارد جهود المراقبة . وهناك دلائل على أن المتجرين اتجارا غير مشروع يستخدمون ملديف على نحو متزايد كنقطة عبور لشحنات الهيروين .

٢٤٣ - وقد اقترن ازدياد الاتجار غير المشروع في الهيروين بتزايد اساءة استعماله في أنحاء معينة من المنطقة . وفي الهند لا تزال اساءة استعمال الهيروين شاغلا رئيسيا ؛ فبعد ان كانت هذه العادة محصورة أصلا في المقاطعات الشمالية الشرقية والمدن الكبيرة ، أخذت الآن تصل الى مناطق أخرى . وقد أصبح تعاطي الهيروين عن طريق الحقن الوريدي والمعدل العالي لعدوى فيروس القصور المناعي البشري نتيجة لذلك الشكل من أشكال اساءة الاستعمال مشكلتين رئيسيتين في بومباي . ولا تزال اساءة استعمال الهيروين مشكلة كبرى في نيبال ، وذلك أساسا في وادي كاتماندو ووادي بوخارا . وفي سري لانكا تتزايد اساءة استعمال الهيروين ؛ ويوجد نحو ٠٠٠ ٥٠ من مسيئي استعمال الهيروين ، حسب التقديرات الحكومية . وتصاعدت مؤخرا اساءة استعمال الهيروين تصاعدا هائلا في ملديف ، ويقدر أن نسبة مسيئي الاستعمال الى مجموع السكان عالية للغاية ؛ ومعظم مسيئي الاستعمال مقيمون في العاصمة ماليه . وعلى الرغم من أن عدد المرتهنين بالهيروين لا يزال قليلا نسبيا في بنغلاديش فان اساءة استعمال الهيروين

تتزايد وذلك أساسا بين الشباب في المناطق الحضرية الفقيرة . وكشفت دراسة أجريت مؤخرا في دكا أن الطلاب يسيؤون استعمال البيثيدين على نطاق واسع . وأبلغ في الهند عن ازدياد في حالات اساءة استعمال البوبرينورفين .

٢٤٤ - ويشكل الصنع غير المشروع والمتزايد للميثاكوالون مشكلة رئيسية في الهند . وقد فككت ثلاث وحدات سرية لصنعه في منطقة بومباي في عام ١٩٩٢ . والغالبية العظمى من الميثاكوالون المهرب من الهند بكميات كبيرة ترسل الى جنوب افريقيا ، ولكن اساءة استعمال الميثاكوالون بدأت في الانتشار أيضا في البلدان الافريقية التي تستخدم كنقاط عبور (أنظر الفقرات ١٣٢ - ١٣٤ أعلاه) . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ضبطت السلطات الهندية ٢٠٠ ٣ كيلوغرام من الميثاكوالون مرسلة الى جنوب افريقيا ، وهذه أكبر ضبطية لها حتى الآن . وفي المؤتمر الاقاليمي المعني بالاتجار غير المشروع في الميثاكوالون بين شبه القارة الهندية وشرقي افريقيا وجنوبيها ، الذي عقدته الانتربول في نيودلهي من ٩ الى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، قيل أن الأرباح الناجمة عن هذا الاتجار غير المشروع قد تغسل بشراء سلع عالية التكلفة . وتثق الهيئة بأن جهود حكومة الهند وتحسين التعاون بين دوائر انفاذ القوانين في منطقة افريقيا سيؤدي الى اكتشاف وتفكيك وحدات الصنع غير المشروع في الهند ، وبذلك يحرم المتجرون اتجارا غير مشروع من مصدر امداداتهم .

٢٤٥ - وأبلغ كل بلد في المنطقة عن تزايد اساءة استعمال المستحضرات الصيدلية المحتوية على مؤثرات عقلية .

٢٤٦ - وستجري حكومة الهند ، بدعم من اليوندسيب ، دراسة استقصائية استرشادية وطنية عن مدى انتشار اساءة استعمال العقاقير المخدرة .

٢٤٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٣ زارت بعثة من الهيئة الهند حيث أجريت استعراضا دقيقا للتدابير الرقابية السائدة حاليا على النحو الذي تطبق به على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وانتاج وتجهيز الأفيون الخام وقلويداته . وقد جرت البعثة على سبيل المتابعة للبعثة التي أوفدتها الهيئة عام ١٩٩١ الى ذلك البلد .

٢٤٨ - وقد أجرت بعثة عام ١٩٩٣ دراسة استعراضية لمناطق زراعة الأفيون في ماديا براديش وراجاستان وأوتار براديش ، وكذلك مصانع الأفيون والقلويدات ، ووجدت أن الزراعة المشروعة للخشخاش وتجهيز الأفيون في الهند يجريان وفقا لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، وان كان بعض الأفيون يسرب على صعيد الانتاج ومن المصانع الى القنوات غير المشروعة . وفي حين انه يصعب الى أقصى حد قياس المدى الدقيق للتسريب في مناطق الزراعة ، قدرت البعثة ، استنادا الى بيانات قدمتها اليها الحكومة ومعلومات جمعتها بنفسها ، أن كمية الأفيون الخام التي تسرب من مصانع الأفيون والقلويدات الى القنوات غير المشروعة تبلغ نحو ٦ - ٧ في المائة ، بما في ذلك النفايات . وأبلغت

الى حكومة الهند توصيات ترمي الى زيادة تعزيز الضوابط على الانتاج والتجهيز المشروعين للأفيون ، وترحب الهيئة بأن الحكومة بدأت بالفعل في تنفيذ توصيات الهيئة . وتتطلع الهيئة الى أن يخفض الى الحد الادنى الأفيون المشروع المفقود وأن تقام ضوابط قريبة من الكمال على جميع الاصعدة .

٣ - غربي آسيا

٢٤٩ - في عام ١٩٩٢ ، انضمت جمهورية ايران الاسلامية الى اتفاقية ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٩٣ ، أصبحت أرمينيا طرفا في اتفاقية ١٩٦١ واتفاقية ١٩٧١ واتفاقية ١٩٨٨ ، وانضمت اسرائيل الى اتفاقية ١٩٧١ وأصبحت أذربيجان طرفا في اتفاقية ١٩٨٨ .

٢٥٠ - وتحث الهيئة الدول المستقلة حديثا في منطقة غربي آسيا* على أن تنضم الى المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة في أقرب وقت ممكن ، وعلى أن تتبنى ما يلزم من الأجهزة القانونية والادارية وأجهزة انفاذ القوانين لسير عمل نظم مكافحة المخدرات الوطنية والدولية . وتقدر الهيئة فائق التقدير ما يقدمه اليوندسيب من مساعدة على صوغ الصكوك القانونية لعدد من بلدان المنطقة .

٢٥١ - وترحب الهيئة بمبادرات وجهود حكومات كل من ايران (جمهورية - الاسلامية) وباكستان وتركيا لتعزيز التعاون مع حكومات بلدان أخرى في المنطقة ، ولا سيما مع حكومات أفغانستان والدول المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وفي القوقاز . وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن حكومة أفغانستان سوف تقيم ، بمساعدة اليوندسيب ، تعاونا وثيقا مع ايران (جمهورية - الاسلامية) وباكستان . وترحب الهيئة بادراج مبادرات مكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة ضمن استراتيجية وطنية في باكستان وتأمل بأن تعمد الحكومة الجديدة الى تنفيذ القرار المتعلق بمسائل مكافحة المخدرات في الخطة الخمسية الثامنة .

٢٥٢ - وهناك حاجة ملحة الى تعزيز الأطر القانونية الوطنية . وتلاحظ اللجنة اعتماد مشروع قانون العقاقير الخطيرة (تعديل) ١٩٩٢/١٩٩٣ في اليمن ، وهو أول قانون يتعلق تحديدا بالعقاقير المخدرة في هذا البلد ، واعتماد القانون المتعلق بانشاء الفرقة العاملة المعنية بمكافحة المخدرات لسنة ١٩٩٢ في باكستان ، وانشاء فرقة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات في لبنان ، وهي جهاز تنسيقي رفيع المستوى .

---

* تضم منطقة غربي آسيا البلدان الـ ١٦ التي كان يشار اليها في السابق في التقارير السنوية للهيئة بالشرق الأدنى والأوسط ، الى جانب الدول التالية المستقلة حديثا المنتمية الى اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق ، وهي : أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان .

٢٥٣ - وتشكل زراعة القنب وانتاج راتنج القنب والاتجار غير المشروع فيه مشكلة رئيسية في المنطقة . وهناك ما يدل على أن أفغانستان لا تزال المصدر الرئيسي لراتنج القنب الذي يهرب الى باكستان كي ينقل الى أوروبا عبر طرق تهريب مختلفة . كما تتم زراعة القنب وانتاج راتنج القنب في الأراضي الباكستانية ، ولا سيما في مقاطعة الشمال الغربي الحدودية . وتواصلت في عام ١٩٩٣ ، حملات الابادة الناجحة التي اضطلع بها في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ في سهل البقاع في لبنان . وقد أشير في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٢(٢٨) الى أن القنب ينمو خلويا على مساحة تناهز ٠٠٠ ١٤٠ هكتار في كازاخستان و ٠٠٠ ٦ هكتار في قيرغيزستان . ويتم الاتجار غير المشروع بكميات كبيرة من القنب في الدول الاعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، حيث تنتقل هذه الكميات من آسيا الوسطى الى أنحاء أخرى من اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق .

٢٥٤ - وفي عام ١٩٩٢ ضبطت سلطات انفاذ القوانين في باكستان ١٩١ طنا من راتنج القنب . ويتضح تنوع طرق العبور من هذه القائمة ببلدان المنطقة التي ضبطت فيها كميات كبيرة من راتنج القنب عام ١٩٩٢ : الأردن (٣ أطنان) ، الامارات العربية المتحدة (٣ أطنان) ، ايران (جمهورية - الاسلامية) (٥ر٣ أطنان) ، تركيا (٩ر٢٠ طنا) ، لبنان (٢ر٤ أطنان) ، المملكة العربية السعودية (٣ أطنان) ، اليمن (١٢ طنا) . وتنقل كميات كبيرة من راتنج القنب الموجه الى أوروبا عبر موانىء في أفريقيا ، وأساسا موانىء شرق أفريقيا . ووفقا لتقارير مجلس التعاون الجمركي ، تم في الفترة ما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، ضبط قرابة ٢٥ طنا من راتنج القنب في أربعة بلدان أوروبية ، مارة في طريقها عبر أفريقيا ، في حاويات مشحونة بالشاي أو المنسوجات القطنية .

٢٥٥ - ولا توجد بيانات موثوق بها عن مدى اساءة استعمال القنب في غربي آسيا ، لكن يبدو أن النسبة عالية في بعض بلدان المنطقة .

٢٥٦ - ولا تزال أفغانستان من أكبر منتجي الأفيون غير المشروع في العالم . ووفقا لبعض التقديرات زرع الخشخاش ، في عام ١٩٩٢ ، على مساحة تناهز ٠٠٠ ٥٧ هكتار وانتج حوالي ٠٠٠ ٢ طن من الأفيون الخام . وبالرغم من استخدام التصوير بالساتل مؤخرا ، لا يزال انعدام البيانات الدقيقة بشأن الزراعة غير المشروعة للخشخاش وانتاج الأفيون يطرح مشكلة . وفي باكستان ، لوحظ تنامي الاتجاه نحو الزراعة غير المشروعة للخشخاش بعد انخفاض أولي حدث مباشرة إثر بدء سريان الحظر في عام ١٩٧٩ . ويصعب إعمال الحظر بسبب الوضع الدستوري للمناطق القبلية لمقاطعة الشمال الغربي الحدودية ، حيث يجري الجزء الأكبر من الزراعة غير المشروعة للخشخاش . وتقدر كميات الأفيون المنتجة في باكستان بـ ١٤٠ الى ١٨٠ طنا سنويا . وتواصلت في لبنان الابادة المنظمة الواسعة النطاق لمزارع الخشخاش غير المشروعة .

٢٥٧ - بالرغم من الحظر الذي استحدث عام ١٩٨٧ ، أثناء الحكم السوفياتي ، على

الانتاج غير المشروع للافيون ، لا يزال الانتاج متواصلا في معظم الدول المستقلة حديثا في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق . وينتج المزارعون الخشخاش على قطع صغيرة من الأرض أو في الحدائق ، لاستعمالهم الشخصي في معظم الأحوال . ويبلغ بانتظام عن ابادة عدد من حقول الخشخاش هذه في تركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان ، ولكن العديد من هذه الحقول ، ولا سيما الموجودة في المناطق الجبلية التي يتعذر الوصول اليها ، لم يكتشف بعد .

٢٥٨ - ويعتقد أن الجزء الاكبر من عمليات تحويل الأفيون الى هيروين في باكستان تتم في منطقة طيرة بقضاء خيبر ، بالقرب من الحدود مع أفغانستان . ومن الصعب مراقبة ما يسمى بخط دوراند الذي يشكل الحدود بين باكستان وأفغانستان والذي يمر عبر أراضي قبلية يكاد يتعذر الوصول اليها . وبسبب هذا الوضع ترتبط مشكلة المخدرات في باكستان بمشكلتها في أفغانستان . ويعتقد أن ما يناهز ١٠٠ معمل للهيروين تعمل في تلك المنطقة .

٢٥٩ - ولا يزال من المشاكل الرئيسية الاتجار غير المشروع في الأفيون والمورفين والهيروين داخل المنطقة وتهريب الهيروين من المنطقة الى مناطق أخرى ، وأساسا نحو أوروبا . وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ ، تم ، في باكستان ، ضبط ما مجموعه ٥ر١ طن من الهيروين ، وهي كمية تزيد عن ضعف الكمية التي ضبطت في نفس الفترة من عام ١٩٩٢ . تم خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ ضبط ٤ر١ طن من الأفيون ، وهو ما يمثل انخفاضا بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٢ . ولا تزال طريق البلقان احدى الطرق الرئيسية المستخدمة لامداد أوروبا بالهيروين . وقد قدر أن ما بين ٧٠ و٨٠ في المائة من كميات الهيروين التي تم ضبطها في أوروبا في عام ١٩٩٢ قد مرت بهذا الطريق ، حيث وصلت الى جمهورية ايران الاسلامية ثم تركيا بالطريق البري قادمة من أفغانستان وباكستان . وقد ضبطت السلطات في جمهورية ايران الاسلامية ٤ ١١٣ كيلوغراما من الهيروين عام ١٩٩٢ مقابل ٤٥٠ كيلوغراما عام ١٩٩١ و ٨٠٠ ١ كيلوغراما عام ١٩٩٠ . وفي تركيا انخفضت مضبوطات الهيروين من ٣٥١ ١ كغ عام ١٩٩١ الى ٩٨٤ كغ عام ١٩٩٢ ، في حين ارتفعت الكميات المضبوطة من المورفين من ١٤٩ كغ عام ١٩٩١ الى ٥١٢ ٤ كغ عام ١٩٩٢ . وقد يكون الارتفاع الشديد في كميات المورفين المضبوطة في تركيا عام ١٩٩٢ ، مع ما رافقها من تدن في مضبوطات الهيروين ، نتيجة مباشرة لنجاح سلطات انفاذ القوانين في اعتراض شحنات انهيدريد الخليك القادمة من غرب أوروبا . وقد أبلغ عن تنامي الاتجار غير المشروع في المورفين والهيروين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان . وفي يناير ١٩٩٣ ، تم ضبط طنين من المورفين في اليمن على ظهر باخرة قادمة من باكستان في طريقها الى تركيا . ولم يبلغ عن ضبط أية كميات في بلدان المنطقة الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، لكن يبدو أنه يتم الاتجار غير المشروع في كميات كبيرة من المواد الأفيونية القادمة من الهلال الذهبي الى تركيا عبر أذربيجان وتركمانستان وجورجيا .

٢٦٠ - وقد أبلغ عن وجود الاتجار غير المشروع بالأفيون وقش الخشخاش في الدول المستقلة حديثا التابعة لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق . ولا توجد أية بيانات عن كميات الأفيون وقش الخشخاش المهربة من غربي آسيا الى البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة الواقعة في أوربا .

٢٦١ - وتتسم المعلومات بشأن نطاق تعاطي المواد الأفيونية في المنطقة بالندرة . وقد تتضح الحالة في عدد من بلدان المنطقة من خلال التقارير التي تشير الى استهلاك متعاطي الأفيون في باكستان ٥٠٠ طن من هذه المادة والى وجود ٠٠٠ ٤٠٠ مدمن على الأفيون و ٠٠٠ ٢٠٠ مدمن على الهيروين في جمهورية ايران الاسلامية . وتجري حاليا ، في باكستان ، دراسة استقصائية وطنية عن اساءة استعمال العقاقير المخدرة . وتحث الهيئة حكومات بلدان المنطقة على القيام بدراسات استقصائية مماثلة .

٢٦٢ - ولم يبلغ عن وجود أية مشاكل رئيسية في المنطقة فيما يتعلق بتعاطي الكوكايين أو الاتجار غير المشروع فيه . غير أن عام ١٩٩٢ شهد زيادة في الكميات المضبوطة من الكوكايين وعجينة الكوكا في لبنان . وقد ضبط في لبنان ما مجموعه ١٤٣ كغ من الكوكايين عام ١٩٩٢ مقابل ١٣ كغ عام ١٩٩١ .

٢٦٣ - واستمر الاتجار غير المشروع بالفينيتيلين من أوروبا نحو الأسواق غير المشروعة الكبرى في شبه الجزيرة العربية . وفي عام ١٩٩٢ ، بلغ عدد أقراص الفينيتيلين التي تم ضبطها ٥٠٠ ٣٣ قرص في الأردن وما يزيد عن مليوني قرص في المملكة العربية السعودية و ١٥٠ ٧٢ قرصا في الجمهورية العربية السورية ومليوني قرص في تركيا . وتأمل الهيئة في أن تسهم التغييرات الأخيرة وتدابير المراقبة الجديدة التي اعتمدت في بلغاريا في منع هذا النشاط غير المشروع (أنظر الفقرات ٢٩٨ - ٣٠٠ أدناه) . وتدعو الهيئة الحكومات في غربي آسيا الى التعاون مع السلطات البلغارية في البحث عن حل لهذه المشكلة . ويرجى من هذه الحكومات كذلك أن تجري دراسات بغرض تحديد نطاق التعاطي واتجاهاته بغية وضع استراتيجية ناجعة لخفض الطلب .

٢٦٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، زارت بعثة تابعة للهيئة اسرائيل . وتستخدم اسرائيل كبلد عبور لنقل راتنج القنب والهيروين القادمين من غربي آسيا الى أوروبا . وبالرغم من أن الاعتمادات المخصصة للمسائل الاجتماعية محدودة في اسرائيل ، الا أن حكومة هذا البلد لها سياسة متوازنة جيدا لمكافحة المخدرات وتمكنت من تطبيق نهج ابتكارية ولا سيما فيما يتعلق بمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة وبمعالجة المرتهنين للمخدرات واعادة تأهيلهم .

٢٦٥ - ويقدر عدد الاسرائيليين الذين يسيئون استعمال المواد المؤثرة على العقل بما في ذلك الحبوب المنومة والميثادون ، بـ ٠٠٠ ١٥٤ شخص . ومن بين المنتمين الى هذه

الفئة والذين يعتبرون مرتهنين للمخدرات ، وعددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص ، هناك ٦٠ في المائة مرتهنون للهيروين . والقنب والهيروين من أشيع المخدرات التي يتم تعاطيها ؛ أما تعاطي الكوكايين والعقاقير المهلوسة فيأتي في المرتبة الثانية ، وان كان متزايدا . ولا يحقن الهيروين بل يدخن . كما يتم تعاطي الفلونيترازيبام والفينيتيلين ، وغالبا ما يشركان بالهيروين .

٢٦٦ - وينتشر في اسرائيل على نطاق واسع تعاطي راتنج القنب ، الذي يأتي في معظم الأحوال من لبنان . وشهدت السنوات الأخيرة تحولا جذريا من تعاطي راتنج القنب الى تعاطي الهيروين .

٢٦٧ - ويبدو أن الانتاج غير المشروع للمخدرات محدود في اسرائيل . وفي عام ١٩٩١ ، اكتشف معمل غير شرعي صغير ينتج ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (م د م ا) للاستهلاك المحلي . وتقدر كمية الكوكايين التي تدخل الى البلاد سنويا بـ ٥٠٠ كغ . ودخلت نسبة ٥٠ في المائة من الهيروين المضبوط الى البلد من لبنان ، أما النسبة المتبقية فقد أتت من غربي آسيا ، ولكن ما يثير الاهتمام أنها دخلت البلد عبر أوروبا أو جنوب شرقي آسيا .

٢٦٨ - وينتشر تعاطي الميثادون على نطاق واسع وذلك نتيجة للتوسع في وصف هذا المخدر طبيا في السبعينات لمساعدة متعاطي المواد الأفيونية . وقد تكون القيود المفروضة مؤخرا على وصف الميثادون طبيا قد أسهمت في ارتفاع عدد حالات تعاطي الهيروين .

دال - أوروبا

٢٦٩ - في عام ١٩٩٣ ، انضمت البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وكرواتيا ولاتفيا الى اتفاقية ١٩٦١ مما رفع عدد دول أوروبا الأطراف في هذه الاتفاقية الى ٣٨ دولة .

٢٧٠ - وانضمت البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وكرواتيا ولاتفيا وهولندا الى اتفاقية ١٩٧١ مما رفع عدد دول أوروبا الأطراف في هذه الاتفاقية الى ٣٣ دولة . ولم تنضم بعد ألبانيا وبلجيكا وسويسرا ولختنشتاين والنمسا الى هذه الاتفاقية .

٢٧١ - وانضمت البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وكرواتيا وهولندا الى اتفاقية ١٩٨٨ . ويبلغ عدد دول المنطقة الأطراف في هذه الاتفاقية الى ٢٣ دولة .

٢٧٢ - ومنذ صدور آخر تقرير للهيئة ، زارت بعثاتها بلدين في المنطقة هما بلغاريا

وبولندا (أنظر الفقرات ٢٩٨ ـ ٣٠٥ أدناه) . ونظمت حلقة دراسية تدريبية في بولندا لمدراء مكافحة المخدرات الوطنيين من بلدان وسط وشرقي أوروبا ومن كومنولث الدول المستقلة .

٢٧٣ ـ وفي عام ١٩٩٣ ، دخل حيز النفاذ توجيه مجلس الجماعات الأوروبية 91/308/EEC[٢٩] بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الاموال . وتعمل الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية حاليا على اعتماد تشريع جديد من أجل الامتثال للوائح المتعلقة بمراقبة السلائف (أنظر الفقرات ١٠٣ ـ ١٠٥ أدناه) . وهناك حاجة ملحة الى التصديق على الاتفاقات المنفذة لاتفاق شينغين من أجل احكام المراقبة على الحدود الخارجية لجميع الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ويحرز تقدم في الاعمال التحضيرية المتعلقة بمشروع اتفاقية بشأن احداث قوات شرطة مشتركة (يوروبول) . وقد تم التوصل الى توافق آراء عام بشأن احداث وحدة أوروبية للمخدرات . وأقامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية نظام شينغين المشترك المحوسب للمعلومات . ويضطلع فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا بوضع مشروع اتفاقية بشأن الاتجار غير المشروع في أعالي البحار .

٢٧٤ ـ وتقدر الهيئة بالغ التقدير ما يقدمه اليوندسيب لبلدان وسط أوروبا وشرقها من مساعدة بغرض صوغ صكوك قانونية جديدة تتعلق بمكافحة المخدرات أو تحديث الصكوك الموجودة . وقد سبق أن قدمت ، في عام ١٩٩٣ ، مقترحات بشأن هذه التشريعات الجديدة في الاتحاد الروسي واستونيا وأوكرانيا وبيلاروس ولاتفيا وليتوانيا . وقد صودقت صعوبات خاصة ، في البانيا وبلغاريا وبولندا ، في اعتماد قوانين جديدة لمكافحة المخدرات ؛ وتم تقييم احتياجات هذه البلدان في مجال مكافحة المخدرات .

٢٧٥ ـ غير أن الهيئة تنظر بعين القلق ، في هذا السياق ، الى بعض التطورات التي حدثت في عام ١٩٩٣ ، ولا سيما في ايطاليا ، حيث تم التخفيف من صرامة القوانين في وقت يدعو فيه المجتمع الدولي في مجمله ، بالحاح ، الى انضمام جميع دول العالم الى المعاهدات . وتأمل الهيئة ألا تتخذ البلدان الأوروبية أي اجراء قد يتمخض عنه اضعاف النظم الوطنية والدولية الخاصة بمكافحة المخدرات .

٢٧٦ ـ وقد تم تعزيز الأنظمة الوطنية لمكافحة المخدرات في العديد من البلدان الأوروبية ، بما في ذلك الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والنرويج ، عن طريق احداث أجهزة تنسيقية . كما عين منسق وطني في المانيا عام ١٩٩٢ .

٢٧٧ ـ ويشكل الغاء عمليات المراقبة على الحدود داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وفتح الحدود بين الشرق والغرب ، والاضطرابات السياسية والحرب المكشوفة في الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة ، تحديات رئيسية لسلطات مكافحة المخدرات وانفاذ القوانين في الاضطلاع بمسؤولياتها .

٢٧٨ ـ وتقدر الهيئة تقديرا كبيرا ما يبذله اليوندسيب من جهود ترمي الى صوغ وتنسيق استراتيجية المساعدة المتعلقة بمكافحة المخدرات على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف في بلدان وسط أوروبا وشرقها ودول البلطيق والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . ويشكل تنسيق مختلف برامج المساعدة وتنفيذها في وقتها عنصرين من العناصر الأساسية في اقامة البنيان الجديدة اللازمة لمنع اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها في تلك البلدان .

٢٧٩ ـ وقد أصبحت مراقبة صنع العقاقير المخدرة والاتجار بها وتوزيعها ، على نحو مشروع ، عملية معقدة في البلدان الاشتراكية سابقا بالمنطقة وذلك بسبب العدد الضخم للشركات الجديدة التي شرعت في انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والتعامل فيها .

٢٨٠ ـ وأدى حل مجلس التعاضد الاقتصادي الى افلاس عدد كبير من الشركات العاملة في الكيماويات والمستحضرات الصيدلية . وفي البلدان الاشتراكية سابقا أصبح كيماويون مهرة كثيرون دون أي مصدر للدخل . وينبغي أن يعتبر الانتاج غير المشروع لملايين الأقراص المحتوية على الميثيلين ـ ديوكسي أمفيتامين (م د ا) ، وهو أحد مشتقات الأمفيتامين ويعرف كذلك بتينامفيتامين (أنظر الفقرة ٢٤٩ أدناه) ، من طرف شركة في لاتفيا على أنه اشارة انذار ، فقد كانت الشركة عاجزة عن دفع أجور موظفيها لمدة ثلاثة أشهر قبل أن تشرع في تلك العملية .

٢٨١ ـ وتتنامى ، في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق ، التجارة الدولية عبر الطرق والسكك الحديدية والجو ، في حين أن آليات المراقبة في حكم المعدومة .

٢٨٢ ـ ويقترن انتشار الجريمة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس بالاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة . وفي عام ١٩٩٢ اكتشفت في بيلاروس ٦١٨ عصابة تمارس الجريمة ذات الصلة بالعقاقير المخدرة وفي نفس السنة ضبط في الاتحاد الروسي ٢٠ طنا من المخدرات في حين ارتفع عدد الجرائم ذات الصلة بالعقاقير المخدرة الى أكثر من ٢٩ ٠٠٠ جريمة ، ويوسع مهربو المخدرات من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس نطاق عملياتهم ، عبر بولندا في معظم الأحوال ، الى بلدان في وسط أوروبا وشرقها حيث اتخذوا من وارسو وبراغ القاعدتين الرئيسيتين لاتصالاتهم مع مهربي العقاقير المخدرة الدوليين الغربيين .

٢٨٣ ـ وأبلغ في عدة بلدان عن حالات تتعلق بالزراعة غير المشروعة للقنب ، لكن هذا النشاط عادة ما ينحصر في قطع صغيرة من الأرض أو الحدائق أو المستنبتات . وأربعة بلدان فحسب في المنطقة ـ الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وهولندا ـ هي التي تؤدي فيها زراعة القنب محليا دورا رئيسيا في امداد الأسواق غير المشروعة الداخلية وفي

البلدان المجاورة . وفي اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق تشكل الزراعة المحلية مصدر الامداد الرئيسي لمتعاطي القنب . وتهرب كميات ضخمة من القنب وراتنج القنب الى هولندا بالرغم من أن القنب يزرع على نطاق واسع على نحو غير مشروع في هذا البلد (تم تدمير ٣٠٠ ٠٠٠ شجيرة قنب في هذا البلد عام ١٩٩٢) .

٢٨٤ - وتهرب كميات هائلة من القنب وراتنج القنب الى أوروبا من أفريقيا وغربي آسيا . وبالنسبة للشحنات غير المشروعة القادمة من أفريقيا في اتجاه البلدان الأوروبية لا يزال المغرب هو المصدر الرئيسي واسبانيا نقطة الدخول الرئيسية كما تدل على ذلك الكميات الكبيرة من القنب التي تم ضبطها في أوروبا عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ . ووفقا للتقارير المتعلقة بالمضبوطات في عام ١٩٩٢ ، يأتي راتنج القنب الآسيوي الذي يتم ضبطه في أوروبا من باكستان وتركيا ولبنان ونيبال .

٢٨٥ - ولا يزال القنب المخدر الرئيسي الذي يساء استعماله في أوروبا . ولم يلاحظ حدوث أية تغييرات فيما يتعلق بمدى تعاطي القنب في أوروبا ككل ، باستثناء البلدان الاشتراكية سابقا ، حيث يتزايد تعاطي القنب . وبينما تقلص عدد متعاطي القنب في الولايات المتحدة أثناء السنوات القليلة الماضية ، فان مثل هذا الاتجاه لم يبرز في أوروبا . وتزايد عدد الحكومات التي اتخذت موقفا ضد رفع القيود عن تدخين القنب ؛ وحتى الخبراء الذين كانوا يميلون الى أن تعفى من تدابير المراقبة الماريجوانا التي تحتوي على مكون ت. هـ . ك. (تتراهيدرو كانابينول) بنسبة ١ أو ٢ في المائة لم يعودوا يعتبرون أنواع القنب المزروعة في هولندا مخدرات خفيفة ، ذلك لأن مفعولها قد يكون أشد من ذلك عشرات المرات . وقد أفضى الحوار الذي جرى بين حكومة هولندا والهيئة الى مناقشات حارة في أوساط الجمهور وعلى مستوى الحكومة في هذا البلد . والهيئة واثقة من أن حكومة هولندا سوف تتخذ التدابير اللازمة للحد من زراعة القنب ومن انتشار المحلات التي يطلق عليها اسم "محلات القهوة" حيث يستطيع الشخص أن يشتري كمية من منتجات القنب قد تصل الى ٣٠ غراما [٣٠] .

٢٨٦ - وتم اكتشاف عدد كبير من المزارع غير المشروعة للقنب في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس ؛ وزراعة الخشخاش لأغراض الطبخ من التقاليد في هذه البلدان ؛ غير أن استخدام قش الخشخاش ، وهو منتوج عرضي لذلك النشاط ، لتحضير خلاصة قابلة للتعاطي هو ظاهرة حديثة . وقد قاوم المزارعون في البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة حظرا كليا على زراعة الخشخاش فرض عام ١٩٨٧ . ويختلف الوضع اختلافا طفيفا في البلدان الاشتراكية الأخرى سابقا ، حيث ظلت زراعة الخشخاش من الأنشطة المشروعة . وقد أحدثت في بعض البلدان تدابير شتى للحيلولة دون أن يصبح قش الخشخاش متاحا بحرية . وعلى سبيل المثال أحدث في بولندا نظام للترخيص وطور نوع جديد من الخشخاش يحتوي على نسبة قليلة من المورفين .

٢٨٧ - وباستثناء بعض الحالات المعزولة ، لم تكن هناك علامات حديثة عن انتاج الأفيون

في أوروبا ؛ كما لم تكتشف أية معامل سرية منظمة تنظيما احترافيا لانتاج الهيروين أو المورفين . لكن يوجد في شرق أوروبا عدد كبير من "المعامل البدائية" يجهز فيها المتعاطون ، أفرادا أو جماعات ، قش الخشخاش .

٢٨٨ ـ ويظل غربي آسيا المصدر الرئيسي للهيروين الموجه نحو أوروبا (أتت نسبة تتراوح ما بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من الهيروين الذي ضبط في أوروبا عام ١٩٩٢ من هذه المنطقة) . ولا تزال تركيا هي المدخل الرئيسي لشحنات الهيروين غير المشروعة . وأسهمت الاضطرابات التي تشهدها الجمهوريات اليوغوسلافية سابقا وفتح حدود البلدان الاشتراكية سابقا في تحول طريق البلقان التقليدية نحو الشمال (تركيا ـ بلغاريا ـ يوغوسلافيا ـ النمسا ـ المانيا) . وقد لوحظ تنويع طرق التهريب ، حيث يتزايد تهريب الهيروين القادم من جنوب غربي آسيا عبر البلدان الاعضاء في كومنولث الدول المستقلة . ويتزايد استخدام الجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا كنقاط لخزن شحنات الهيروين غير المشروعة الموجهة الى أوروبا الغربية وتغيير وسائل شحنها . ولا يزال تهريب الهيروين عبر اليونان بالعبارات ومنه الى ايطاليا مستمرا . كما تحول الاتحاد الروسي الى بلد عبور يستخدم في تهريب الهيروين القادم من جنوب شرقي وجنوب غربي آسيا الى أوروبا .

٢٨٩ ـ ولا يزال تعاطي الهيروين يمثل مشكلة رئيسية في العديد من البلدان الأوروبية . ويتزايد تعاطي خلاصة قش الخشخاش في وسط أوروبا وشرقها . وليست اساءة استعمال المواد الأفيونية بالاقتران مع المواد الباربيتوراتية أو غيرها من المسكنات بالممارسة الجديدة ، ولكن أبلغ عن بعض التنوع بهذا الخصوص في المانيا (تعاطي مشتقات الأفيون مع البنتوباربيتال والفلونيترازيبام) وفي بولندا (تعاطي خلاصة قش الخشخاش مخلوطا بالمواد الباربيتيوراتية) وفي المملكة المتحدة (تعاطي المواد الأفيونية مع التيمازيبام) . وأبلغ عن تعاطي المواد الأفيونية الاصطناعية (الميثادون والفينتالين و ٣ ـ ميثيل فينتانيل) في الاتحاد الروسي . وأبلغ عن ارتفاع عدد الوفيات ذات الصلة بتعاطي المخدرات في عدد من بلدان المنطقة .

٢٩٠ ـ ويتزايد الاتجار غير المشروع بالكوكايين وتعاطيه في أوروبا بل حتى في الجزء الشرقي من هذه القارة . ولا تزال كولومبيا هي مصدر الجزء الأكبر من الكوكايين الموجود في الأسواق غير المشروعة في أوروبا . ونظرا لروابط اسبانيا والبرتغال اللغوية والثقافية مع أمريكا الجنوبية ، فانهما تشكلان نقطتي دخول هامتين لكارتيلات المخدرات القائمة في أمريكا الجنوبية والتي تتعاون مع العصابات الأوروبية لتهريب المخدرات على مستوى التوزيع . وقد ضبطت أضخم كميات الكوكايين في اسبانيا ، لكن يبدو أن الموانىء البحرية والجوية في بلجيكا وهولندا تشكل وجهات مألوفة لشحنات الكوكايين السائبة القادمة من أمريكا الجنوبية .

٢٩١ ـ وكثيرا ما تستخدم المطارات في بلدان شرق ووسط أوروبا (من أحدث الأمثلة عن

ذلك مطارات بودابست وصوفيا) كنقاط عبور من طرف سعاة الكوكايين القادمين من أمريكا الجنوبية حيث يواصلون سفرهم من هناك بالقطار أو بالطريق نحو وجهاتهم في غربي أوروبا . وقد تم مؤخرا في مطار بودابست ضبط كميات كبيرة من الكوكايين . وهناك مؤشرات على أن مطار براغ يستخدم كمحطة لتغيير وسيلة الشحن من طرف مهربي الكوكايين المنتمين الى أمريكا الجنوبية الذين يعملون مع مواطنين تشيكيين . وفي عام ١٩٩٣ ضبط في سانت بترسبورغ ما يزيد عن طن من الكوكايين الموجه الى الأسواق غير المشروعة في غربي أوروبا بعد ما تم نقله في الباخرة من كولومبيا عبر فنلندا والسويد . وقد تدل هذه العملية على فتح طريق تهريب جديدة .

٢٩٢ - وهناك علامات تدل على أن المعامل السرية في بلدان مختلفة من المنطقة قد بدأت تحول هيدروكلوريد الكوكايين الى قاعدة الكوكايين (الكراك) . وقد أبلغ عن تعاطي الكراك أساسا في المملكة المتحدة ؛ وتنقل كميات متزايدة من الكراك الى المملكة المتحدة من بلدان الكاريبي ، ولا سيما جامايكا .

٢٩٣ - ويمثل الانتاج غير المشروع للأمفيتامين مشكلة أساسية في أوروبا . وتتأتى نسبة ٨٠ في المائة من الأمفيتامين المضبوط في أوروبا الغربية من هولندا ؛ غير أن الانتاج الواسع النطاق يتم كذلك في شرق ووسط أوروبا ، ولا سيما في بولندا ، حيث يبدو أن هناك عددا كبيرا من المعامل السرية . ونسبة ٢٠ في المائة من مجموع كميات الأمفيتامين التي يتم ضبطها في البلدان الاسكندنافية ذات أصل بولندي . وفي بلغاريا ، ضلعت شركات تملكها الدولة في صناعة المواد الأمفيتامينية ومشتقات الامفيتامين ، بما في ذلك الفينيتيلين ، وصدرتها دون ترخيص الى دول في منطقة الخليج الفارسي . واكتشفت في المملكة المتحدة ثمانية معامل سرية لانتاج الأمفيتامين وثلاثة لانتاج الميثافيتامين .

٢٩٤ - وتزايد بشكل هائل الانتاج غير المشروع للمواد الامفيتامينية المهلوسة . وأشيع أنواع هذه الفئة من المركبات التي تجمع ، بصفة عامة ، بين التأثير المهلوس للميسكالين والتأثير المنشط للأمفيتامين هي ميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (م د م أ) (الذي يشتهر باسم "النشوة" ومثيلين ديوكسي أمفيتامين (م د أ) و ن - اثيل مثيلين ديوكسي أمفيتامين (م د إ أ المعروف كذلك باسم ن - ايثل - تينامفيتامين أو ن-أثيل-م د أ أو م د إ أو "حواء") . وكان هناك تزايد كبير في الصنع والاتجار غير المشروع بمثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (م د م أ) في عدد من بلدان المنطقة . كما أبلغ عن انتاج واسع النطاق لمثيلين ديوكسي امفيتامين (م د أ) و ن - اثيل مثيلين ديوكسي امفيتامين (م د إ أ) في هولندا . وتم صنع كميات كبيرة من ن - اثيل مثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (م د إ أ) من طرف شركة كيماوية في هنغاريا بناء على طلب من شركة مشتركة هولندية - هنغارية . وفي عام ١٩٩٢ ، تم ضبط حوالي ٤٥ كغ سائب من هذه المادة في هنغاريا كما ضبطت ملايين من أقراص ن - اثيل ميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (م د إ أ) في هولندا . وكان السند القانوني لضبط هذه الأقراص هو صنعها بغير

ترخيص ، لأن المادة نفسها لم تكن خاضعة للمراقبة الوطنية في هولندا . وفي عام ١٩٩٢ كذلك ، أفضت عملية تحقيق ناجحة قامت بها السلطات الالمانية بتعاون دولي الى ضبط ٣ أطنان من أقراص مثيلين ديوكسي امفيتامين (م د أ) صنعتها شركة مستحضرات صيدلية في لاتفيا ؛ وكانت بلجيكا وهولندا هما البلدان المستهدفان .

٢٩٥ - وأبلغ عن وجود تعاط واسع النطاق للمواد الامفيتامينية في العديد من البلدان الأوروبية بما في ذلك المانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد والمملكة المتحدة . وشهد تعاطي المواد الامفيتامينية المهلوسة زيادة هائلة . وفي المملكة المتحدة يتعاطى الشباب البالغون في النوادي الليلية وفي حفلات الرقص التي تستمر طول الليل مثيلين ديوكسي امفيتامين (م د أ) والمثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (م د م أ) ، وبشكل متزايد ، ن - ايثل ميثيلين ديوكسي امفيتامين (م د إ أ) ، وقد تمخضت هذه الممارسة عن عدد من حالات الجرعات المفرطة . وفي ايطاليا ، حيث عزي عدد كبير من حوادث السير التي تحدث يوم السبت ليلا الى تعاطي مثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (م د م أ) ، تزايدت الكميات المضبوطة من هذه المادة بنسبة أكثر من ٨٠٠ في المائة عام ١٩٩٢ ، مقارنة بأرقام السنة السابقة . كما أبلغ عن حدوث تطورات مماثلة في بلدان أوروبية أخرى .

٢٩٦ - وقد أشير في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٢[٣١] الى أن الايفيدرين يستخلص من المستحضرات الصيدلية في بعض البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ويحول الى الايفيدرون الأشد تأثيرا الذي يطابق من الناحية الكيميائية الميثاكادينون (المعروف أيضا باسم "القطة") والذي يتزايد تعاطيه في الولايات المتحدة . وتواصل انتاج الايفيدرون وتعاطيه في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس ودول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) . أما الايفيدرين فيكثر تعاطيه في الجمهورية التشيكية ، حيث تستخدم نفس المادة في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين .

٢٩٧ - وظلت نسبة الحالات التي تنطوي على تعاطي ثاني اثيلاميد حامض الليسرجيك (ل-س-د) عالية في عدد من البلدان الأوربية . وارتفع عدد الضبطيات كما تزايد حجم الكميات التي تم ضبطها في المنطقة . ففي المانيا ، على سبيل المثال ، ارتفعت وتيرة وكميات المضبوطات من ل. س. د. بنسبة تفوق ١٠٠ في المائة عام ١٩٩٢ ، مقارنة بأرقام السنة السابقة . وعلاوة على ذلك سجل ، في المملكة المتحدة ، عدد من الوفيات ذات الصلة بتعاطي ل-س-د . وتشكل هولندا والولايات المتحدة مصدري الامداد الرئيسيين لمادة ل. س. د. الموجودة في أوروبا .

٢٩٨ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، زارت بعثة تابعة للهيئة بلغاريا . وكشفت عمليات التحقيق أن شركات تملكها الدولة في بلغاريا صنعت ، في الثمانينات ، كميات كبيرة من أقراص الفينيتيلين المزورة تحت العلامة التجارية كابتاغون مستعملة الأمفيتامين والفينيتيلين اللذين أنتجا بطريقة غير مشروعة لهذا الغرض . ثم بعد ذلك هربت أقراص

الكابتاغون المزيفة الى بلدان في غربي آسيا في المقام الأول . كما استعملت شركات تملكها الدولة في بلغاريا الامفيتامين المنتج بطريقة غير مشروعة لصنع منشطات لا تخضع للمراقبة الدولية ، صدرت بعد ذلك الى بلدان في افريقيا ، وكثيرا ما كانت في شكل أقراص امفيتامين مزيفة .

٢٩٩ - وقد أكدت السلطات البلغارية لبعثة الهيئة توقف الصنع غير المشروع للامفيتامين والفينيتيلين . وطلبت الهيئة من السلطات البلغارية أن تحقق بقوة في الانشطة غير المشروعة التي تمت في الماضي وأن تتعاون ، لهذه الغاية ، مع حكومات البلدان التي تأثرت بالتصدير غير المشروع للمنشطات الخاضعة للمراقبة من بلغاريا . وأعربت البعثة عن ترحيبها بما تبذله سلطات انفاذ القوانين في بلغاريا من جهود من أجل الحيلولة دون أن ينتقل الصنع غير المشروع للمنشطات من شركات المستحضرات الصيدلية الى المعامل السرية . والهيئة متيقنة من أن الحكومة البلغارية سوف تعمد ، على سبيل الأولوية ، الى تعزيز المراقبة على السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

٣٠٠ - وتلاحظ الهيئة مع التقدير الخطوات الأولية التي اتخذتها ، في عام ١٩٩٣ ، حكومة بلغاريا بهدف تعزيز نظام المراقبة في البلد ، بما في ذلك خطوات اتخذت بغرض اعتماد تشريع جديد ، وانشاء آلية للتنسيق بين الوزارات ، واعداد سياسة وطنية شاملة في مجال مكافحة المخدرات .

٣٠١ - وزارت بعثة تابعة للهيئة بولندا ، في نهاية عام ١٩٩٢ ، من أجل استعراض مسائل مكافحة المخدرات ذات الصلة بتنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٦١ واتفاقية ١٩٧١ ، ولكي تناقش مع الحكومة المشاكل المقترنة بصنع المخدرات والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع .

٣٠٢ - وقد وضعت التشريعات السارية في البلد الآن عام ١٩٨٥ ، حيث لم يكن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل خطرا جسيما في بولندا . ويركز هذا التشريع على التثقيف ؛ ومنع اساءة استعمال خلاصة قش الخشخاش التي تنتج في البيوت ومستحضرات الأفيون ؛ وفرض القيود على زراعة الخشخاش ؛ وتوفير العلاج واعادة التأهيل والرعاية للأشخاص المرتهنين للمخدرات . وقد حدثت منذ عام ١٩٨٥ تغييرات في نطاق وتواتر الصنع غير المشروع للمخدرات (ولا سيما الامفيتامين) وكذا في الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يقترن بظهور مجموعات اجرامية دولية منظمة من الشرق ومن الغرب ، وفي تعاطي المخدرات . ولا يتضمن التشريع الحالي الأحكام اللازمة لمنع الجرائم المتعلقة بالمخدرات ولملاحقة مقترفيها .

٣٠٣ - وترحب الهيئة بالخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة بولندا منذ الزيارة التي قامت بها بعثتها ، بما في ذلك التصديق على بروتوكول ١٩٧٢ وعرض مشروع قرار على

لبرلمان يتعلق بالمعاقبة على الحيازة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية (وهو عنصر هام يفتقر اليه التشريع الحالي) ومباشرة عملية التصديق على اتفاقية ١٩٨٨ ووضع صكوك قانونية جديدة بمساعدة اليوندسيب .

٣٠٤ - وعقدت في وارسو من ٢٠ الى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، حلقة دراسية تدريبية صممتها الهيئة ونظمتها حكومة بولندا واليوندسيب لصالح اداريي مكافحة المخدرات الوطنيين من بلدان وسط وشرق أوروبا والبلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . ويتوقع أن يؤدي هذا التدريب الى تعزيز مراقبة ورصد صنع المخدرات والمؤثرات العقلية والمتاجرة بها وتوزيعها ، على نحو غير مشروع ، في بولندا وفي البلدان الأخرى بالمنطقة الممثلة في الحلقة الدراسية التدريبية .

٣٠٥ - وهناك حاجة الى تعزيز الخدمات الجمركية على الحدود البولندية ، ومن المؤمل أن تساعد اقامة المكتب الاقليمي للاتصالات الاستخبارية التابع لمجلس التعاون الجمركي ، في وارسو ، بالتعاون مع اليوندسيب ، على تحسين منع الاتجار غير المشروع في المخدرات .

هاء - أوقيانيا

٣٠٦ - من بين دول أوقيانيا الثلاث عشرة ، ثمة ٨ دول هي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ و ٧ دول هي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ . ولم تنضم الى اتفاقية ١٩٨٨ سوى استراليا وفيجي ، وثمة خمس دول في المنطقة ليست أطرافا في أي من المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة .

٣٠٧ - ومع أن هذه المنطقة لم تصبح بعد محط اهتمام دولي كبير ، فان المتجرين بالعقاقير المخدرة يتخذون جزر المحيط الهادي ، بصورة متزايدة ، نقاطا للعبور . وقدرات الشرطة والسلطات الجمركية ليست كافية لمكافحة الاتجار المتزايد بالعقاقير المخدرة غير المشروعة . ويبدو أن تعاطي العقاقير المخدرة في المنطقة ككل ، باستثناء استراليا ونيوزيلندا ، يقتصر على القنب الذي يزرع في عدد بلدان المحيط الهادي الجزرية .

٣٠٨ - ومع تحرك بلدان المحيط الهادي الجزرية نحو تحديث اقتصاداتها ونظمها المالية ، قد تصبح هذه البلدان أكثر جاذبية للعناصر الاجرامية الخارجية . فثمة عدد متزايد من البلدان جعل نفسه معرضا لنشاط غسل الأموال بانشائه عمليات مصرفية خارجية . وتعي حكومات تلك البلدان الأخطار التي يمكن أن تنشأ عن هذا الوضع ، ولكن تشريعاتها الحالية ليست كافية لمنع هذا النشاط . ولذلك ، تحث الهيئة حكومات بلدان المحيط الهادي الجزرية على الانضمام لاتفاقية ١٩٨٨ وعلى استحداث ما يلزم لتنفيذ

أحكام تلك الاتفاقية من صكوك قانونية وطنية وآليات ادارية وانفاذية ، وعلى طلب المساعدة من اليوندسيب اذا اقتضى الأمر .

٣٠٩ ـ وترحب الهيئة بما شهدته منطقة جنوب المحيط الهادي مؤخرا من تكثيف للتعاون وتوسيع لنطاقه . اذ يؤدي ملتقى جنوب المحيط الهادي (بعضويته التي تضم ١٥ دولة واقليما) ولجنة جنوب المحيط الهادي (بعضويتها التي تضم ٢٧ دولة واقليما) دورا هاما في تطوير التشريعات والتعاون بين الشرطة والسلطات الجمركية . وفي الوقت الحاضر ، يجري صوغ صكوك قانونية بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة في الشؤون الجنائية وفي مصادرة عائدات الاجرام . وتتضمن الأنشطة الجارية تحديث التشريعات الخاصة بالمخدرات في ساموا وصوغ قانون للعقاقير المخدرة في تونغا .

٣١٠ ـ وعملا بأحكام اتفاقية ١٩٨٨ ، أنشىء في استراليا نظام لرصد المواد الخاضعة للمراقبة بمقتضى تلك الاتفاقية .

٣١١ ـ ويجري في استراليا استحداث نظام الكتروني جديد لتوصيل البيانات من شأنه أن يحسن الاتصال بين الهيئات الصحية العامة والسلطات الجمركية ، وأن يتيح رصد اتجاهات وأنماط الاستهلاك المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، بما في ذلك الكشف عن استهلاكها الزائد .

٣١٢ ـ ويزرع القنب في استراليا وفيجي ونيوزيلندا ، ويجري تنظيم حملات استئصال في كل تلك البلدان . وفي تونغا وساموا وبعض البلدان الجزرية الأخرى ، يزرع القنب للاستهلاك الشخصي . ومنذ أواخر الثمانينات ، هناك تزايد شديد في زراعة القنب في بابوا غينيا الجديدة ، حيث يقدر عدد منتجي القنب بنحو ٣٠ ٠٠٠ ـ ٤٠ ٠٠٠ . فمناخ بابوا غينيا الجديدة وتربتها الخصبة مواتيان لزراعة نوع مهجن من القنب شديد المفعول ، تستهلك كميات كبيرة منه محليا أو تهرب الى الخارج بصورة متزايدة ، خصوصا الى استراليا . ولا يهرب القنب الى استراليا من بابوا غينيا الجديدة وحدها ، ولكن من جنوب شرق آسيا أيضا .

٣١٣ ـ وأفيد عن تزايد تعاطي القنب في استراليا وساموا وفيجي ونيوزيلندا ، وخصوصا في بابوا غينيا الجديدة . وفي هذه الأخيرة ، يعزى بعض المشاكل الصحية الخطيرة الى تعاطي أنواع مهجنة من القنب ذات محتوى عال من رباعي هيدرو الكانابينول .

٣١٤ ـ وتخضع زراعة الخشخاش المشروعة وانتاج قش الخشخاش وصنع المواد الأفيونية لرقابة حكومية صارمة في جزيرة تسمانيا الاسترالية .

٣١٥ ـ وفي نيوزيلندا ، لوحظت زيادة حادة في المضبوطات من نبات الخشخاش في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ . ويستمر في نيوزيلندا صنع المورفين والهيروين ، لأغراض تعاطيهما

محليا ، في مختبرات سرية باستخدام منتجات صيدلية تحتوي على الكوديين ويتحصل عليها بالسرقة من الصيدليات أو بالسطو عليها . ويهرب الهيروين الى استراليا ونيوزيلندا من جنوب شرق آسيا . وقد أفيد عن مضبوطات ضخمة من الهيروين في استراليا ، حيث يعتبر تعاطي الهيروين مشكلة خطيرة . وأفيد عن حالات تعاطي مسكنات شبه أفيونية (مثل كبريتات المورفين) في نيوزيلندا .

٣١٦ - ويتزايد تهريب الكوكايين الى استراليا من الولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا الجنوبية .

٣١٧ - ويجري صنع الميتامفيتامين والامفيتامين سرا في استراليا ، ويذهب الجزء الاكبر منهما لتلبية احتياجات السوق غير المشروعة في استراليا ونيوزيلندا . ويتزايد توفر الميثيلين ديوكسي امفيتامين (MDMA) في استراليا ، وتسيطر على صنعه وتجارته عصابات الدراجات النارية . وأفيد عن حالات تعاطي الميثيلين ديوكسي امفيتامين في بابوا غينيا الجديدة أيضا . ويعتبر تعاطي المهلوسات ، وخصوصا LSD ، مشكلة في نيوزيلندا .

٣١٨ - وتشيد الهيئة بجهود حكومة استراليا في ميدان تقليل الطلب .

(توقيع) عبد الحميد قدسي
(الرئيس)

(توقيع) محمد منصور
(المقرر)

(توقيع) هربرت شيبه
(الأمين)

فيينا ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

الحواشي

(١) E/CONF.82/15 و Corr.2 .

(٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، العدد ٧٥١٥ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ٩٧٦ ، العدد ١٤١٥٢ .

(٤) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، العدد ١٤٩٥٦ .

(٥) "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨/ (E/CN.7/1993/6) ، الفقرتان ٢٧ ـ ٢٨ .

(٦) أنظر "مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، هافانا ، ٢٧ آب/أغسطس ـ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.91.IV.2) ، الفصل الأول ، الفرع جيم .

(٧) "الاستعراض الدولي للسياسة الجنائية" ، العددان ٤٢/٤١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.93.IV.4) .

(٨) أنظر "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.93.XI.1) ، الفقرات ١٣ ـ ٢٤ .

(٩) أنظر "المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٤ ، احصاءات لعام ١٩٩٢" (E/INCB/1993/2) ، الجزء الثاني . وسوف يصدر هذا التقرير لاحقا ضمن منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع .

(١٠) "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.93.XI.1) ، الفقرات ٣٢ ـ ٣٤ .

(١١) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٠ .

(١٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٨ .

(١٣) "المؤثرات العقلية : احصاءات لعام ١٩٩٢ ؛ تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع ؛ اشتراط الحصول

على أذون استيراد للمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع" (E/INCB.1993/3) ، الجدول الأول . وسوف يصدر هذا التقرير لاحقا ضمن منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع .

(١٤) المرجع نفسه ، الجدول الثاني .

(١٥) "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢ ....." ، الفقرة ٥٧ .

(١٦) المؤثرات العقلية : احصاءات لعام ١٩٩٢ ....." ، الجدول السادس .

(١٧) المرجع نفسه ، الجدول الخامس .

(١٨) "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢ ....." ، الفقرات ٦٩ ـ ٧٢ و ١١٣ .

(١٩) "السلائف والكيماويات الأساسية التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية : تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨" (E/INCB.1993/4) . وسوف يصدر هذا التقرير لاحقا ضمن منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع .

(٢٠) "المخدرات : الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٣ ؛ احصاءات لعام ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/F/S.92.XI.1) .

(٢١) المؤثرات العقلية : احصاءات لعام ١٩٩١ ؛ تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع ؛ اشتراط اذون الاستيراد للمواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/F/S.92.XI.2) (بالاسبانية والانكليزية والفرنسية فقط) .

(٢٢) المجلة الرسمية للجماعات الأوروبية ، العدد L.357 ، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢٣) المرجع نفسه ، العدد L.96 ، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

(٢٤) السلطات الوطنية المختصة في اطار المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة (ST/NAR.3/1992/1) .

(٢٥) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢ .... ، الفقرة ١٠٧ .

(٢٦) المرجع نفسه ، الفقرات ٦٩ ـ ٧٢ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٩ .

(٢٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٣٨ .

(٢٩) المجلة الرسمية للجماعات الأوروبية ، العدد L.166 ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٣٠) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٢ .... ، الفقرة ٢٥٤ .

(٣١) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤١ .

المرفق

الاعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

سيراد أتمودجو

صيدلي . مدرس مساعد بمختبر تركيب العقاقير ، جامعة غاجاه مادا (١٩٥٥ ـ ١٩٥٩) . مدرس كيمياء بالمدارس الثانوية (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨) . موظف بمديرية الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة ، اندونيسيا (١٩٥٩ ـ ١٩٦٥) . مدير الشؤون الصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٥ - ١٩٦٧) . مدير التوزيع بالمديرية العامة للصيدلية ، وزارة الصحة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥) . مدير شؤون المخدرات والعقاقير الخطرة بالمديرية العامة لمراقبة الأغذية والعقاقير ، وزارة الصحة (١٩٧٥ ـ ١٩٩١) وأمين تلك المديرية (١٩٨١ ـ ١٩٨٧) . عميد كلية الصيدلة بجامعة "١٧ أغسطس ١٩٤٥" (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) والنائب الثاني لمدير تلك الجامعة (منذ ١٩٩١) . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٨٧) .

كاي زي ـ جي

أستاذ علم العقاقير . مدير المعهد الوطني المعني بالارتهان للعقاقير . جامعة بكين الطبية . رئيس لجنة الخبراء المعنية بالمخدرات وعضو لجنة الخبراء المعنية بتقييم العقاقير ، وزارة الصحة العامة . عضو اللجنة الصينية للفارماكوبيا . عضو اللجنة التنفيذية ونائب رئيس قسم علم السموم وعضو لجنة قسم الأدوية الاكلينيكية وقسم عقاقير الأمراض العصبية بالجمعية الصينية لعلم العقاقير . رئيس تحرير "النشرة الصينية لشؤون الارتهان للعقاقير" وعضو هيئة تحرير "المجلة الصينية للأدوية الاكلينيكية" . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير المخدرة ومشاكل الكحول (منذ عام ١٩٨٤) . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٨٥) ، النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢) . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩١) .

هواسكار كاخياس كوفمان

رجل قانون . حاصل على شهادة التخصص من معهد القانون الجنائي ، جامعة روما . مدير معهد القانون الجنائي ، جامعة لاباز . سفير سابق لبوليفيا لدى الكرسي الرسولي . أستاذ في علم الاجرام وعلم العقاب بجامعة القديس أندريس ، لاباز ، خبير لدى الأمم المتحدة في حلقات ومجموعات دراسية عقدت في أمريكا اللاتينية حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين (١٩٥٣ و ١٩٦٣ و ١٩٧٤) . عضو اللجان التي صاغت أول قانون

لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٥٩) والقانون الحالي لمكافحة المخدرات في بوليفيا (١٩٨٦) . الممثل المناوب لحكومة بوليفيا في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها (١٩٨٧) . رئيس الوفد البوليفي في جميع اجتماعات الخبراء المعقودة لصياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) . مدير معهد القانون بالجامعة الكاثوليكية البوليفية . عضو الهيئة (منذ ١٩٩٠) ومقررها (١٩٩١) .

عبد الحميد قدسي

أستاذ الطب النفسي . مدير مركز دراسات الادمان وعضو الهيئة الأكاديمية لمعهد الطب لمستشفى سان جورج ، جامعة لندن ، ومجلس ادارته . مدير الوحدة الاقليمية للعلاج والتدريب والبحث فيما يتعلق بمشاكل العقاقير المخدرة ، ومدير الفريق الاقليمي المعني بالعقاقير المخدرة والكحول ، منطقة جنوب غرب التيمز ، هيئة الشؤون الصحية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . مستشار اللجنة المشتركة لوضع كتب الوصفات الطبية ، الهيئة البريطانية لوضع كتب الوصفات الطبية . عضو فريق الخبراء الاستشاري لمنظمة الصحة العالمية المعني بالارتهان للعقاقير المخدرة والكحول . رئيس قسم اساءة استعمال المواد وعضو مجلس الادارة والمجلس الانتخابي بالجمعية الملكية للأطباء النفسانيين ، المملكة المتحدة . مستشار بدائرة الاستشارات الصحية ، هيئة الصحة الوطنية ، المملكة المتحدة (منذ ١٩٩٢) . محرر "المجلة الدولية للطب النفسي والاجتماعي" و "نشرة اساءة استعمال المواد" . عضو هيئة التحرير الاستشارية للمجلة البريطانية لشؤون الادمان . زميل الجمعية الملكية للأطباء النفسانيين ، المملكة المتحدة (منذ ١٩٨٥) . عضو جمعية الأطباء الملكية المملكة المتحدة (منذ ١٩٨٨) وزميلها (١٩٩٢) . عضو ومقرر ورئيس لمختلف لجان الخبراء وأفرقة الاستعراض وغيرها من الأفرقة العاملة المعنية بالارتهان للعقاقير المخدرة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وبخاصة منظم اجتماعات أفرقة خبراء منظمة الصحة العالمية بشأن التعليم الطبي (١٩٨٦) وتعليم الصيدلة (١٩٨٧) وتعليم التمريض (١٩٨٩) وترشيد وصف العقاقير ذات التأثير النفساني . أستاذ زائر بمعهد م. س. ماكلويد ، رابطة جنوب استراليا للدراسات الطبية العليا (١٩٩٠) وعضو الهيئة (منذ ١٩٩٢) وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٢) . رئيس الهيئة (١٩٩٣) .

محسن كشوك

أخصائي في الصيدلة وعلم الأحياء ؛ باحث سابق بمعهد باستور ، باريس . نائب مدير معهد باستور بتونس سابقا . مدير سابق لمختبرات البيولوجيا الطبية ومفتش عام سابق بوزارة الصحة العامة ، تونس . عضو الهيئة (منذ ١٩٧٧) ومقررها (١٩٨١ و ١٩٨٢) . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٨٤ . نائب رئيس الهيئة ورئيس

اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٨٥) . مقرر الهيئة (١٩٨٧) والنائب الأول لرئيسها (١٩٨٨ و ١٩٩٠) . النائب الثاني لرئيس الهيئة ورئيس لجنتها الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٣) .

غوتفريد ماخاتا

دكتور في الكيمياء (١٩٥١) وأستاذ (١٩٦٨) . عالم في الصناعة الصيدلية والكيميائية (١٩٥١ ـ ١٩٥٤) . رئيس قسم الكيمياء بمعهد الطب الشرعي ، جامعة فيينا (١٩٥٥ ـ ١٩٩٠) . خبير لدى المحاكم في علوم الطب الشرعي والكيمياء العامة (منذ ١٩٥٥) . خبير بلجنة نزع السلاح (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) . عضو لجنة الكبراء بمؤسسة البحوث الألمانية . مؤلف ما يزيد على ١٣٥ عملا منشورا في ميدان علم السميات . حائز على جائزة ويدمارك الدولية وعلى وسام جان سيرفيه ستاس . حاصل على وسام الشرف الذهبي للبحوث العلمية بجمهورية النمسا . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٩٢) . نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٣) .

محمد منصور

مدير ادارة شؤون معهد التدريب ، مدير سابق لادارة العمليات ، ادارة مكافحة المخدرات ، وزارة الداخلية ، مصر . مدرس للمتدربين والموظفين في مجال مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية بأكاديمية الشرطة ، القاهرة ، وبالمعهد العربي للدراسات الأمنية ، المملكة العربية السعودية . حصل على درجة البكالوريوس في الحقوق وعلوم الشرطة ، وتدرب لدى ادارة انفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، واشنطن العاصمة (١٩٧٤ و ١٩٧٨) . حائز على وسام الجمهورية (١٩٧٧) ووسام الاستحقاق (١٩٨٤) . شارك في مؤتمرات واجتماعات مختلفة في مجال انفاذ قوانين العقاقير المخدرة . عضو الهيئة (منذ ١٩٩٠) ومقررها (١٩٩٢ و ١٩٩٣) عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٩١) .

بونسوم مارتن

حاصل على درجة الدكتوراة في الطب مع دورة تدريب متقدم في طب المناطق الحارة . خدمة طويلة كمسؤول في المستشفيات والمعاهد الطبية والجامعات ، وخاصة كرئيس قسم ورئيس معهد ورئيس لمجلس الجامعة . مدير عام ادارة التربية البدنية . مشارك نشط في منظمات شتى ، مثل الصليب الأحمر ورابطة الكشافة . رئيس لجنة الوقاية من تعاطي العقاقير المخدرة والتوعية به لمدة ٢٢ عاما . وزير التعليم (١٩٨٢) ووزير الصحة (١٩٨٤) في تايلند . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٣) .

هربرت س. أوكون

مسؤول تنفيذي دولي وسفير . مدير تنفيذي لهيئة المتطوعين للخدمات المالية ، نيويورك . محاضر زائر في القانون الدولي ، كلية الحقوق بجامعة ييل . موظف بالسلك الخارجي للولايات المتحدة (١٩٥٥ ـ ١٩٩١) . مساعد خاص لوزير الخارجية ، واشنطن العاصمة (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) . نائب رئيس وفد الولايات المتحدة الى مفاوضات "سولت ـ ٢" والى المحادثات الثلاثية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) . سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٨٠ ـ١٩٨٣) . نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة وسفيرها لدى الأمم المتحدة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) . مستشار خاص لأحد رئيسي المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) . عضو فريق الخبراء المعني بتقديم المشورة والمساعدة للأمين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة في مجال مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة (١٩٩٠) . عضو الهيئة (منذ ١٩٩٢) .

مانويل كيخانو

حاصل على درجة الدكتوراة في الطب ، جراح ممارس لمدة ٣٥ عاما في مستشفى جامعي . أستاذ لدورة دراسات عليا مدتها ثلاث سنوات في الجراحة العامة . مستشار علمي للوفد المكسيكي لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣) . مدير الشؤون الدولية بوزارة الصحة المكسيكية . عضو المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ورئيسه (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩) . عضو الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٩٢) . النائب الأول لرئيس الهيئة (١٩٩٣) .

السيد ماروتي فاسوديف نارايان راو

حاصل على درجة جامعية في التجارة والقانون . مسؤول اداري . كعضو في دائرة الجمارك والمكوس المركزية في الهند ؛ تقلّد مناصب عليا مختلفة على مستوى تقرير السياسات والادارة العليا تتعلق بادارة شؤون الجمارك والمكوس المركزية والمخدرات (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠) . محصل المكوس المركزية ، الله أباد (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) . مدير بحوث الضرائب (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) . مدير التدريب (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) . مدير التفتيش (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) . وكيل وزارة مشارك لدى حكومة الهند (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) . وكيل وزارة اضافي لدى حكومة الهند ، مدير مراقبة الذهب وعضو المجلس المركزي للمكوس والجمارك (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) ؛ رئيس المجلس المركزي للمكوس والجمارك ، ووكيل وزارة لدى حكومة الهند ، وزارة المالية (١٩٨٧ ـ ١٩٨٩) . رئيس وفد الهند الى لجنة المخدرات (١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥) . رئيس فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتقصي وتجميد ومصادرة عائدات وممتلكات المتجرين بالعقاقير المخدرة (١٩٨٤) . عضو فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتخفيض مخزونات المواد الخام الأفيونية المشروعة (١٩٨٥) ؛ ممثل الهند في

اجتماعات اللجنة المعنية بالسياسات بمجلس التعاون الجمركي ودورات المجلس المعقودة في بروكسل وأوتاوا (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) ، ورئيس اللجنة المعنية بالسياسات (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨) . رئيس لجنة الصياغة بمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٨) . عضو الهيئة (منذ ١٩٩٠) والنائب الأول للرئيس (١٩٩١) وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣) .

صاحب زاده رؤوف علي خان

رجل قانون وادارة مفتش عام سابق لشرطة البنجاب (باكستان) . رئيس سابق لهيئة مكافحة المخدرات في باكستان بدرجة وزير دائم . مدير عام سابق لأكاديمية الشرطة الوطنية . رئيس وفد باكستان في لجنة المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقين الأدنى والأوسط (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) . نائب رئيس اللجنة (١٩٧٩) . الرئيس المناوب لوفد باكستان في الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ . محاضر زائر في علم الاجرام ، جامعة البنجاب ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ، وفي تاريخ الادارة بكلية الشريعة بجامعة القائد الأعظم ، اسلام أباد ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ . حائز على وشاح الخدمة (وسام مدني) تقديرا لتميزه في الخدمة الحكومية (١٩٧١) . عضو الهيئة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ ، ومنذ ١٩٩٢ حتى الآن . رئيس الهيئة في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . ممثل الهيئة في المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها (١٩٨٧) وفي مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٨) . عضو الهيئة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ ، ومنذ ١٩٩٢) . رئيس الهيئة (١٩٨٧ و ١٩٨٨) .

أوسكار شرودر

رجل قانون وادارة يحمل دكتوراة في الحقوق . مدع عام (١٩٥٧) . مدير عام الوحدة المعنية بالدخل المحلي ومراجعة حسابات الضرائب في الادارة المالية لمقاطعة شمال الراين ـ وستفاليا (١٩٥٧ ـ ١٩٦٤) . وفي الوزارة الاتحادية للشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة : سكرتير شخصي لوزير الدولة ، ورئيس شعبة الميزانية وعدة شعب للتشريعات الصحية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) ؛ رئيس شعبة التشريعات الخاصة بالمخدرات (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) ؛ ومدير عام الشؤون الأسرية والرعاية الاجتماعية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) . رئيس وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في لجنة المخدرات (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) ورئيس اللجنة (١٩٨٠) . رئيس لجنة التنمية الاجتماعية (١٩٨٩) . عضو الهيئة (منذ ١٩٩٠) . عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيس لجنة الميزانية (١٩٩٠) . رئيس الهيئة (١٩٩١ و ١٩٩٢) .

- - - - -

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تضطلع الهيئة ، بمقتضى المعاهدات الخاصة بمراقبة العقاقير المخدرة بمسؤوليات هي السعي ، بالتعاون مع الحكومات ، الى قصر زراعة المخدرات وانتاجها وصنعها واستخدامها على الكميات اللازمة للاغراض الطبية والعلمية ، وذلك ضمانا لتوفر الكميات المطلوبة من تلك المواد للاغراض المشروعة ، ولمنع زراعة العقاقير المخدرة وانتاجها وصنعها والاتجار بها واستعمالها على نحو غير مشروع . ومنذ بدء نفاذ اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، أصبحت من مهام الهيئة أيضا المراقبة الدولية لتلك العقاقير . وعلاوة على ذلك ، ومع دخول اتفاقية ١٩٨٨ حيز النفاذ ، أصبحت للهيئة مسؤوليات محددة فيما يتصل بالرقابة على المواد التي يكثر استعمالها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية ، وكذلك بتقييم هذه المواد من حيث امكانية تغيير نطاق تلك الاتفاقية . كما تقضي أحكام اتفاقية ١٩٨٨ بأن تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية .

وتقتضي ممارسة هذه المسؤوليات من الهيئة أن تتحرى عن جميع مراحل التجارة المشروعة في المخدرات ؛ وأن تتأكد من قيام الحكومات باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لقصر صنع واستيراد العقاقير المخدرة على الكميات الضرورية للاغراض الطبية والعلمية ؛ وأن تتأكد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسريب هذه المواد الى الاتجار غير المشروع ؛ وأن تقرر ما اذا كان ثمة احتمال قائم بأن يصبح بلد ما مركزا رئيسيا للاتجار غير المشروع ؛ وأن تطلب ايضاحات في حالة حدوث انتهاكات ظاهرة للمعاهدات ؛ وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها ، وأن تساعد هذه الحكومات ، عند الاقتضاء ، على تذليل تلك الصعوبات . ولذلك ، فان الهيئة كثيرا ما أوصت ، خصوصا منذ اعتماد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ، بأن تقدم الى أي بلد يواجه مثل هذه الصعوبات مساعدة متعددة الأطراف أو ثنائية ، تقنية أو مالية أو كلتيهما معا . وغير انه يجوز للهيئة ، اذا لاحظت تقاعسا في اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج احدى الحالات الخطيرة ، أن تلفت أنظار الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الى ذلك ، عندما ترى أن هذا هو السبيل الأنجع لتيسير التعاون وتحسين الموقف . كما ان أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة تخول الهيئة ، كملاذ أخير ، أن توصي الأطراف بوقف استيراد العقاقير المخدرة من البلد المخالف أو تصديرها اليه أو كليهما معا . ومن الطبيعي ألا تكتفي الهيئة باتخاذ الاجراءات عند اكتشاف مشاكل خطيرة فقط ، بل انها على العكس من ذلك تسعى الى منع المشاكل الكبيرة قبل ظهورها . وتعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات في جميع الحالات .

وكي يتسنى للهيئة أن تؤدي مهمتها ، يتعين تزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع العالمي للعقاقير المخدرة ، فيما يتعلق بالتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع على السواء . ولذلك ، تنص المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير المخدرة على أن تقوم الحكومات بتزويد الهيئة بهذه المعلومات بصفة منتظمة ، وتتبع كل الحكومات تقريبا - الأطراف منها وغير الأطراف - هذه الممارسة . ومن ثم ، تتولى الهيئة ، بالتعاون مع الحكومات ، ادارة نظام تقدير الاحتياجات العالمية من المخدرات ونظام الاحصاءات المتعلقة بها . فالنظام الأول يمكّن الهيئة ، لدى تحليل الاحتياجات المشروعة مستقبلا ، من التحقق من مدى معقولية هذه الاحتياجات . أما الثاني فيمكّن الهيئة من ممارسة الرقابة بأثر رجعي . وأخيرا ، فان المعلومات عن الاتجار غير المشروع التي تتلقاها الهيئة مباشرة من الحكومات أو عن طريق الأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، تجعل الهيئة قادرة على تقرير ما اذا كانت أهداف اتفاقية سنة ١٩٦١ تتعرض لخطر كبير من أي بلد ، وعلى تطبيق التدابير الواردة في الفقرة السابقة ، عند الاقتضاء .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو أكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。 请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Printed in Austria
V.93-91003—January 1994—550

United Nations publication
Sales No. A.94.XI.1
ISSN 0257-3768

E/INCB/1993/1